المنتدى الإسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠١٨/٣/٦م الموافق ١٨ جمادى الآخرة ١٤٣٩ هـ العدد ٤١٥ السنة السادسة عشرة

المنتدى الإسرائيلي

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

تغطية خاصة: آخر خطوات الضم الزاحف للأراضي الفلسطينية المحتلة

صفحـ (٥) ـة

قطاع الملبوسات يشهد خسائر فادحة ويهدّد شبكات إسرائيلية كبرى!

صفحـ (٦) ـة

مُقرّب ثالث من رئيس الحكومة يصبح «شاهد ملك»

مصادر مطلعة على التحقيقات: الشبهات ضد نتنياهو في «الملف ٤٠٠٠» أكثر خطورة من شبهات ملفي ١٠٠٠ و٢٠٠٠

أعلنت النيابة الإسرائيلية العامة أمس (الاثنين) أن المستشار السابق لعائلة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لشؤون الإعلام نير حيفتس أصبح «شاهد ملك» آخر في قضية «بيزك- واللا» المعروفة إعلامياً بـ«الملف ٤٠٠٠»، وذلك بعد أن وقع اتفاقاً مع النيابة العامة بهذا الشأن الليلة قبل الماضية.

ووصفت وسائل إعلام إسرائيلية هذا التطور بأنه درامي قد يساعد في تعزيز الأدلة ضد نتنياهو في هذه القضية التي تشهد تطورات سريعة.

وحيفتس هو «شاهد الملك» الثالث من بين الأكثر قرباً من رئيس الحكومة.

وينضم حيفتس بذلك إلى شلومو فيلبر، المدير العام السابق لوزارة الاتصال والمقرب من رئيس الحكومة، الذي وقّع على اتفاق الشهر الماضي ليصبح «شاهد ملك» وقد يساعد في تجريم نتنياهو في القضية. وعلى الرغم من أن فيلبر وقّع على اتفاق، إلا إن المحققين يعتقدون بحسب التقارير بأن حيفتس قد يسهم إسهاما كبيرا في التحقيق، ولذلك حاولوا تجنيده هو أيضا.

وقررت محكمة الصلح في تل أبيب (الأحد) إطلاق سراح مالك شركة «بيزك» للاتصالات شاؤول ألوفيتش، وحيفتس، المشتبه بهما في «الملف ٤٠٠٠»، وقبلت المحكمة توصية الشرطة بفرض الإقامة الجبرية عليهما لعشرة أيام. ووافقت المحكمة أيضاً على طلب الشرطة إصدار أوامر تحظر عليهما مغادرة البلد لنحو نصف عام أو التواصل مع أي مشتبه بهم آخرين في القضية لمدة ٩٠ يوماً. وتقرر منع ألوفيتش من دخول مكاتب «بيزك» لمدة ٤٥ يوماً.

وجاء إطلاق سراحهما بعد قيام الشرطة يوم الجمعة الفائت بإجراء تحقيق تحت طائلة التحذير مع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وزوجته سارة لأول مرة في «الملف ٤٠٠٠»، الذي يدور حول شبهات بشأن طلب ألوفيتش من موقع «واللا» الإخباري، الذي يملكه، تغطية عائلة نتنياهو بشكل إيجابي في مقابل دعم نتنياهو لإجراءات تخدم مصالحه.

واستجوب محققون من الشرطة نتنياهو في منزل رئيس الحكومة الرسمي في القدس، بينما تم استجواب زوجته سارة بشكل منفصل لمدة ٥ ساعات في مقر وحدة «لاهف ٤٣٣» لمكافحة الفساد في اللد. وتم استجواب ألوفيتش وحيفتس في الوقت ذاته.

ورفضت مصادر الشرطة الرد على أسئلة وسائل إعلام فيما إذا كان التحقيق مع رئيس الحكومة وزوجته تمّ باعتبارهما مشتبهاً بهما.

وقالت قناة التلفزيون الإسرائيلية العاشرة إنه خلال التحقيق، تم عرض تسجيلات صوتية على رئيس الحكومة يتباحث فيها ألوفيتش مع المدير التنفيذي لموقع «واللا» إيلان يشوعا بشأن تغطية عائلة نتنياهو، بالإضافة إلى رسائل على تطبيق «واتس آب» أرسلتها زوجة نتنياهو إلى زوجة ألوفيتش وضغطت عليها لإزالة تغطية سلبية للعائلة.

وأضافت القناة أن نتنياهو أقرّ بأنه تباحث حول موضوع تغطية «واللا» مع ألوفيتش عدة مرات، لكنه في الوقت عينه أكد أن ذلك تناول جوانب إيديولوجية للتغطية، ونفى أن يكون وعد بتقديم خدمات في مقابل تغيير تغطية الموقع. وقالت سارة نتنياهو للمحققين إن زوجها لم يكن يعلم بأمر الرسائل الى زوجة ألوفيتش. وادعت أنها طلبت منها تحسين التغطية كصديقة، ولم تتدخل أبداً بأعمال متعلقة بـ«بيزك».

ونقلت قناة التلفزيون الإسرائيلية «حداشوت» (القناة الثانية سابقاً) عن مسؤولين مطلعين على التحقيقات حول «ملف ٤٠٠٠» قولهم إن الشبهات ضد نتنياهو في هذا الملف أكثر خطورة من تلك المنسوبة له في ملفي ١٠٠٠ و٢٠٠٠، واللذين أوصت الشرطة في كل منهما بتوجيه تهم الاحتيال وخيانة الأمانة وتلقي الرشوة ضد نتنياهو.

صحافيون يتحلقون حول سيارة شرطة أمام مقر إقامة نتنياهو في القدس بعد التحقيق معه يوم الجمعة الماضي. (أف.ب)

وأضافت القناة أن المحققين يعتقدون أن الأدلة التي بحيازتهم، بما في ذلك الشهادات والأدلة المادية والتسجيلات الصوتية، تربط نتنياهو وزوجته مباشرة بالشبهات المتداولة.

وأشارت القناة إلى أن نتنياهو كان محتفظاً بحقيبة الاتصال بين تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ وشباط/ فبراير ٢٠١٧، وخلال هذه الفترة تغيرت تغطية موقع «واللا» بشكل ملحوظ لصالح عائلة نتنياهو، وبموازاة ذلك تم منح «بيزك» الموافقة على شراء شركة الكوابل التلفزيونية «يس»، بالإضافة إلى أمور أخرى، تتجاوز قيود سلطة مكافحة الاحتكار، وتم تجاهل تجنب التزامها بتأجير بنيتها التحتية لشركات اتصال منافسة في مجال خدمات الهاتف والإنترنت.

وسمح بالنشر، أمس، أن إيتان تسفرير هو مشتبه به آخر بفساد «بيزك» و«الملف ٤٠٠٠». ويعتبر تسفرير من المقربين جدا لرئيس الحكومة، وأشغل منصب مدير الطاقم في وزارة الاتصال عندما كان نتنياهو وزيرا للاتصال.

وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أنه تنسب إلى تسفرير شبهات بخيانة الأمانة وخرق الثقة، وخلال التحقيقات تعاون مع طاقم الشرطة وأجاب على أسئلة المحققين، وأفرج عنه دون شروط تقييدية. وقد تم استجواب تسفرير يوم الجمعة في مكاتب «لاهف ٤٣٣»، بالإضافة إلى التحقيق مع نتنياهو وزوجته سارة، ومالك شركة «بيزك» شاؤول ألوفيتش وزوجته إيريس، والمستشار الإعلامي حيفتس.

وقال محامي الدفاع عن تسفرير إن موكله سيواصل التعاون من أجل المساعدة في التحقيق والوصول إلى الحقيقة.

وتم تعيين تسفرير لمنصب رئيس الطاقم في وزارة الاتصال في كانون الأول ٢٠١٤، بعد وقت قصير من ترك الوزير غلعاد إردان المنصب وحصول نتنياهو على منصب الوزير، وتم تعريفه بأنه شخص يفترض أن يكون المشرف على القيادة المهنية في الوزارة.

يذكر أن الشرطة الإسرائيلية أوصت الشهر الفائت بتوجيه لائحتي اتهام ضد نتنياهو في تهم تتعلق بالاحتيال وخيانة الأمانة وتلقي الرشوة.

وفي القضية الأولى، «الملف ١٠٠٠»، يُشتبه بأن نتنياهو وزوجته، سارة، تلقيا هدايا بصورة غير مشروعة من رجال أعمال وأثرياء، أبرزهم المنتج الهوليوودي إسرائيلي الأصل أرنون ميلتشين، وصلت قيمتها إلى مليون شيكل. في المقابل، تتهم الشرطة نتنياهو بالتدخل لصالح ميلتشين في شؤون متعلقة بالتشريع وصفقات تجارية وترتيبات تتعلق بتأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة.

وفي القضية الثانية، «الملف ٢٠٠٠»، يدور الحديث عن صفقة مقايضة غير مشروعة مع ناشر صحيفة «يديعوت أحرونوت» أرنون (نوني) موزيس، كان بموجبها سيقوم رئيس الحكومة بإضعاف الصحيفة المنافسة «يسرائيل هيوم»، المدعومة من قطب الكازينوهات الأميركي شيلدون إدلسون، مقابل الحصول على تغطية أكثر ودية من «يديعوت».

وفي العام الماضي وافق آري هارو، الذي شغل منصب كبير موظفي ديوان نتنياهو لمدة عام في سنة ٢٠١٤، على أن يصبح «شاهد ملك» وعلى تزويد الشرطة بمعلومات عن هاتين القضيتين مقابل عقوبة أخف في تهم منفصلة ضده في قضية تتعلق بشبهات وجود تضارب مصالح بشأن شركة كان يملكها.

ونفى نتنياهو مرارا وتكرارا ارتكابه لأي مخالفة في أي من القضايا ضده.

كلمة في البداية

نتنياهو: بداية النهاية؟

بقلم: أنطوان شلحت

يصعب التحرّر من انطباع عام مؤداه أن التطورات السريعة، التي تشهدها التحقيقات بشأن شبهات الفساد الحائمة حول رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، والتي أفردنا لها جلّ مساحة هذا العدد من «المشهد الإسرائيلي»، بدأت تشي بتضييق الخناق أكثر فأكثر حول عنقه، وتلوّح في الوقت عينه بإشارات قوية إلى بداية نهاية عهده السياسي. ولعلّ أبرزها الإشارة القويّة الناجمة عن تحوّل مقرّب ثالث من نتنياهو إلى «شاهد ملك» ضدّه. ويمكن القول إن هذا الثالث، المستشار الإعلامي السابق لعائلة رئيس الحكومة، نير حيفتس، هو المقرّب (بأل التعريف). وهي تنضاف إلى إشارة قوية أخرى ينطوي عليها تسريب مصادر مطلعة على مجريات التحقيق في القضية المعروفة إعلامياً باسم «الملف ٤٠٠٠»، أن الشبهات ضد نتنياهو في هذا الملف أكثر خطورة من تلك المنسوبة له في ملفي ١٠٠٠ و٢٠٠٠، واللذين أوصت الشرطة في كل منهما بتوجيه تهم الاحتيال وخيانة الأمانة وتلقي الرشوة إليه.

وإلى أن تنجلي مزيد من الحقائق بهذا الشأن لا بُدّ من التنويه بما يلي:

أولاً، على مدار أكثر من عام، منذ بدء التحقيقات مع نتنياهو، كان الاهتمام مُتركزاً أكثر من أي شيء آخر على تلقيه عطايا من رجال أعمال بخلاف القانون، في مقابل منحهم امتيازات تخدم مصالحهم. لكن في الفترة الأخيرة أمسى التركيز منصبّاً على محاولاته الدؤوبة الرامية إلى السيطرة شبه المُطلقة على وسائل الإعلام الإسرائيلية، المكتوبة والإلكترونية والمرئية، والتي يرمي من ورائها إلى التحكّم بخطابها حيال أدائه الخاص، بحيث لا يتعدّى هذا الخطاب غاية «التغطية الإيجابية» له ولأفراد عائلته. وهذا هو ما بات واقفاً في صلب ثلاثة ملفات من مجموع أربعة ملفات رئيسية تتمحور حولها تلك التحقيقات، وأضيف إليها مؤخراً ملف خامس ينطوي على شبهة بمحاولة التدخل في مجرى محاكمة منعقدة ضد زوجته حول مصاريف زائدة لا لزوم لها أنفقتها على منازلهما الخاصة على حساب المال العام.

ثانياً، يؤكد كثيرون من المحللين المتنورين أن هذه المسألة المرتبطة بهوس التغطية الإعلامية المستحوذة على نتنياهو وعائلته، ليست عابرة بتاتاً. ويلفت هؤلاء إلى أنه في حال نجاح رئيس الحكومة، الذي يقترب حكمه من استكمال عقد متواصل من الأعوام، في جعل معظم المنابر الإعلامية المتنافسة التي تغطي الأحداث السياسية وغيرها مصطفة إلى جانبه، يصبح بمقدوره تحقيق غايات كثيرة بينها: مصادرة دور هذه المنابر كـ«رقابة مستقلة»؛ توجيه مواقف القراء والمستمعين والمشاهدين؛ المُضي خطوات بعيدة إلى الأمام نحو تعزيز مكانته كرئيس للحكومة، وهو منصب غير محدود المدة من حيث عدد الولايات في إسرائيل.

ثالثاً، من شأن ما تكشّف ومن المتوقع أن يتكشّف لاحقاً في هذا الصدد، أن يوسع دائرة الضوء على ما يعرف بـ«مسيرة خصي المؤسسة الإعلامية في إسرائيل»، كما يشير إلى ذلك أحد المُحررين في سياق المقال الذي نشرنا ترجمته على الصفحة الرابعة من هذا العدد. وفيه يؤكد أيضاً أن مثل هذه المسيرة ما كان من الممكن أن يكتب لها النجاح، من دون توفر مديرين عامين، وموظفين كبار، وصحافيين، للدفع بها قدماً. وفي السياق ذاته يجدر التحفّظ من اعتبار معظم المنابر الإعلامية في إسرائيل مستقلة تماماً، ولا سيما حين يكون الحديث دائراً عن السياسة الإسرائيلية العامة والموقف حيال الإنسان الفلسطيني والعربي. وقد دأبنا حتى الآن على نشر جبل من التقارير التي تفنّد هذه الاستقلالية وتفضح زيفها، بما لانحتاج معه إلى عناء البرهان مجدّداً.

أما ما يمكن أن تعنيه بداية نهاية عهد نتنياهو السياسي على المستوى الإسرائيلي، فتلك مسألة أخرى تحتاج إلى عودة لاحقة.

بالتزامن مع زيارة نتنياهو في الولايات المتحدة

تحليلات إسرائيلية: الإدارة الأميركية لا تقوم بعمل كاف لكبح نفوذ إيران في سورية!

قالت عدة تحليلات إسرائيلية إن البيت الأبيض لا يقدّم ما يكفي إلى إسرائيل فيما يتعلق بالشأن السوري.

وأضافت هذه التحليلات، التي تزامنت مع الزيارة التي يقوم بها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو إلى الولايات المتحدة وسيلتقي خلالها الرئيس الأميركي دونالد ترامب، أنه يجب على إسرائيل الآن أن تخبط على الطاولة في واشنطن، وأن تطالب الرئيس ترامب والولايات المتحدة بالتدخل دبلوماسياً، وربما أيضاً عسكرياً، فيما يحدث في سورية كلها، وليس فقط شرقي الفرات. وأشارت إلى أن هذا سيخدم المصالح الأمنية للأردن وأيضا مصالح سائر دول المعسكر العربي- السني المؤيد للغرب. وفي المقابل فإن التخلي عن الساحة السورية للروس سيسمح في نهاية الأمر للإيرانيين بتحقيق أهدافهم الاستراتيجية.

وكتب رون بن يشاي، المحلل العسكري في موقع واينت، أن وضع إسرائيل في سورية لا يختلف كثيراً عن وضع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان. ففي إسرائيل أيضاً يتخوفون، عن حق، من أن تنشأ في الفترة المقبلة على الأراضي السورية حقائق تؤثر بصورة سلبية في أمن إسرائيل القومي وأمن سكانها.

وأضاف: لا نقصد هنا التلميح بأن على الجيش الإسرائيلي غزو هضبة الجولان السورية وحوض دمشق، لمنع تمركز ميليشيات تعمل بحماية إيران في إقامة قواعد صواريخ للحرس الثوري الإيراني (ضمن عملية تشبه عملية غصن الزيتون التي يقوم بها الجيش التركي، والدائرة حالياً في شمال غرب سورية ضد الأكراد)، لكن الوضع الناشىء الآن في سورية وعلى الساحة الدولية يفرض على رئيس الحكومة وعلى مسؤولي الأمن في دولة إسرائيل تفكيراً جديداً، استراتيجياً وتكتيكياً، سياسياً وعسكرياً، بشأن الوسائل وأساليب العمل التي يجب القيام بها لمنع تحوّل سورية إلى دولة تحت حماية إيران، وإلى قاعدة لانطلاق الصواريخ المنحنية المسار والدقيقة، ولانطلاق كتائب كوماندوز شيعية مسلحة نحو أراضي إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، فإن تمركزاً إيرانياً في سورية سيزيد بصورة كبيرة تهديداً مصدره لبنان، وسيخلق تهديداً كبيراً لردع إسرائيل البحري والجوي، ولمنصات الغاز، أي أنه سيشكل خطراً على الازدهار الاقتصادي للدولة وعلى استقلالية الطاقة في السوق الإسرائيلية.

وقال بن يشاي إن المقال الذي نُشر مؤخرا في «نيويورك تايمز» وتطرق إلى تمركز قوات أجنبية في سورية، تضمن خريطة تظهر أن الحرس الثوري الإيراني وحزب الله والميليشيات الشيعية (نحو ٢٠ ألفا من عراقيين وأفغان وباكستانيين يعملون بتمويل وبقيادة إيرانية مباشرة) يسيطرون حالياً على بضعة عشرات من القواعد في شتى أنحاء سورية. وهذه القواعد ليست كبيرة، وأغلبها موجود بعيداً عن هضبة الجولان، وهي تُستخدم بصورة خاصة من أجل الانطلاق وجمع معلومات لوجستية لمحاربة المتمردين الذين ما يزالون يحاربون النظام.

لكن إذا حقق قائد فيلق القدس في الحرس الثوري قاسم سليماني نواياه، فإن الإيرانيين سيوسعون هذه المنشآت لتصبح قواعد برية وجوية وبحرية واستخباراتية حقيقية. وسيقربون عدداً من هذه القواعد من الحدود مع إسرائيل، وعندها يصبح من الممكن الوصول الى الحدود في هضبة الجولان في ليلة واحدة والتسلل والإغارة على بلدات إسرائيلية.

وتابع: لن يحدث هذا غداً ودفعة واحدة، إذ يوجد لدى الإيرانيين جدول أعمال بشأن ما يريدون تحقيقه في سورية. وهم أولاً يريدون أن يضمنوا أن زبونهم، بشار الأسد، سيسيطر على أكبر قدر ممكن من الأرض، وسيقوي حكمه بمساعدة الروس وبمساعدتهم. ويقدم الإيرانيون مع حزب الله والميليشيات وما تبقى من الجيش السوري للروس «الوجود على الأرض» الذي هم بحاجة إليه من أجل توسيع المساحة التي يسيطر عليها النظام عسكرياً من جديد. ويتيح هذا لسليماني تأسيس ممر بري مفتوح من طهران إلى بيروت يمر بالعراق وسورية. وبذلك تتحول إيران إلى طرف عسكري استراتيجي في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وسيكون في إمكانها توسيع الجبهة الشمالية ضد إسرائيل ونقل مساعدة عسكرية للجهاد الإسلامي و«حماس» في غزة بحراً. وفي الواقع فإن هذا الممر البري موجود وشغال، لكن يوجد فيه عدة منافذ ضيّقة على الحدود العراقية - السورية، في إمكان الأميركيين وحلفائهم الأكراد إغلاقها في أي لحظة.

ورأى المحلل أنه في هذه الأيام يحتل الموضوع الاقتصادي رأس سلم الأولويات الإيراني. فلقد وظفت إيران في فترة الحرب الأهلية قرابة ١٥ مليار دولار في نظام الأسد، وفي جيشه، وفي الحاجات الأساسية لمواطنيه (الوقود على سبيل المثال). ونتيجة ضغط الرأي العام فالنظام مضطر إلى استعادة هذه الأموال. وتطلب إيران من الأسد حقوقاً لشركات اقتصادية إيرانية (معظمها يملكه الحرس الثوري) من أجل استخراج النفط، والغاز والفوسفات من الحقول الغنية الموجودة في عمق الفرات والصحارى في شرق سورية. ويطالب الإيرانيون أيضاً بجزء من مرفأ طرطوس من أجل تصدير ما يستخرجونه، وفي الوقت عينه، من أجل إقامة وجود بري عسكري استراتيجي. لكن الأسد ليس ساذجاً، وصناديق دولته ترزح تحت ديون ضخمة، كما لديه عائلة اعتادت على كسب رزقها بصورة جيدة مما سمح لها بجمع مبالغ كبيرة مودعة في مصارف في سويسرا على حساب المواطن السوري والثراوت الطبيعية غير الكبيرة للدولة. ولهذا لا يسارع الرئيس الأسد إلى إعطاء الإيرانيين ما يريدونه. بالإضافة إلى ذلك يطلب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين منه الحصول على حصته من الكعكة.

وبرأيه ليس بوتين وإيران ونظام الأسد والأكراد والأتراك فقط يعملون بقوة من أجل بلورة «اليوم التالي» في سورية، فإن الأميركيين أيضاً موجودون هناك. وهم يتحركون بسرية ومن وراء الكواليس لمنع عودة تنظيم «داعش» إلى المناطق التي خسرها وعدم السماح بقيام الممر البري الإيراني. لهذه الغاية يخطط البنتاغون لتشكيل قوة تتألف من ٣٠ ألف مقاتل كردي- سوري لتعمل «كحرس حدود» في شمال شرق سورية على الحدود بينها وبين العراق. ويحتل هذا حالياً رأس جدول أولويات واشنطن.

وأضاف: إزاء هذا كله، ينشط الجيش الإسرائيلي على قناتين: من خلال عمليات سرية (معركة بين الحروب)، وهو يقضم التمركز الإيراني في سورية وتسلُّح حزب الله بسلاح نوعي. ويمكن الافتراض أن المساعدة الإنسانية أيضاً المقدمة إلى «أطراف محلية» في هضبة الجولان السوري، بمن فيهم الدروز، تثمر فوائد استراتيجية في مجال الاستخبارات والأمن الجاري على الحدود. ويضمن الضغط الذي يمارسه نتنياهو على الكرملين ألاّ تزعج القوات الروسية في سورية عمليات «المعركة بين الحروب» وألاّ يزود بوتين السوريين والإيرانيين بسلاح يقيد حرية عمل سلاح الجو الإسرائيلي. «ويعمل الروس ونحن وفق مبدأ حرص كل طرف على عدم المسّ بمصالح الطرف الآخر الحيوية».

وبالنسبة إلى المستقبل، يبدو أن الضغط الذي يمارسه الأسد على الروس يقلص استعداد الكرملين لغض النظر عن العمليات التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي. وفي المقابل، لا يقدم البيت الأبيض لإسرائيل في الشأن السوري حتى شيئاً قليلاً. ويسمح الأميركيون للروس بإدارة الخطوات العسكرية ووقف إطلاق النار وأيضاً قيادة جهود التسوية السياسية. ونتيجة ذلك، ليست إسرائيل غير موجودة فحسب، بل هي أيضاً لا تملك أداة تأثير دبلوماسية جدية في مفاوضات تسوية مستقبلية. والمعركة بين الحروب ومساعي نتنياهو في موسكو لن يمنعا الضرر الخطِر الذي يمكن أن يلحق بمصالحها الحيوية في الشمال إذا تمركزت إيران هناك.

وختم بن يشاي:

الخلاصة هي أنه يجب على إسرائيل الآن أن تخبط على الطاولة في واشنطن، وأن تطالب الرئيس ترامب والولايات المتحدة بالتدخل دبلوماسياً، وربما أيضاً عسكرياً، فيما يحدث في سورية كلها، وليس فقط شرقي الفرات. إن هذا سيخدم المصالح الأمنية للأردن وأيضاً مصالح سائر دول المعسكر العربي- السني المؤيد للغرب. وفي المقابل فإن التخلي عن الساحة السورية للروس سيسمح في نهاية الأمر للإيرانيين بتحقيق أهدافهم الاستراتيجية. ومع كل الاحترام، لا يدفع افتتاح رسمي لمكتب إضافي للسفير الأميركي في القدس المصالح الأمنية الوجودية لإسرائيل إلى الأمام ولا حتى سنتيمتراً واحداً. وإذا كان ترامب صديقاً حقيقياً لإسرائيل يجب أن يثبت ذلك في سورية، كما عليه أن يثبت ذلك الآن.

تذمر مسؤولين إسرائيليين

وكانت قناة التلفزيون الإسرائيلية العاشرة ذكرت، الأسبوع الماضي، أن مسؤولين إسرائيليين رفيعين أبدوا أخيراً تذمرهم من عدم قيام الإدارة الأميركية بعمل كاف لكبح نفوذ إيران في سورية.

وقال أحد هؤلاء المسؤولين، الذي يتعامل مع الجبهة السورية، للقناة، إنه بينما تُعتبر هذه المسألة تهديداً ملحاً في إسرائيل فإن المسؤولين الأميركيين يقللون من أهميتها بالنسبة إلى واشنطن. وأكد وجود فجوة كبيرة بين كلام واشنطن وأفعالها، مشيراً إلى أنه من المريح للأميركيين أن يجعلوا إسرائيل وكيلهم ضد إيران في سورية.

وأتى هذا التذمر عشية زيارة نتنياهو إلى الولايات المتحدة. كما أتى غداة إعلان قائد القيادة المركزية الأميركية في الشرق الأوسط، الجنرال جوزيف فوتل، أمام الكونغرس، يوم الثلاثاء الماضي، أن مهمة الولايات المتحدة في سورية هي هزيمة تنظيم «داعش» الإرهابي، وليس العمل ضد إيران.

وتم التعبير في السابق عن خيبة أمل من السياسة الأميركية حيال إيران خلال اجتماعات مغلقة للمجلس الوزاري الإسرائيلي المصغّر للشؤون السياسية- الأمنية، لكنه انتقل إلى العلن في الأيام الأخيرة. وقبل نحو أسبوعين قال وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي غلعاد إردان، في سياق الخطاب الذي ألقاه أمام مؤتمر رؤساء المنظمات الأميركية اليهودية الكبرى الذي عقد في القدس، إن هناك حاجة إلى مشاركة أميركية أكبر لضمان عدم قيام إيران بتحويل سورية إلى دولة دمية. وأضاف أن كل يوم تثبّت فيه إيران انتشارها في سورية يقرّب الحرب أكثر فأكثر. وشدّد على أنه في حال اختيار الولايات المتحدة عدم القيام بدور كبير في تحديد مستقبل سورية، فسيقوم آخرون بذلك بدلاً منها وبالتأكيد لن يكونوا ممثلين منتخبين ديمقراطياً من طرف الشعب السوري.

وتعقيباً على ذلك قال مسؤول أميركي مُقرّب من البيت الأبيض إن واشنطن تدرك وجود قلق إسرائيلي إزاء التهديد الإيراني الأمني في سورية، الذي وصفه بأنه حقيقي، لكنه في الوقت نفسه أكد أن لدى الإدارة الأميركية سلم أولويات في كل ما يتعلق بالتهديدات في الأراضي السورية، وأنه قبل هزيمة «داعش» لن يكون في إمكان هذه الإدارة التعامل مع الوجود الإيراني في سورية.

المشهد الاسرائيلي

قفزة نوعية في المرافعة الدولية عن قضايا الفلسطينيين في الداخل

بقلم: د. يوسف جبارين (*)

أحيت لجنة المتابعة العليا لشؤون الفلسطينيين في الداخل، مؤخراً، وللسنة الثالثة على التوالي، «اليوم العالمي لدعم حقوق الفلسطينيين في إسرائيل»، وذلك من خلال العشرات من الفعاليات المحلية والدولية، العربية منها والأوروبية. وقد تزامن هذا اليوم لهذا العام في نهاية كانون الثاني مع الجلسة الخاصة التي عقدتها لجنة حقوق الإنسان في الاتحاد الأوروبي لمناقشة مكانة وحقوق الأقلية العربية في البلاد، حيث كان لي شرف تمثيل أهلنا وعرض قضايانا في هذه الجلسة الهامة.

كما جاءت هذه الفعاليات بعد جولة من اللقاءات الدبلوماسية رفيعة المستوى التي قمنا بها في لجنة العلاقات الدولية في القائمة المشتركة بالتعاون مع مركز مساواة في مقر الاتحاد الأوروبي في بروكسل وفي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD.

كل هذه النشاطات والمشاركات الدولية مجتمعة أحدثت برأيي قفزة نوعية في المرافعة الدولية عن قضايا أهلنا، وساهمت بشكل جدي في دفع الهدف الاستراتيجي المعلن بتدويل قضايانا وتعزيز حضورها على الساحات الأوروبية والدولية من أجل تجنيد رأي عام دولي ودبلوماسي داعم لها.

ولا شك في أن هذه التطورات تحتم علينا، بهيئاتنا التمثيلية والمؤسسات الأهلية وطاقاتنا المجتمعية المهنية، العمل على وضع برنامج استراتيجي وشمولي للمرافعة الدولية، بحيث نحدد من خلاله أهدافنا الاستراتيجية وأدوات العمل للوصول اليها، بالإضافة إلى سلم الاولويات ضمنها.

وفي هذا السياق، وتأكيداً على أهمية حضور قضايانا على الساحة الدولية، من الجدير الاشارة إلى موقف وزيرة الخارجية الأوروبية، فيدريكا موغريني، حين قالت في ردها على استجوابات لبرلمانيين أوروبيين حول إسقاطات قانون القومية اليهودية، ان الاتحاد الأوروبي يتابع بقلق تطورات تشريع قانون القومية بعدة قنوات دبلوماسية أمام الحكومة الإسرائيلية، مؤكدة أن «قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الاقلية العربية في إسرائيل، هي في اعلى سلم اهتمامات الاتحاد الأوروبي في علاقاته مع إسرائيل».

المحافل الدولية وعناوين المرافعة

ما هي المحافل الدولية التي نقصدها في سياق الحديث عن المرافعة الدولية عن حقوقنا ومكانتنا، وضمن جهودنا من اجل تدويل قضايانا؟

يمكن الاشارة باقتضاب إلى خمسة عناوين اساسية للمرافعة الدولية في السنوات القريبة:

أولا، منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها ومؤسساتها الأممية المختلفة، بدءاً من مجلس الأمن الدولي والجمعية العمومية للأمم المتحدة، مروراً بالأجسام الحقوقية التمثيلية مثل مجلس حقوق الإنسان، ومكتب المندوب السامي لحقوق الإنسان، ولجان حقوق الإنسان التخصصية، التي تعمل ضمن العهود الدولية الصادرة عن المنظمة في مجالات مختلفة لحقوق الإنسان (وخاصة العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، بالإضافة إلى العهود الدولية التخصصية، مثل العهد حول مناهضة التمييز العنصري والعهد حول مناهضة التمييز ضد النساء والعهد حول حقوق الطفل. وفي سياق عمل الامم المتحدة ايضاً، نجد محكمة العدل الدولية وهي محكمة ذات طابع استشاري، ومحكمة الجنايات الدولية في لاهاي التي جاء تشكيلها ليشكّل نقطة تحول في ملاحقة مجرمي حرب وجرائم ضد الإنسانية.

ثانياً، مؤسسات الاتحاد الأوروبي وتشمل البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية، بالإضافة إلى الدول الـ٢٨ الأعضاء في الاتحاد. وتكمن اهمية دور الاتحاد الأوروبي في اتفاقيات التعاون الموقعة بين الاتحاد وبين إسرائيل في مجالات اقتصادية واجتماعية وثقافية اساسية، بحيث أصبح الاتحاد الأوروبي شريكاً اقتصادياً ومجتمعيا مركزياً لإسرائيل.

ثالثا، المؤسسات الدولية المركزية المؤثرة على السياسات الدولية والاقليمية، وخاصة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، واتحاد البرلمانيين الدوليين، ومنظمة اليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، وغيرها. وتحمل منظمة OECD في هذا السياق اهمية خاصة لمرافعتنا الدولية بعد انضمام إسرائيل إلى عضويتها رسمياً في العام ٢٠١٠، وهي احدى أهم المؤسسات الدولية على المستوى الاقتصادي.

رابعاً، المؤسسات الشعبية والجماهيرية في العالم مثل النقابات العمالية وحركات التضامن الشعبية، والتنظيمات الأكاديمية، والمنظمات الحقوقية الفاعلة في منطقتنا.

خامساً، المرافعة أمام دول عينية مؤثرة في بلورة سياسات دولية، وتحديداً دول مثل الولايات المتحدة وروسيا وكندا ودول أوروبية مركزية مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا. هذا بالإضافة طبعاً إلى المحافل الدولية العربية والإسلامية، ومنظمات دولية اقليمية مثل دول القارة الأميركية الجنوبية، ومنظمة الدول الأفريقية والدول الآسيوية. إن إسرائيل تستفيد اقتصادياً من اتفاقياتها الدولية والاقليمية، لكنها بعيدة كل البعد عن الالتزام بمعايير حقوق الإنسان على المستوى الدولي والاقليمي. إسرائيل تصدّر مثلا إلى السوق الأوروبية حوالي ثلث صادراتها، لكنها، من الجهة الأخرى، لا تلتزم بالمعايير الأوروبية لحقوق الإنسان وحقوق الأقليات القومية واللغوية، علماً ان بنداً اساسياً في اتفاقيات التعاون بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي يشمل التزاماً إسرائيلياً «بأن تحترم حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية، داخلياً ودولياً». ولا شك في أن هذا البند من الممكن أن يشكل أساساً قانونياً لإلزام إسرائيل بتغيير سياساتها العنصرية تجاهنا، بل ولمحاسبة إسرائيل دولياً على انتهاكات حقوق المواطنين العرب فيها.

للخلاصة، من الأهمية القصوى إعطاء أولوية للعمل الدولي وللمرافعة أمام المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الدولية المختلفة، ولا شك في أن سر نجاحنا هنا يكمن في العمل المثابر والجماعي، بمهنية هذا العمل وباستمراريته الممنهجة. وفي هذا السياق، ومن أجل مأسسة عملنا الدولي، على الأقل على مستوى العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، علينا العمل على انتداب مندوب دائم يمثل الأقلية العربية في مقر الاتحاد الأوروبي في بروكسل وفي مقرات الأمم المتحدة في نيويورك وفي جنيف. ونحن قادرون.

(*) عضو كنيست ورئيس لجنة العلاقات الدولية في القائمة المشتركة.

لضمان تطبيق أجندته

اليمين الاستيطاني يقدّم شبكة أمان لنتنياهو في فساده!

*كتّاب وساسة اليمين الاستيطاني بدأوا «يبقون الحصوة» ويجاهرون بدافعهم لحماية نتنياهو وعدم الإطاحة به في هذه المرحلة: «المستهدف حكم اليمين وليس نتنياهو الشخص»! *نتنياهو عمل «بكدٍ» على مدى سنوات كي يكون الزعيم الأوحد لليمين الاستيطاني *الماكنة الإعلامية عملت على مدى سنين لشيطنة أجهزة تطبيق القانون من شرطة ومحاكم*

نتنياهو.. اهتزاز "الكرسي". (أ.ف.ب)

كتب برهوم جرايسي:

هناك شبه اجماع على «استغراب» ما يجري في الحلبة السياسية الإسرائيلية، فرئيس الحكومة خاضع لسلسلة تحقيقات منذ حوالي ١٦ شهرا، وقد أوصت الشرطة بمحاكمته في قضيتي فساد، بينما بدأت التحقيقات معه في قضيتين أخريين. وعلى الرغم من هذا، فإن حكومته ثابتة، متماسكة، وحتى أن حزبه الليكود بات يحصل على نتائج أعلى من ذي قبل، في استطلاعات الرأي. لكن عمليا لا مجال للاستغراب، لأن هذا انعكاس لحالة سيطرة اليمين الاستيطاني ورموزه على سدة الحكم، وأيضا انعكاس لحالة السيطرة على صناعة الرأي العام الإسرائيلي، على الرغم من كل ما نشهده من «لهيب» في وسائل الإعلام المختلفة.

وقد قيل الكثير في صدد المقارنات بين حالة نتنياهو وحالة من سبقه من منتخبي الجمهور في قضايا الفساد، وخاصة ما جرى مع سلفه إيهود أولمرت. وملخص القول إن حالة نتنياهو ليس فقط أنها الأولى من نوعها، بل إنها مؤشر لحالة الُحكم الإسرائيلي في المرحلة المقبلة. فقد رافقت قضية نتنياهو، منذ الأسابيع الأولى من بدء التحقيقات معه، في نهاية ٢٠١٦، عملية شيطنة لأجهزة تطبيق القانون، وبشكل خاص جهاز الشرطة، رغم أن نتنياهو لعب دورا أساسيا في التعيينات الكبرى فيه، وأولها القائد العام روني ألشيخ.

وانضم هذا الهجوم لما هو قائم على مدى سنين طويلة، من شيطنه لجهاز القضاء، والمحكمة العليا، من قِبل اليمين الاستيطاني، والمتدينين على مختلف تياراتهم، بزعم أن الموقف الطاغي في المحكمة العليا هو «يساري» أو ليبرالي منفصل عن مفاهيم «الدولة اليهودية». وهذا كله بالمقاييس الإسرائيلية، فالمحكمة العليا طيلة الوقت هي جزء أساسي من جهاز الحكم، وكل الاستثناءات التي شهدناها لم تُبعد المحكمة عن جوهر طبيعة الحُكم الصهيوني وأهدافه.

وشيئا فشيئا، وخاصة بعد توصيات الشرطة بمحاكمة نتنياهو في ملفين، بدأ كُتّاب اليمين «يبقون الحصوة»، ويجاهرون بدوافعهم لعدم الإطاحة بنتنياهو، ويقولون إن المستهدف بهذا هو حكم اليمين، وليس نتنياهو الشخص. فالحكومة الحالية هي الأكثر تمسكا كليا بأجندة اليمين الاستيطاني، ولا مثيل لها في كل الحكومات الـ ٣٣ السابقة، وهذا ما نلمسه منذ اليوم الأول لبدء ولاية الكنيست الـ ٢٠ الحالية، بعد انتخابات آذار ٢٠١٥. فهذه الولاية، وبعد أشهر قليلة من بدء عملها، كسرت ذروة القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان، التي سجلتها ولايات برلمانية كاملة.

وقائمة هذه القوانين، التي سينشرها مركز «مدار» للدراسات الإسرائيلية، في شهر نيسان المقبل، ضمن التقرير السنوي الثالث، تؤكد أنها ليست عشوائية، بل تقود الى أهداف واضحة: التضييق على حرية التعبير والعمل السياسي، والسعي إلى فرض أمر واقع بضم الضفة المحتلة إلى ما يسمى «السيادة الإسرائيلية».

ويقرأ نتنياهو بدقة تفاصيل الوضع السياسي القائم، فهو عمل «بكدٍ» على مدى سنوات، ليكون «الزعيم الأوحد» لليمين الاستيطاني. وحزب الليكود حتى الآن لم يُصب بانعكاسات أزمة القيادة التي اصيبت بها أحزاب قديمة، لأن نتنياهو حالة استثنائية، بعد غياب كل القيادة التاريخية لإسرائيل، من جيل المؤسسين، وهو عرف كيف يصل الى هذه النتيجة، من باب تلقي دعم ضخم من حيتان المال، المسيطرين منذ ما يقارب عقدين من الزمن على ماكنة صناعة الرأي. وبموازاة ذلك أطاح نتنياهو بنجوم وشخصيات من الممكن أن تنافسه مستقبلا، وكانت تحتل مكانة مميزة في حزب الليكود.

ومع ذلك لا بد من القول إن نتنياهو لا يحظى بشعبية مطلقة، وأكثر استطلاعات الرأي تمنحه شعبية بنسبة ٣١٪، ولكن أمام عدد من الشخصيات، أكثرها يحصل على أقل من ١٥٪. لكن في ذات الوقت هناك نسبة ٣٠٪ شبه ثابتة ترفض أيا من الأسماء المعروضة عليها في استطلاعات الرأي، كشخصية مفضلة لرئاسة الحكومة.

فرصة اليمين التي لا تعوض

الوزير الأسبق حاييم رامون من حزب العمل، ولاحقا حزب كديما، وحاليا أنشأ حركة تدعو لفصل الأحياء الفلسطينية عن مركز مدينة القدس، كان على مدى سنوات عنصرا أساسيا في تغيير أنظمة حكم، وسياسات اقتصادية، مهدت للكثير من مظاهر الفساد التي تفشت على نحو خاص في العقدين الأخيرين. إلا أنه قبل أيام قليلة نشر مقالا في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، صاغ بشكل سليم نسبيا، دوافع اليمين الاستيطاني لدعم نتنياهو في هذه المرحلة.

يقول رامون إن «محللين وسياسيين ممن يتمنون استقالة نتنياهو مذهولون من أن أحدا في معسكر اليمين لا ينهض ليطالب بانصرافه فورا. وكلما غرق نتنياهو أكثر فأكثر في غياهب الفساد، تزداد مفاجأتهم، فيصبون النار والكبريت على رؤساء أحزاب الائتلاف. ولا عجب، إذ أن سبب ذلك واضح؛ فبين وزراء الليكود من يرفع يدا ضد نتنياهو سيقضي على مستقبله السياسي. وكحلون؟ ماضيه في الليكود، ومستقبله في الليكود. ولا احتمال في أن يقوّض ليكودي حكم نتنياهو. ويسأل المحللون: لكن ماذا عن بينيت وشاكيد؟ لماذا لا ينهضان ويقومان بعمل قيمي؟. أضحكتموني».

ويتابع رامون كاتبا «أن ما يوجه اليمين الايديولوجي بسيط وواضح. فوق كل شيء السيطرة الشاملة على أرض إسرائيل الكاملة، «أرض التوراة». هذه هي خلاصة وجوده الإيديولوجي، هذا هو علمه، واذا كان رفع راية مكافحة الفساد يمس بعلم وحدة الأرض، فإن الحكم على تلك الراية أن يلقى بها إلى قارعة الطريق. المستوطنون هم الورثة الواضحون لعقيدة المعجزة الفريدة التي وضعها جابوتينسكي. وقد عبّر عن ذلك بشكل كامل في رسالة كتبها لبن غوريون في العام ١٩٣٤، حين شرح أنه من ناحيته لا شيء أهم من اقامة دولة يهودية على كل أرض إسرائيل».

ويقول رامون «في السنوات الاخيرة عمل نتنياهو ديمقراطيا باتجاه مسيرة ضم يهودا والسامرة، وزاد عدد المستوطنين خلف جدار الفصل، من نحو ٦٥ ألفا إلى نحو ١١٠ آلاف، من أجل الاحباط الفعلي لحل الدولتين. وقد أدخل المسيرة السياسية في أزمة وأعلن أنه لن يتنازل عن أي شبر. وهذا أهم بكثير لنفتالي بينيت وناخبيه من شجب فساد رئيس الحكومة الجنائي».

وختم رامون أن «السياسة هي أولا وقبل كل شيء فن التركيز. لقد فهم اليمين هذا قبل سنين، بأن أرض إسرائيل الكاملة فوق كل شيء، وعليه فهو ينتصر المرة تلو الاخرى. بالمقابل، نسي اليسار والوسط ماذا يعني أن يكونوا في الوسط».

ويقول الكاتب شلومو فيوطركوفسكي في مقال له يوم ٢٥ شباط الماضي، في موقع القناة السابعة، التابع لليمين الاستيطاني المتطرف، «إن أحد الألغاز الذي يستصعب اليسار الإسرائيلي حله منذ بضعة أسابيع، هو كيف أن نتنياهو وعلى الرغم من كل شيء، يواصل قيادة الجهاز السياسي، وما تزال حكومته ثابتة، وأيضا استطلاعات الرأي تحسن صنعا معه؟. والجواب كامن بطبيعة الحال في كون أن الجمهور اليميني ليس غبيا وساذجا، وهو يفضل الانتظار حتى انتهاء موجة التحقيقات والتوصل إلى استنتاجات نهائية، ولكن الجواب كامن أيضا في جانب هام جدا: الخوف من وصول اليسار إلى الحكم».

ويتابع فيوطركوفسكي «إن اليمين الإسرائيلي ليس مخلصا لنتنياهو إلى ذاك الحد، كما أنه ليست لديه نية لتسليم قيادة الدولة ليائير لبيد أو لآفي غباي، ولا يهم إلى أي درجة سيحاول كل واحد منهما أن يتنكر بشخصية يمينية. فمصوتو الليكود والبيت اليهودي ويسرائيل بيتينو يريدون أولا وقبل كل شيء حكومة يمين، ولهذا فهم في هذه اللحظة مع نتنياهو. والإخلاص ليس للشخص بل للطريق، ومن يقود اليمين الآن هو نتنياهو». ويضيف «عدا هذا، فإن الشعور لدى اليمين هو أن التحقيقات والحملة الإعلامية المرافقة لها، ليست حملة بريئة. وهذه ليست معركة القضاء على الفساد. بل يجري الحديث عن محاولة لنقل الحكم إلى أيدي اليسار، تحت عباءة الانشغال بالفساد. وغالبية اليمين ليست على استعداد لابتلاع هذا المشهد». ويتابع «ببالغ الأسف ثمة في اليمين من يفضل التنكر لحقيقة أن الحديث يجري عن حرب على حُكم اليمين. ودائما كان في اليمين أغبياء، ولكن يخيل لي في الفترة الأخيرة، وعلى ضوء التحقيقات مع نتنياهو، أنهم يتكاثرون بشكل طبيعي».

ويكتب فيوطركوفسكي «صحيح أن نتنياهو واليمين ليسا أمرين متلازمين، فسيكون يمين أيضا من دون نتنياهو، ولكن المعركة الدائرة اليوم ليست معركة شخصية لنتنياهو، بل هي معركة على سؤال: هل يتم تغيير الُحكم في إسرائيل بالطرق الديمقراطية، أم في غرف التحقيق؟. ومن ينضم الآن للدعوات للإطاحة بنتنياهو، فإنه يمهد الطريق ليس فقط لإسقاط حكم نتنياهو في غرف التحقيق، وإنما لإسقاط حكم من سيكون من بعده» من اليمين.

التشكيك بأجهزة تطبيق القانون

تعج وسائل إعلام اليمين الاستيطاني، منذ أسابيع، بالمقالات التي تشكك بأجهزة تطبيق القانون، من شرطة وقضاء، وتبرز في هذا الإعلام صحيفة «يسرائيل هيوم».

ويقول الكاتب أمنون لورد، في مقال له في تلك الصحيفة، إنه «واضح الجهد الجبار من جانب الشرطة باسناد المحكمة لانتزاع اعترافات من (الثري) شاؤول ألوفيتش ونير حيفتس. ويصعب على الانسان العادي أن يفهم ما هي على الاطلاق المخالفات التي تم اعتقالهما بسببها. ولكن الغاية تبرر الوسيلة، ولعل ألوفيتش وحيفتس يعترفان بأن أفعالهما كانت بمثابة جريمة فيدينان في ذات الاطار رئيس الحكومة أيضا».

ويتابع لورد كاتبا «من ناحية الناس العاديين مثل معتقلي قضية بيزك يدور الحديث عن نوع من التعذيب. فقد أدخل شلومو فيلبر، الانسان «الطيب والمستقيم»، سواء وفقا لمعارفه او الشرطة أيضا، إلى وضع من الابتزاز. فإما كل عالمك وكل حياتك من جهة واحدة من كفة الميزان، أو الاعتراف بجرائمك وجرائم رئيسك. كل هذا بإقرار من قاضي المحكمة المركزية. وفي الخارج صوت واحد يصم الأذان لكل قنوات الاعلام والصحف. هدوء، يوجد «وضع طوارئ». إننا نُسقط رئيس حكومة».

ويقول إيرز تدمور، في الصحيفة ذاتها: «تستخدم شرطة إسرائيل منذ أشهر طويلة مئات افراد الشرطة والمحققين الذين لا يفرضون القانون بشكل متساو على عموم مواطني الدولة، بل يبحثون على مدار الساعة، في كل سبيل ممكن، عن علل في عمل شخص واحد. لقد تحولت الشرطة من جسم هدفه تطبيق القانون والتحقيق في شبهات ارتكاب المخالفات، من اللحظة التي يكون فيها سبب أو اشتباه معقول بارتكابها، إلى جسم يعمل على صيد منهجي لشخص واحد، في ظل استخدام مقدرات هائلة، من أجل البحث بكل وسيلة عن شبهات ما ضد نتنياهو، والتي يفترض أن تكون منذ البداية في أيدي الشرطة لغرض فتح التحقيق».

ويتابع تدمور أن «الجانب الآخر من حملة الصيد الانتقالية هي تجاهل الشرطة لسلسلة طويلة من الشبهات والكشف عن أفعال خطيرة أكثر بالنسبة للاعبين آخرين في الساحة السياسية. تواصل الشرطة تجاهل حقيقة أن ٤٣ نائبا أيدوا قانون اغلاق «يسرائيل هيوم» وأن سياسيين كبارا نالوا تغطية ودية في مجموعة «يديعوت أحرونوت» خلال الدفع بالقانون إلى الامام».

ويختم تدمور «إلى جانب الملاحقة المنهجية لنتنياهو والتطبيق الانتقائي بالنسبة لخصومه السياسيين، فإننا نشهد وابلا من التسريبات المُغرضة، التي تسعى إلى المساس بمكانة نتنياهو الجماهيرية وهزيمته في محكمة الرأي العام. وينبغي أن تضاف إلى ذلك الاتهامات التآمرية التي طرحها المفتش العام ألشيخ ومحامو اللواء روني ريتمان ضد نتنياهو. معنى الامور بسيط: ألشيخ لا يعالج تحقيقات رئيس الحكومة، وهو نقي من الاعتبارات الغريبة».

غياب نتنياهو السياسي ليس قريبا

يقول المراسل السياسي في القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي، عميت سيغل، في مقال له في موقع «ماكور رشون»، إن ضرب مكانة نتنياهو الشعبية لا تلوح حاليا في الأفق. وقال «لم تكن هنا من قبل فجوة بهذا الاتساع بين ضخامة الشبهات ضد رئيس الحكومة، وبين قلة الاخبار السياسية. فقد سارع نفتالي بينيت لأداء قسم اليمين بعدم مغادرة الحكومة، وموشيه كحلون أوضح أنهم لن يفككوا الحكومة، وليبرمان أوصى بانتظار المحاكمة. أما كبار أعضاء حزب الليكود، فمن الزائد الاسراف بحبر الكتابة، وكما يبدو لن تظهر بينهم ابدا أية ملامح تمرد».

ويقول سيغل «إن ما يقود إلى هذا الوضع هو أن الحاكم الوحيد المسيطر على جدول الأعمال السياسي، ما زال نتنياهو. وبشكل عام، حينما يغرق رؤساء الحكومات بالتحقيقات، ينشغلون بسؤال ما الذي سيفعله شركاؤهم. إلا أن شركاء الحكومة يسألون بتخوف، عما سيفعله رئيس الحكومة الخاضع للتحقيقات. فهل سيدعو إلى انتخابات برلمانية فورا؟ أو لربما بعد يوم الاستقلال؟ ولربما سيلتصق بالتاريخ الأصلي، في موعد ما، في العام ٢٠١٩؟». وحسب سيغل، فإنه في الأيام الاخيرة ابدى نتنياهو ليونة ما، في مسألة الانتخابات، وقال إنه لا يريد انتخابات مبكرة، ولكن «إذا ما أراد الشركاء تقديم موعد الانتخابات، فبالتأكيد لن أعترض». ومعنى هذا أن نتنياهو يتلاعب بنتائج الاستطلاعات، ولكن ليست واضحة الفائدة التي سيجنيها من مناورة كهذه. فانتخابات مبكرة، لن توقف التحقيقات، بل لربما ستؤخرها.

ويقول سيغل إن لنتنياهو ائتلافا يمينيا ثابتا، وجمهورا مؤيدا. لكن إذا ما شعر بمقلب، ولو خفيف جدا، فإنه سيتوجه إلى انتخابات، وسيحاول تثبيت مكانته. ولكن هناك ٤ عوامل، حسب سيغل، من شأنها أن تغير الصورة. أول هذه العوامل تراجع مكانة نتنياهو الشعبية، وهذا ما لا يلوح في الأفق حاليا. وثانيا، ظهور معلومات جدية جديدة في قضايا نتنياهو، تغير كل الصورة القائمة. وثالثا، استمرار انخفاض أسعار البيوت، فهذا من شأنه أن يرفع أسهم موشيه كحلون الشعبية، وهذا ما لن يرضى به نتنياهو. ورابعا، أن تأتي مفاجأة من كتلتي الحريديم بالإصرار على سن قانون يعفي شبانهم من الخدمة العسكرية، حتى بثمن حل الحكومة.

ويضيف سيغل خاتما «لقد ربط نتنياهو مصير حزب الليكود، ومصير الحكومة كلها، بمصيره الشخصي. ويجب أن نذكر من أجل أن نصدق: مع انتهاء ٩ سنوات حكم متواصلة، لا يوجد في حزب الليكود، ولو عضو واحد شغل ولو ليوم واحد منصبا كبيرا في الحكومة، لا في وزارة المالية، ولا في الخارجية، ولا في الأمن (الدفاع)». ونشير هنا إلى أن سيغل يتعامل مع موشيه يعلون (وزير الدفاع السابق) كمن غادر حزب الليكود، بعد أن أطاح به نتنياهو من منصبه كوزير للدفاع.

وتابع سيغل «لكن في اليوم التالي لما بعد نتنياهو، فإن سنوات الحكم المتواصلة ستحمّل الليكود عبء الفشل، ولن يستفيد الحزب أي شيء من التجربة. ونتنياهو يؤمن بشكل كامل أن كرسي رئيس الحكومة يساعده على مواجهة وضعيته القضائية المعقدة، وليس العكس». ومن جهة ثانية، فإنه في مرحلة ما قد يصبح الكرسي عبئا، مثلا إذا قبِل بصفقة بأن يتنازل عن منصبه، في مقابل شطب بنود اتهام ضده.

الأزمة داخل ائتلاف حكومة نتنياهو على خلفية «قانون التجنيد» لم تُحلّ بعد!

قالت مصادر مسؤولة في حزب الليكود إن الأزمة المندلعة داخل الائتلاف الحكومي على خلفية قانون التجنيد الذي أثار خلافاً حاداً بين حزب «إسرائيل بيتنا» من جهة وحزبي يهدوت هتوراة وشاس الحريديين من جهة أخرى، لم تُحلّ بعد.

وفي الوقت نفسه حذرت هذه المصادر من أنه لن يكون هناك أي حل للأزمة ما دام كل طرف يتشبث بموقفه. وأفادت هذه المصادر أنه حتى الآن ما من إشارة واحدة تدل على بداية حل متفق عليه للأزمة التي تهدّد استقرار الائتلاف الحكومي.

وكان حزب الليكود أوضح أنه لن يوافق على مناقشة الأزمة مع الحريديم (اليهود المتشددين دينياً) إلا إذا وافقت جميع كتل الائتلاف الحكومي، بما في ذلك «إسرائيل بيتنا»، مسبقاً، على الصيغة الجديدة لمشروع القانون التي ستطرحها وزيرة العدل أييليت شاكيد («البيت اليهودي»).

وقال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو قبيل توجهه إلى الولايات المتحدة ليلة السبت الماضية، إنه ليس هناك سبب للتوجه إلى انتخابات مبكرة بسبب هذه الأزمة، وأكد أنه مع وجود حسن نية لن يحدث ذلك. وتوقع نتنياهو نجاح الحكومة في الصمود حتى الموعد القانوني لنهاية ولايتها في تشرين الثاني ٢٠١٩.

وذكرت قناة التلفزيون الإسرائيلية «حداشوت» أن نتنياهو وأياً من شركائه في الائتلاف لا يرغبون بالتوجه الى انتخابات مبكرة، إلا إنه لا يمكن لأي منهم الصمود أمام التداعيات السلبية التي قد تأتي بها تسوية هذا القانون المثير للجدل، وتوقعت بأن تُجرى الانتخابات في حزيران المقبل، قبل نحو عام ونصف عام من انتهاء الولاية الكاملة لحكومة نتنياهو.

ونقلت القناة عن أعضاء كبار في الائتلاف قولهم إن الانتخابات باتت وشيكة إذا لم يتراجع الحريديم في الأيام القريبة عن موقفهم.

وهدد حزبا يهدوت هتوراة وشاس بالتصويت ضد الميزانية العامة للعام ٢٠١٩ ما لم تتم المصادقة على مشروع قانون يعفي الشبان الحريديم من الخدمة العسكرية الإلزامية.

في المقابل هدد وزير المالية موشيه كحلون، رئيس «كلنا»، بالانسحاب من الحكومة في حال عدم التصويت بالقراءتين الثانية والثالثة على ميزانية ٢٠١٩ في الأسبوعين المقبلين كما هو مخطط، وهي خطوة قد تتسبب أيضاً بانهيار الحكومة. وتوعد كحلون بالمحاربة على الميزانية حتى النهاية.

وقبل تفاقم هذه الأزمة كان نتنياهو وافق على إقامة لجنة مؤلفة من ممثلين عن أحزاب الائتلاف لوضع قانون متفق عليه يتعلق بالتجنيد العسكري الإلزامي. وجاء قرار إقامة هذه اللجنة في ختام اجتماع عقده نتنياهو في ديوان رئاسة الحكومة الإسرائيلية في القدس في نهاية الأسبوع الماضي، وشارك فيه الوزيران ياريف ليفين وزئيف إلكين من حزب الليكود، ونائب وزير الصحة يعقوب ليتسمان وعضو الكنيست موشيه غفني من حزب يهدوت هتوراة، ووزير الداخلية أرييه درعي رئيس حزب شاس. وقبل إقامة هذه اللجنة تمكن رئيس الحكومة من إقناع أعضاء الكنيست الحريديم بالامتناع من طرح مشروعيْ قانون آخريْن، ينصان على إعفاء طلاب الييشيفوت (المدارس الدينية اليهودية) من الخدمة العسكرية الإلزامية، للتصويت في الكنيست، وذلك وسط خلاف متصاعد بين حزبي يهدوت هتوراة وشاس وحزب «إسرائيل بيتنا» برئاسة وزير الدفاع أفيغدور ليبرمان بشأن هذه المسألة.

وقالت مصادر مقربة من رئيس الحكومة إن حزب الليكود اتفق مع الحزبين الحريديين على أن يترأس الوزير ياريف ليفين هذه اللجنة، وأن تضم مندوبين من أحزاب الائتلاف الأخرى، بالإضافة إلى مندوب عن المستشار القانوني للحكومة.

وكان أعضاء الكنيست الحريديم اشترطوا دعمهم الميزانية العامة للعام ٢٠١٩ بالمصادقة على مشروعيْ قانون إعفاء طلاب الييشيفوت من الخدمة العسكرية الإلزامية.

وقال ليتسمان إنه بناء على تعليمات حاخامي «مجلس حكماء التوراة» (القيادة الروحية ليهدوت هتوراة)، لا يمكنه دعم ميزانية الحكومة قبل المصادقة على مشروعيْ القانون المقترحيْن. وأضاف أن موضوع إعفاء هؤلاء الطلاب هو جزء لا يتجزأ من اتفاق الائتلاف، وأكد أنه يتوقع من جميع أحزاب الائتلاف دعم مشروعيْ القانون، إذا كانوا راغبين في استمرار ولاية الحكومة الحالية.

ومن المقرر أن يتم التصويت بالقراءتين الثانية والثالثة على الميزانية الإسرائيلية العامة في الأسابيع المقبلة، قبل بدء عطلة الكنيست يوم ١٨ آذار الحالي.

وقدم أعضاء الكنيست الحريديم يوم الاثنين الفائت مشروعيْ قانون بشأن التجنيد العسكري: الأول، قانون أساس شبه دستوري يعترف بدراسة الديانة اليهودية للمدى الطويل كخدمة رسمية للدولة مساوية للخدمة العسكرية؛ الثاني، يلزم وزارة الدفاع بمنح إعفاء من الخدمة العسكرية لطلاب الييشيفوت بناء على قانون الأساس المقترح. في المقابل أُعلن أن وزارة الدفاع تجهّز نسخة خاصة بها لقانون تجنيد الشبان اليهود الحريديم. وقال وزير الدفاع ليبرمان إن هذا القانون هو الوحيد الذي يمكن أن يحظى بدعم حزب «إسرائيل بيتنا». واتهم ليبرمان حزب يهدوت هتوراة بمحاولة ابتزاز الحكومة بتعهده التصويت ضد الميزانية العامة حتى في حال سقوط الائتلاف، وأكد أن حزبه لن يسمح بمثل هذا الابتزاز.

التجنيد في إسرائيل: إشكالية هوية.

وأعربت مصادر مسؤولة في قيادة الليكود عن خشيتها من احتمال أن تتسبّب هذه المواجهة بين «إسرائيل بيتنا» وحزبي يهدوت هتوراة وشاس بأزمة جديدة في الحكومة، التي تزعزع استقرارها على خلفية التحقيقات الجنائية التي تجريها الشرطة مع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بشأن شبهات فساد.

وكانت المحكمة الإسرائيلية العليا ألغت، في أيلول ٢٠١٧، قانوناً يعفي الشبان اليهود الحريديم الذين يدرسون في الييشيفوت من الخدمة العسكرية الإلزامية، وأكدت أنه يخالف مبدأ المساواة أمام القانون. وعلقت المحكمة قرارها لمدة عام للسماح باعتماد إجراء جديد، الأمر الذي يمنح الحكومة إمكان سن قانون جديد في هذا الشأن.

واستخدم الوزراء الحريديم وأحزابهم في الماضي التهديد بإسقاط الحكومة للدفع قدماً بقوانين تفرض مبادئ دينية، كان آخرها القانون الذي يمنع السلطات المحلية من السماح للمحال التجارية ولا سيما البقالات من العمل أيام السبت من دون الحصول على موافقة وزير الداخلية. وخلال المعركة السياسية لتمرير هذا القانون، الذي عارضه حزب «إسرائيل بيتنا»، هدّد وزير الداخلية آرييه درعي رئيس شاس بالاستقالة إذا لم يتم طرح مشروع القانون للتصويت عليه في الكنيست. وتم تمرير القانون في كانون الثاني الماضي، على الرغم من خروج «إسرائيل بيتنا» ضد الائتلاف والتصويت ضد القانون.

وفي تشرين الثاني ٢٠١٧ استقال عضو الكنيست يعكوف ليتسمان من يهدوت هتوراة من منصب وزير الصحة احتجاجاً على أعمال صيانة لشبكة السكك الحديد أيام السبت، وعاد إلى الحكومة مكتفياً بمنصب نائب وزير، ضمن تسوية مع نتنياهو وأحزاب أخرى في الائتلاف لدعم إجراءات صغيرة، وتأجيل التعامل مع مسائل أخرى بما في ذلك قانون التجنيد العسكري.

التحقيقات ضد نتنياهو: السيناريوهات المُتوقعة

يطرح الواقع السياسي في إسرائيل عدة سيناريوهات متوقعة، في ضوء توصيات الشرطة تقديم لائحة اتهام ضد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في ملفي الفساد ١٠٠٠ و٢٠٠٠، وفتح التحقيق معه في ملف جديد هو الملف ٤٠٠٠.

وتم تحديد هذه السيناريوهات من خلال المعايير التالية:

أولا: موقف المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية حيال توصيات الشرطة بشأن تقديم لائحة الاتهام، والذي قد يتمثل سلوكه في ثلاثة خيارات: قبول التوصيات، رفض التوصيات والمماطلة في اتخاذ قرار بشأنها.

ثانيا: موقف نتنياهو من هذا الواقع، وهل لديه القدرة على الاستمرار في قيادة الحكومة في ظل وجود توصيات ضده، وبداية التحقيق معه في ملف جديد، أم أنه سيخضع ويقدم استقالته بحسب العرف المتبع في السياسة الإسرائيلية؟.

ثالثا: موقف الشركاء في الائتلاف الحكومي الراهن، وهل سيستمرون بالعمل في إطار التحقيقات التي يمر بها نتنياهو وتوصية الشرطة بتقديم لائحة اتهام ضده، وهل ستدار الحكومة بالطريقة التي يريدها نتنياهو في ظل هذا الواقع، وهل ستبقى أحزاب وقوائم الائتلاف مستمرة في عضويتها في الحكومة بعد قرار قد يتخذه المستشار القانوني بتقديم لائحة اتهام ضد نتنياهو؟.

بناء على هذه المعايير يمكن الإشارة إلى أربعة سيناريوهات متوقعة للمشهد السياسي الإسرائيلي في الفترة المقبلة.

السيناريو الأول: استقالة نتنياهو ونهاية عهده السياسي وحكومته الحالية- ينطلق هذا السيناريو من الصيرورة القانونية للملفين اللذين أوصت الشرطة بتقديم لوائح اتهام ضد نتنياهو فيهما، وهما ١٠٠٠ و٢٠٠٠، وهي صيرورة تتعلق بقرار المستشار القانوني للحكومة بتبني توصيات الشرطة وتقديم لائحة اتهام ضد نتنياهو، حيث أن هذا القرار متعلق بالمستشار، والذي قد يخضع نتنياهو فيقوم بتقديم استقالته، وإنهاء عهده السياسي ومواجهة الملفين في أروقة القضاء والتي قد تستمر لسنوات، يكون فيها المشهد السياسي قد تأقلم من جديد مع غياب شخصية نتنياهو. ويشير هذا السيناريو إلى أن استقالة نتنياهو ستؤدي إلى تفكيك حكومته وتبكير الانتخابات مع مرشح آخر لليكود لرئاسة الحكومة. ويتعلق تحقّق هذا السيناريو بسرعة عمل المستشار القانوني للحكومة في فحص الملفين، وبقرار نتنياهو الخضوع للغرف السياسي في هذا الشأن.

السيناريو الثاني: استقالة نتنياهو ونهاية عهده واستمرار الحكومة الحالية- عطفا على معلومات السيناريو الأول، فإن استقالة نتنياهو قد لا تؤدي إلى تفكيك الحكومة وتقديم الانتخابات، بل إلى بقاء الحكومة وانتخاب رئيس حكومة جديد من الليكود. وينبع هذا السيناريو من مصلحة أعضاء الائتلاف الحكومي في الحفاظ على الحكومة الحالية وإنهاء مدتها القانونية (في تشرين الثاني ٢٠١٩) بدون وجود نتنياهو على رأسها، على اعتبار أن انتخابات بديلة من دون نتنياهو لن تضمن بقاء حكومة يمينية منسجمة كتلك القائمة الآن، خوفا من نتائج انتخابات قد تؤدي إلى إضعاف كتلة اليمين القائمة بدون نتنياهو وإضعاف الليكود، الذي حصل على ٣٠ مقعدا بفضل أحابيل رئيسه وشخصيته. ضعف هذا السيناريو وتحقيقه ينبع بالأساس من ندرة الحالات التي أكملت فيها حكومة مدتها القانونية مع استقالة أو تنحي رئيس حكومة، فضلا عن الصراع الذي قد يظهر في حزب الليكود حول المرشح ليكون رئيس الحكومة بعد نتنياهو في ظل الحكومة القائمة، إلا إذا تم إخضاع ذلك لانتخابات داخلية في الليكود تحدد الشخصية التي عليها رئاسة الحكومة الحالية.

السيناريو الثالث: قيام نتنياهو بالإعلان عن تقديم موعد الانتخابات- ينطلق هذا السيناريو من قناعة نتنياهو أن وضعه السياسي الحالي لا يسمح له بقيادة الحكومة، نتيجة للضعف الذي أصاب مكانته بعد توصية الشرطة بتقديم لائحة اتهام ضده، وبفضل مماطلة المستشار القانوني بتقديم لائحة اتهام ضده، مما يدفعه لتقديم الانتخابات واستغلال الأزمة الحكومية حول ميزانية الدولة، أو أزمة قد تحدث بسبب إصرار الأحزاب الدينية على إقرار قانون التجنيد، وذلك للحصول على شرعية جديدة لقيادته من خلال الانتخابات، لا سيما وأن استطلاعات الرأي الأخيرة التي أجريت بعد تقديم الشرطة توصياتها لم تؤثر على مكانته الجماهيرية ولم تؤثر على قوة تمثيل الليكود في الكنيست. فهو لا يزال يتصدر قائمة الشخصية الأفضل لرئاسة الحكومة بفارق كبير جدا عن المركز الثاني، الذي يحتله يائير لبيد، رئيس حزب «يوجد مستقبل». وفي تصريح مستجدّ لوزيرة العدل أييلت شاكيد عبر إذاعة الجيش الإسرائيلي أشارت إلى أن نتنياهو لا يقوم بجهود كبيرة لحل الأزمة التي افتعلتها الأحزاب الدينية مؤخرا حول قانون التجنيد وقرار مجلس حاخامي حزب يهدوت هتوراة القاضي بعدم التصويت على قانون الميزانية العامة إذا لم يقر قانون التجنيد، وهي الأزمة المناوبة التي قد تؤدي إلى إسقاط الحكومة، حيث أن قانون أساس الكنيست ينص على أن الكنيست تعتبر نفسها ملغية إذا لم تقر ميزانية الدولة.

السيناريو الرابع: رفض المستشار القانوني للحكومة توصيات الشرطة- يشير هذا السيناريو إلى إمكانية أن يتخذ المستشار القانوني للحكومة قرارا برفض توصيات الشرطة، والذي يعني تبرئة نتنياهو من ملفي الفساد أو عدم تضمنهما أدلة تسوغ تقديم لائحة اتهام ضده، مما يؤدي إلى استمرار الحكومة الحالية حتى انتهاء مدتها القانونية. ولا شك في أن مثل هذا السيناريو ستكون له نتائج دراماتيكية على مستقبل نتنياهو السياسي، حيث من المتوقع أن تتعزز قيادته ودوره لسنوات طويلة في المشهد السياسي الإسرائيلي، وسيعطي هذا السيناريو شرعية وتصديقا لكل ادعاءاته حول ملاحقته من أجهزة الدولة والنخب التقليدية، مما قد يدفعها إلى التأني في ملاحقته في ملفات أخرى، حيث أن خطاب الضحوية الذي يعيد نتنياهو إنتاجه كل مرة سيحصل على صدقية مع مثل هذا القرار من المستشار القانوني.

ما يبدو حتى الآن هو أن اليمين لا يزال متمسكا بنتنياهو في هذه المرحلة ما دام المستشار القانوني لم يقدم لائحة اتهام ضده. وهذا يعود لأسباب سياسية تتمثل بالأساس في قدرة نتنياهو في الحفاظ على شعبيته، لا بل إنها تعززت في أعقاب توصيات الشرطة، وفي الخوف من خسارة حكم اليمين، الذي يرى في السياق التاريخي الحالي فرصة لتحقيق أهدافه الأيديولوجية. وفي الوقت الحالي فإن مصير حكومة نتنياهو منوط بإرادة الشركاء في الائتلاف الحكومي في ما يتعلق بالحفاظ على الحكومة ورغبتهم في ابتزاز الحكومة اقتصاديا وسياسيا. أما مصير مستقبل نتنياهو السياسي فهو مرهون بقرار المستشار القانوني للحكومة. صحيح أن نتنياهو على ما يبدو يريد أن يستمر في المقاومة حتى لو تبنى المستشار توصية الشرطة، إلا إن قدرته على المناورة سوف تتراجع مقارنة مع ما هو الوضع عليه الآن.

(مقاطع من ورقة «تقدير موقف» أصدرها مركز «مدار» أمس الاثنين.

ويمكن الاطلاع عليها كاملة في موقع المركز على الانترنت)

تذكير

ما هي النصوص القانونية الإسرائيلية المتعلقة برئيس حكومة يخضع للتحقيقات الجنائية؟

ماذا تقول النصوص القانونية الإسرائيلية القائمة بشأن الحالة التي يخضع فيها رئيس حكومة لتحقيقات جنائية؟. وبماذا تقضي؟

هذا ما سبق أن تناولناه في «المشهد الإسرائيلي»، ونعيد التذكير به هنا باختصار:

المرحلة الأولى ـ التحقيق

هي المرحلة التي يمر بها رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، الآن. وهي مرحلة بحاجة إلى الانتظار حتى انتهائها كي يُعرف ما إذا كان سيتم تقديم لائحة اتهام جنائية ضده أم لا.

النصوص القانونية السارية اليوم لا تأمر رئيس الحكومة، ولا تلزمه بالطبع، بترك منصبه، سواء بصورة مؤقتة أو نهائية (تقديم استقالة)، في هذه المرحلة. والتفسير الأرجح لهذا الوضع هو أن التحقيق الجنائي لا يوصل بالضرورة وبالتأكيد إلى تقديم لائحة اتهام جنائية دائماً. ولذا ـ كما يقول فريق من الخبراء والمحللين ـ فليس من العدل ولا من المنطق السوي اضطرار شخصية عامة إلى الاستقالة (أو ترك المنصب لفترة مؤقتة) طالما لم تتم إدانتها من قبل المحكمة وطالما هي تتمتع بقرينة البراءة، كأي متهم آخر وفق مبدأ مساواة الجميع أمام القانون. في المقابل، يقول فريق آخر ـ يسند موقفه على ما أقرته «محكمة العدل العليا الإسرائيلية» في أكثر من حالة واحدة ـ إن قرينة البراءة لا تسري خارج الإجراء الجنائي وإن الوزن الذي يتعين إعطاؤه لها، بالتالي، يجب أن يكون أقلّ عند الحديث عن تعيين لمنصب ما أو عن إقصاء من المنصب؛ وإنه على الرغم من أن النص القانوني لا يفرض عقوبات محددة على رئيس الحكومة الخاضع لتحقيق جنائي، إلا إن ذلك لا يقلل من إشكالية الوضع ولا يلغيها، وخاصة عند الحديث عن مجموعة من التحقيقات الجنائية المتشعبة التي من الصعب تحديد، أو توقع، الفترة الزمنية التي ستستغرقها، وقد تكون فترة طويلة جدا، نسبيا. في مثل هذه الحالة، يمكن الادعاء، بقوة، أن هذا الوضع يحول دون تأدية رئيس الحكومة مهام منصبه وممارسة مسؤولياته بكفاءة وبطريقة مرضية، مما يعني وجوب اعتزاله منصبه، ولو بصورة مؤقتة، حتى انتهاء التحقيقات الجنائية ضده.

صحيح أن «قانون أساس: الحكومة» يتطرق إلى مسألة غياب/ انعدام القدرة (الموضوعية) لدى رئيس الحكومة على تأدية مهام منصبه، بصورة مؤقتة، وينص على تولي القائم بأعماله تأدية هذه المهام بدلا منه، لكنه يحدد فترة زمنية قصوى لهذا الغياب لا تزيد عن ١٠٠ يوم يتعين على رئيس الحكومة بعدها العودة إلى مزاولة مهام منصبه بنفسه، وإلا تحول الغياب المؤقت إلى غياب دائم، يؤدي بصورة فورية إلى إنهاء ولاية الحكومة ورئيسها، ما يوجب إجراء انتخابات برلمانية جديدة. لكن القانون لا يتضمن نصا واضحا وصريحا بشأن الجهة المخولة بإرغام رئيس الحكومة على ترك منصبه لانعدام القدرة، المؤقتة، على إدارة شؤون الدولة. ولهذا، حين خضع رئيس الحكومة السابق، إيهود أولمرت، لتحقيقات جنائية (بتهم فساد، أدين بها لاحقا وقضى محكومية بالسجن الفعلي) خلال العامين ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ وأصر على الاستمرار في مزاولة مهام منصبه، بموازاة التحقيقات الجنائية وتحت وطأتها، تعالت أصوات عديدة طالبت بتعديل النص القانوني بحيث يوضح هوية الجهة المخولة بإلزام رئيس الحكومة بترك منصبه، مؤقتا. لكن أولمرت عاد، بعد بضعة أشهر، وقدم استقالته (واستقالة حكومته) نهائيا، في أعقاب ضغوط سياسية شديدة موست عليه.

المرحلة الثانية ـ تقديم لائحة اتهام

ينص القانون على أن المستشار القانوني للحكومة هو الجهة الوحيدة المخولة صلاحية تقديم لائحة اتهام ضد رئيس الحكومة. وكأيّ عضو كنيست، يحق لرئيس الحكومة الطلب من الكنيست منحه حصانة برلمانية من المحاكمة الجنائية، لأسباب محددة ينص عليها القانون، وذلك خلال ٣٠ يوما منذ حصوله على نسخة من لائحة الاتهام المقدمة ضده.

رغم أن تقديم لائحة الاتهام يمثل مرحلة متقدمة، نسبيا، في الإجراء الجنائي، إلا أن النصوص القانونية السارية اليوم لا تلزم رئيس الحكومة، صراحة، بإخلاء منصبه ـ لا مؤقتا ولا نهائيا ـ فور أو بعد تقديم لائحة الاتهام بحقه.

لكن المقرر هنا، في حال تقديم لائحة اتهام جنائية بحق رئيس الحكومة، هو المبدأ الموجه الذي وضعته المحكمة العليا ضمن قرارين منفصلين أصدرتهما في قضيتي درعي ـ بنحاسي (الوزير أرييه درعي وعضو الكنيست السابق رفائيل بنحاسي) قبل أكثر من عشرين سنة: تقديم لائحة اتهام تنطوي على مخالفة خطيرة يُلزم بإقصاء وزير عن منصبه إذا لم يبادر إلى تقديم استقالته بنفسه. وقد توصلت المحكمة إلى هذا المبدأ بعد التمييز بين «شروط الأهلية لممارسة المنصب» كما حددها القانون، من جهة، وبين «مدى معقولية تحكيم الرأي من جانب رئيس الحكومة بشأن إقصاء وزير عن منصبه بعد تقديم لائحة اتهام جنائية خطيرة بحقه» من جهة أخرى.

ويقول مؤيدو استقالة رئيس الحكومة إنه إذا كان هذا ما أقرته المحكمة بالنسبة لمنصب الوزير، فكم بالحري أنه ينطبق، بصورة أعمق وأوسع، على منصب رئيس الحكومة، الأكثر مسؤولية والأشد خطورة، بينما يقول المعارضون إن الحالتين مختلفتان ـ فالوزير يتم تعيينه من قبل رئيس الحكومة، بينما رئيس الحكومة يتم انتخابه من قبل الجمهور، حتى وإن بصورة غير مباشرة.

المرحلة الثالثة ـ الإدانة

ماذا تقول النصوص القانونية القائمة عن وضع تقوم فيه المحكمة بإدانة رئيس الحكومة بتهم جنائية؟. هنا ثمة تمييز، في النصوص القانونية، بين حالتين من الإدانة الجنائية: الأولى ـ إذا أدانته المحكمة بتهم جنائية، لكن من دون وصمة عار. في هذه الحالة، يمكن لرئيس الحكومة الاستمرار في تأدية مهامه ومسؤولياته كالمعتاد، دون أي شرط أو قيد أو حرج! والثانية ـ إذا كانت المحكمة قد أقرت، في منطوق حكمها، بأن الإدانة تنطوي على وصمة عار. في هذه الحالة، تنتهي ولاية رئيس الحكومة بصورة فورية تلقائية بعد أن يصبح قرار الحكم نهائيا (أي، بعد استغلال مهلة تقديم الاستئنافات وبعد البت في هذه الاستئنافات، إذا ما تم تقديمها). ومعنى هذا، مثلا، أن رئيس الحكومة يستطيع الاستمرار في مزاولة مهام منصبه ومسؤولياته حتى في حال إدانته في المحكمة المركزية بتهم جنائية تنطوي على وصمة عار، لأن من حقه تقديم استئناف على ذلك إلى المحكمة العليا. فخلال الفترة حتى تقديم الاستئناف وحتى البت النهائي به، يمكنه مواصلة القيام بمهامه ومسؤولياته كالمعتاد، وهي فترة قد تطول لأشهر عديدة، بل أكثر. وفقط في حال رفض التماسه من قبل المحكمة العليا، يصبح لزاما عليه تقديم استقالته (واستقالة حكومته كلها). ولهذا، يحدد القانون آلية تتيح للكنيست عزل رئيس الحكومة عن منصبه، بمجرد إدانته بالمخالفات الجنائية (إذا كان فيها وصمة عار بالطبع) في الجولة القضائية الأولى (أي، دون انتظار تقديم الاستئناف والبت به). لكن هذه الآلية تتميز بالتعقيد المقصود الرامي إلى ضمان أن يكون عزل رئيس الحكومة نابعا من اعتبارات موضوعية، لا سياسية ضيقة. وتشمل هذه الآلية الخطوات والمراحل التالية:

١. المرحلة الأولى ـ خلال شهر من إدانة رئيس الحكومة في المحكمة المركزية، تبحث «لجنة الكنيست» البرلمانية ما إذا كانت ستوصي بعزله أم لا. وينص القانون هنا على ضرورة تمكين رئيس الحكومة من عرض موقفه ووجهة نظره أمام هذه اللجنة، قبل اتخاذ قرارها.

٢. المرحلة الثانية ـ بعد استيفاء البحث واتخاذ القرار، تنقل «لجنة الكنيست» توصيتها إلى الهيئة العامة للكنيست. أما إذا لم توص اللجنة بعزل رئيس الحكومة، فمن حق رئيس الكنيست طرح مسألة عزل رئيس الحكومة على الهيئة العامة لمناقشتها، مع ضمان حق رئيس الحكومة في عرض موقفه ووجهة نظره.

٣. بعد انتهاء الهيئة العامة من بحث الموضوع، يُعرض على التصويت فيها. وكي يكون قرار الكنيست ملزما بإنهاء ولاية رئيس الحكومة (وحكومته كلها) يجب أن يحظى بتأييد أغلبية من ٦١ عضو كنيست على الأقل.

إعـداد: برهوم جرايسي

موجز اقتصادي

البطالة في أدنى مستوى جديد والخبراء يشككون

أعلن مكتب الاحصاء المركزي أن البطالة في شهر كانون الثاني الماضي هبطت إلى نسبة ٣٫٧٪، بعد أن كانت في نهاية العام ٢٠١٧، بنسبة ٤٪، وهذا التراجع المستمر في نسب البطالة، ووصولها إلى واحد من أدنى المستويات العالمية، بات يثير الانتقادات أكثر في الصحافة الاقتصادية، كون أن هذه النسبة المعلنة تعني أنه لا توجد بطالة في إسرائيل، بينما واقع الحال مختلف، كما يؤكد الخبراء من جديد، خاصة وان نسبة الانخراط في العمل من بين الجمهور، تعد من الأدنى بين الدول المتطورة.

ويقول تقرير المكتب إن البطالة بين الرجال وحدهم، من عمر ١٥ وحتى ٦٤ عاما، بلغت ٣٫٥٪، بينما بين النساء من ذات الشريحة العمرية ٣٫٩٪، وأن الانخفاض لدى الجنسين كان متساويا من حيث النسبة المئوية- ٠٫٣٪، مقارنة مع الشهر الأخير من العام ٢٠١٧.

ونسب البطالة هذه التي تعلنها المؤسسات الإسرائيلية تأخذ بعين الاعتبار من عملوا ذات مرّة، وفقدوا مكان عملهم، أو أنهم توقفوا عن العمل لسبب ما. ولكنها لا تحسب من هم لا ينخرطون اطلاقا في سوق العمل، إراديا، خاصة في جمهور الحريديم، الذين ينخرط ٥١٪ من رجالهم في سوق العمل، مقابل نسبة ٨٢٪ بين الرجال اليهود، أو قسريا كما هو الحال لدى غالبية جمهور النساء العربيات، اللاتي نسبة انخراطهن في سوق العمل قرابة ٣٥٪، مقابل أكثر من ٧٢٪ في جيل العمل لدى النساء اليهوديات.

وحسب تقرير قبل سنوات في بنك إسرائيل المركزي، فإن سوق العمل الإسرائيلية ستكون في حال نقص كبير في أماكن العمل، في ما لو ارتفعت نسبة انخراط النساء العربيات ورجال الحريديم في سوق العمل.

ولأول مرة تجاوز بقليل عدد المنخرطين في سوق العمل ٤ ملايين نسمة. وبلغ عدد العاملين فعلا ٣٫٨٦ مليون نسمة، بينما بلغ عدد الذين لم يعلمون حوالي ١٤٨ الف نسمة. وبلغت نسبة الرجال العاملين فعلا ٥٢٫٧٪، مقابل ٤٧٫٣٪ من النساء.

وقالت صحيفة «ذي ماركر» إن في هذا التراجع في نسبة البطالة ما هو مثير للقلق، إذ إن قسما من هذا التراجع ناجم عن ارتفاع نسبة العاملين بوظائف جزئية بغير ارادتهم، وهؤلاء ارتفعت نسبتهم بنحو ١٥٪، في النصف الثاني من العام الماضي، إذ شكلوا في الربع الثالث ٢٪ من اجمالي العاملين، وفي الربع الرابع ٢٫٣٪، وهي نسبة مستمرة في الارتفاع، وبلغت في الشهر الأول من العام الجاري ٢٫٤٪.

وكتب المحلل أدريان فايلوت مقالا في صحيفة «كالكاليست» تحت عنوان «البطالة تكذب». وقال إن السياسيين سيبدؤون في الإعلان عن تصفية البطالة، ولكن منذ مدة طويلة يحذر خبراء الاقتصاد من أن نسبة البطالة غير حقيقية، لكونها تتستر على نسبة المنخرطين في سوق العمل.

وهذا كان العنوان الرئيسي للملحق الاقتصادي «مامون» في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، إذ أنه أبرز نسبة البطالة ٣٫٧٪، ونسبة المنخرطين المتدنية في سوق العمل- ٦٣٫٦٪. بينما نسبة المنخرطين في سوق العمل في الشريحة العمرية من ٢٥ إلى ٦٤ عاما، بلغت أكثر بقليل من ٧٩٪.

بموازاة ذلك، قال تقرير جديد لاتحاد شركات النظافة إن عدد العاملين في النظافة من المسنين تضاعف منذ العام ٢٠١٢، وهذا بسبب تدني مخصصات التقاعد، ومخصصات الشيخوخة. وحسب التقرير، فإن عدد العاملين من الشريحة العمرية ٥١ إلى ٦٥ عاما، قفز من ٧ آلاف عامل في العام ٢٠١٢، إلى ١٤ ألف عامل، والنسبة اعلى لدى المسنين من الشريحة العمرية، ٦٦ إلى ٧٥ عاما، من ٤٩٠٠ شخص في العام ٢٠١٢، إلى ١١٢٠٠ في العام الماضي ٢٠١٧. وفي المقابل، فإنه في ذات الفترة انخفض عدد العاملين من الشريحة العمرية ٣١ إلى ٥٠ عاما، من ٣١ الفا في ٢٠١٢، إلى ٢١ الفا في ٢٠١٧.

وتبين ايضا أن ٢٥٪ من عاملي النظافة كانوا من العرب، و٢٢٪ من المهاجرين الأثيوبيين. في حين انخفضت بشكل كبير نسبة العاملين من المهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي السابق من ٣٥٪ في العام ٢٠١٢، إلى نسبة ١٨٪ في العام الماضي ٢٠١٧.

ارتفاع حاد في عدد السياح في إيلات

قال تقرير جديد لوزارة السياحة الإسرائيلية إن مدينة إيلات الواقعة على خليج العقبة سجلت في موسم الشتاء، الذي ينتهي مع نهاية شهر آذار الحالي، ذروة غير مسبوقة في أعداد السياح، وبلغ عددهم ١١٠ آلاف سائح. وغالبيتهم سياح من الدول الاوروبية، إذ إن شركات سياحة شغلت في موسم الشتاء سفرات خاصة لمطار مدينة إيلات.

ويتبين من المعطيات الواردة من التقرير، أن السياحة إلى إيلات في الشتاء هي اكثر لجيل الشباب، إذ كانت نسبة السياح من الشريحة العمرية ٢٥ إلى ٤٤ عاما، ٥٢٪، بينما نسبة المسنين من فوق ٦٥ عاما بلغت ٢٫٤٪. وبلغ معدل صرف السائح لليوم الواحد ٩٩ دولارا.

وكانت تقارير عدة قد اشارت إلى ان مدينة إيلات لا تستطيع منافسة الفنادق في الأردن ومصر، على خليج العقبة وفي صحراء سيناء، من حيث التكلفة. وكثير من السياح الذين يقيمون في فنادق طابا المصرية وأكثر جنوبا نحو منطقة نويبع، يدخلون الى مدينة إيلات ليوم واحد، ويعودون إلى فنادقهم.

وتستفيد مدينة إيلات أكثر من السياحة الداخلية، ومن السياح اليهود من العالم، ما يقلل من الضرر الناجم للمدينة جراء المنافسة، التي في مركزها رخص التكلفة، مقابل التكلفة العالية جدا في إيلات.

حول ملف «بيزك- واللا»

سرقة المال والرأي العام بحاجة إلى مديرين عامين وإلى صحافيين أيضا!

لماذا يشارك مدير عام قوي ونشيط وغني في خداع الجمهور حينما يكون عارفا أنه يفسح المجال للفساد؟ لأنه من الصعب عليه تحدّي «علاقة أصحاب المال بالحكم ووسائل الإعلام»

مالك شركة بيزك، شاؤول ألوفيتش (يسار) في المحكمة. (أ.ف.ب)

بقلم: إيتان أفريئيل

«كنت في ضائقة شخصية ومهنية صعبة. في نهاية العام ٢٠١٥ توجهت إلى المحامي إيال روزوفسكي، الذي يرافقني منذ تلك الفترة. وهكذا بدأت في توثيق التوجهات، وضغوط شاؤول ألوفيتش، وزوجته إيريس»- هذا ما قاله مدير عام موقع الانترنت «واللا» إيلان يشوعا خلال التحقيق معه في قضية الملف ٤٠٠٠، بحسب رواية شركة الأخبار في القناة الثانية للتلفزيون.

وإليكم عددا من الاقتباسات التي تقشعر لها الأبدان، من ذات الإفادة: «عائلة ألوفيتش هي عائلة من عالم الإجرام. في العام ٢٠١٧ حاول ألوفيتش اقصائي عن مجلس الإدارة. وهو لا يستطيع كشف السبب الحقيقي (عائلة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو). ويقول ألوفيتش إنه أراد أن يجعل من موقع «واللا» موقعا يمينيا قوميا، وهذا كذب. فقد كانت هناك أحيان فيها تعليمات مؤكدة لمهاجمة (الوزير) نفتالي بينيت. وقد كان مسموحا أن نكتب ضد اليمين ووزراء الليكود وليبرمان وكلهم، ولكن ليس ضد نتنياهو».

من الممكن أن توحي هذه الافادات وكأن مدير عام «واللا» ضحية، أو حتى بطل. والانطباع هو أن يشوعا طلب أن يقدم للجمهور صحافة حقيقية، التي تنتقد مراكز القوة، ولكن لم يسمحوا له، وهددوا بإقالته. ولم يبق بيده مفر سوى أن ينصاع للأوامر، على الرغم من أنه عرف أنه يخطئ.

الرواية التي هي ليست دقيقة كليا، كأقل تعبير، هي حقيقة مهمة يشوعا، الذي كان باستطاعته وعليه أن يتصرف بشكل آخر، وسنأتي على هذا. لكن في السياق، فإن يشوعا كشف حقيقة كبرى ومهمة: عن نهج علاقة رأس المال بالحكم ووسائل الإعلام، فمن أجل ضمان جهاز فاسد لسرقة الرأي العام، تحتاج ليس فقط لرأس مال (ألوفيتش)، وللسلطة الحاكمة (نتنياهو)، وإنما أيضا لتعاون من المديرين العامين الكبار، والأقوياء والأغنياء. وعمليا فإن ادعاءات يشوعا ضد ألوفيتش هي وسيلة رائعة من أجل فهم كيف عمل، على مدى سنوات، «الموزوسيون» (نسبة لعائلة موزس المالكة لصحيفة «يديعوت أحرونوت»)، و«النمروديون» (نسبة لعائلة نمرودي التي كانت مالكة لصحيفة «معاريف») و«الفيشمانيون» (نسبة لعائلة فيشمان، صاحبة السيطرة سابقا على صحيفة غلوبس). وكيف أنهم نجحوا في خصي الجهاز الصحافي بكامله، وأيضا لماذا كلهم ما زالوا صامتين.

إن إفادات يشوعا، بشأن وظيفته كمحرر مسؤول عن موقع «واللا»، تثبت أنه في السنوات الأخيرة قام بالمهمة التي قام بها محررو مجموعة «يديعوت أحرونوت»، وأشخاص أمثال رون يارون وعيران طيفنبرون، من الذين عملوا على دفع مصالح أصحاب السيطرة، في حين قالوا إنهم ينشغلون بالصحافة لصالح الجمهور.

وحول أحداث صحيفة «يديعوت أحرونوت»، فقد علمنا عنها من خلال تسجيلات المحادثات بين نتنياهو وبين أرنون موزس، في الملف ٢٠٠٠، ففي هذه التسجيلات ظهر تنسيق بينهما حول ما يُكتب في الصحيفة، وأي خط يكون للتحرير، ومن يكتب ومن يقوم بالمهمة، وأي من الصحافيين يتم إبعادهم. ولكن في الوقت الذي يواصل فيه العاملون في «يديعوت أحرونوت» الادعاء بأنهم عملوا باستقامة صحافية، فإن يشوعا قرر أن يروي للشرطة أن «واللا» لم يكن في السنوات الاخيرة موقعا اخباريا، بل أداة لتسويق عائلتي نتنياهو وألوفيتش. ولكن لماذا قرر يشوعا البوح بما عنده الآن، في حين أن كبار المسؤولين في «يديعوت أحرونوت» صامتون ويواصلون الدفاع عن الناشر؟.

الجواب هو أن ألوفيتش أنهى وفقد السيطرة على شركة الاتصالات الأرضية «بيزك»، في حين أن موزس، وحتى بعد توصية الشرطة بتقديم لائحة اتهام ضده بسبب عرضه رشوة، ما يزال يسيطر على مجموعة «يديعوت أحرونوت». وألوفيتش لن يعود أبدا ليكون لاعبا ذا أهمية في الاقتصاد وفي سوق الصحافة. فقد انكسر اقتصاديا، وصورته محطمة، وربما يجلس في السجن. في المقابل صحيح أن موزس ضعُف كثيرا، لكنه ما يزال صاحب السيطرة على مجموعة «يديعوت أحرونوت»، الكبيرة والمخيفة والعنيفة في إسرائيل، وذلك لأنها من حين إلى آخر تعمل على «تصفية» أشخاص. وكثيرون يخافون منها. والصحافي رفيف دروكر روى في مقابلة معه في صحيفة «ذي ماركر»، لماذا هذا الخوف. ففي رد على سؤال كيف أثّرت «مقالة تصفية» نشرتها صحيفة «يديعوت أحرونوت» عنه شخصيا، قال دروكر: «لدي ميكرفون، وصفحة خاصة في شبكات التواصل، وبإمكاني الرد. ولكن حينما يفعلون الأمر ذاته مع شخص ليس لديه تلك الوسائل فإنها تكون نهايته، ولا يمكن النهوض منها. بالإمكان أن تجد مثل هؤلاء بعد عشر سنوات من دون عمل، ويضمدون جراحهم».

إن السبب الأول للخوف من موزس متعلق بالعاملين في «يديعوت أحرونوت»، وأيضا بصحافيين في وسائل إعلام اخرى يؤثر عليها موزس. والسبب الثاني، هو أن ألوفيتش مثل عوفر نمرودي قبل ٢٠ عاما، ونوحي دانكنر قبل أقل من عشر سنوات، كلهم أرادوا أن يكونوا مثل موزس. فقد أرادوا وسيلة للتسويق، وللسيطرة الكلية على الصحافة، مع امكانية لرفع او تصفية اشخاص، وقدرة على التأثير على الرأي العام. والعاملون مع دانكنر صادقوا على هذا، فقد اشترى صحيفة «معاريف»، من أجل أن يمارس الضغط على صحيفة «ذي ماركر»، بينما فيشمان، في التحقيقات معه في الشرطة في سنوات الثمانين، وقبل أن يسيطر على غلوبس، قال إن لديه صحيفة، ولهذا فإنهم لن يحققوا معه.

وما لم يعلمه دانكنر وألوفيتش أن وسائل الإعلام الناجعة للتسويق لا تُخلق في يوم واحد، بل تحتاج لسنوات طويلة. وهما لم يفهما أن قوة موزس نابعة من أن الصحافيين يعتقدون أنه سيسيطر على الصحافة على مدى عشرات السنين الأخرى، ولهذا فمن الجدير الحفاظ على الإخلاص له بشكل قاطع. وقد كان لموزس تنظيم فاسد، مع وظائف كثيرة مخلصة خدمته، بينما نمرودي ودانكنر وألوفيتش حاولوا فعل هذا بسرعة، دون أي صبر، ولهذا فإن محاولاتهم فشلت.

هناك فرق أساس بين يشوعا وبين المسؤولين الكبار في «يديعوت أحرونوت»، و«معاريف» و«غلوبس». فيشوعا شخص غني جدا، وهو يتولى منذ ٢٠ عاما منصب مدير عام، وكلفة راتبه لم تقل عن ١٠٠ ألف شيكل شهريا (٢٨ ألف دولار). كما تمتع بمكافآت، وحسب التقديرات بقيمة ١٢ مليون شيكل، في اعقاب بيع موقع الاعلانات المبوبة «يد ثانية» (بضائع مستعملة) لشركة ألمانية.

وضع يشوعا الشخصي مختلف عن الصحافيين في غرفة التحرير الذين يتلقون تعليمات. وبدلا من أن ينصاع إلى ألوفيتش، فقد كان في مقدوره أن يرفض. وكان بإمكانه أن يغادر، ويروي القصة بأكملها، وأن يشرح للناس عن حقيقة ألوفيتش، وما هي نوعية العلاقة بينه وبين نتنياهو. وكان باستطاعته أن يستقيل. وكان بمقدوره أن يمنع بعض الصفقات والقرارات الفضائحية التي وقعت في شركة «بيزك»، وفي سوق الإعلام ككل، وبلغت كلفتها ملايين الشواكل.

لكن فقط الآن، بعد أن تفجرت القضية، وليس بفضله، بل حينما ظهرت إمكانية بأن ترى جهات أنه شريك في المؤامرة، قرر يشوعا أن يكشف لنا أن عائلة ألوفيتش «عائلة اجرام»، حسب تعبيره. وأن شاؤول ألوفيتش خدع الجمهور، وأفسد وسيلة إعلام مركزية في إسرائيل.

وقد عرف يشوعا أنه أفسد الصحافة وخدع الجمهور. فقد اعترف بأنه على مدى سنين رأى بعاموس شوكن نموذجا لتقليده (عاموس شوكن صاحب السيطرة على مجموعة صحيفة «هآرتس» وبضمنها «ذي ماركر»). وقال إنه يمقت موزس. فقد اعتقد أن موزس جعل الصحافة مثيرة للتقيؤ. وهذا ما اعتاد قوله لسامعيه، حينما كان موقع «واللا» بملكية مشتركة بين شركة الاتصالات «بيزك» ومجموعة «هآرتس»، ولم يكن يشوعا في حينه قد بدأ في خدمة حيتان المال. وقد عمل على تسجيل محادثاته مع ألوفيتش، لأنه عرف مسبقا أنه يقوم بعمل مرفوض.

إذن لماذا واصل يشوعا الانصياع لألوفيتش، ولم يتوقف ويستقيل، فهو لم يكن بحاجة إلى عمل ومال؟ ها هو الجواب: لقد بقي في مكانه لذات الأسباب التي بسببها يرضخ أتباع الشريحة العليا. ولذات الأسباب التي بسببها يواصل الكثير من أعضاء مجالس الادارة، والمحامين، ومراقبي الحسابات الكبار، والأغنياء الانصياع لأصحاب السيطرة، حتى حينما تكون الأوامر تتعارض مع إخلاصهم للجمهور. نعم إنهم يريدون مواصلة الحصول على مال كثير، وأن يستمروا في أن يكونوا حاضرين في نادي «علاقة رأس المال بالسلطة ووسائل الإعلام».

بقي يشوعا في موقع «واللا»، وواصل الانصياع لألوفيتش، لأنه لم يشأ الانفصال عن الهيبة، وعن الوظيفة الرفيعة، والراتب، والمكانة الاجتماعية، وأراد أن يبقى عضوا في ذلك «النادي». وهو ليس ضحية وليس بطلا. وقام بتسجيل ألوفيتش ليس من أجل الدفاع عن مصلحة الجمهور، وكشف الفساد، وإنما كي تكون له وسيلة يستطيع بها مواجهة ألوفيتش، في اليوم الذي سيحاول فيه إقصاءه عن منصبه، أو في اليوم الذي سيكون عليه تقديم شهادته للشرطة.

(عن صحيفة «ذي ماركر»)

إسرائيل الغد!

إسرائيل تستعد لكن ليس بالقدر الكافي لوضعية ارتفاع معدل الأعمار وبالتالي ارتفاع نسبة المسنين من بين الجمهور

بقلم: ميراف أرلوزوروف

مقدمة: تنشغل المؤسسات المالية والاقتصادية الإسرائيلية، الرسمية والخاصة، بما تصفه «مشكلة ارتفاع معدل الأعمار» في إسرائيل، والذي يعد من الأعلى في العالم، ما يزيد عن ٨٤ عاما للنساء، وأكثر من ٨١ عاما للرجال، وهذا لأنه بحسبهم سيشكل الأمر «عبئا» ماليا على مؤسسة الضمان الاجتماعي، وأيضا على صناديق التقاعد، رغم تغيير طريقة احتساب توفير التقاعد منذ ١٥ عاما. وقد وصل الأمر إلى حد صدور تحذيرات من انهيار مستقبلي لمؤسسة الضمان، إذا لم يتم ايجاد حلول.

في منتصف العام ٢٠١٥ وقع أمر في إدارة أعمال حكومة إسرائيل. فالمجلس الوطني للاقتصاد قدم للحكومة تقييما للأوضاع الاستراتيجية ذات الصلة، بمعنى التوقعات بشأن التهديدات الاقتصادية الاجتماعية المركزية، التي ستواجهها الدولة في السنوات المقبلة. وأهمية ذلك الحدث، من ناحية التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي بعيد المدى لإسرائيل، كانت كبيرة جدا، وقد وظفّت الحكومة عدة جلسات متواصلة من أجل الاستماع لتقديرات الوضع بشكل كامل.

وضمن المواضيع التي تضمنتها تقديرات الوضع، ومن أهم المواضيع التي طرحت، هو ارتفاع معدل الجيل داخل الجمهور (بسبب ارتفاع معدل الأعمار، وتراجع معدلات الولادة). وبموجب ذلك التقدير، فإن عدد المسنين (من فوق ٦٥ عاما)، سيقفز من ٩٠٠ ألف نسمة في العام ٢٠١٤، إلى ١٫٦ مليون نسمة في العام ٢٠٣٤.

والتأثير الاقتصادي ينعكس مباشرة على مخصصات الشيخوخة (التي تدفع للمسنين، النساء ٦٢ عاما، والرجال ٦٧ عاما)، والنفقات على الصحة، والمساعدة التمريضية، إذ سيقفز الانفاق من ١٠٫٧٪ من حجم الناتج العام في العام ٢٠٠٩، إلى ١٢٫٤٪ من حجم الناتج في العام ٢٠٢٩، بمعنى ارتفاع بنسبة نحو ٢٪ في حجم الصرف.

وهذه التقديرات تلزم استعدادات على أربعة مستويات: استعدادات مالية، واستعدادات في مجال التشغيل وأوقات الفراغ للمسنين، واستعدادات للخدمات الصحية، وأخرى للمساعدة التمريضية البيتية.

فقد علقت إسرائيل في مشكلة ارتفاع نسبة المسنين من بين الجمهور، بعد بضعة عقود مما بدأت في باقي أنحاء العالم، ورغم ذلك فإن نسبة المسنين في إسرائيل، وحجم الصرف عليهم، ما زالا أقل مقارنة بالدول الأخرى. ومن هذه الناحية، فإن الاستعدادات في إسرائيل من المفترض ان تكون أبسط نسبيا. ومن ضمن الأسباب التي تسهل عملية الاستعدادات، التجربة التي تراكمت في العالم، حول كيفية الاستعداد الصحيح لمواجهة المشكلة.

إلا أن هذا، بطبيعة الحال، بشرط أن تتخذ الحكومة فعلا اجراءات في الاتجاه الصحيح. فالمجلس الوطني للاقتصاد أشار إلى الخطوات السريعة والملحّة التي على الحكومة اتخاذها، وهي: معالجة العجز الافتراضي في مؤسسة الضمان الاجتماعي الحكومية، (مؤسسة التأمين الوطني)، إذ أن أساس العجز نابع من الارتفاع السريع في مخصصات الشيخوخة، والصرف على الخدمات التمريضية البيتية. وثانيا، إعداد الجهاز المالي، بالأساس بسبب القلائل الذين ما زالوا من دون توفير تقاعدي لفترة الشيخوخة، على الرغم من قانون التوفير التقاعدي الالزامي. وثالثا، رفع جيل التقاعد (حاليا: الرجال ٦٧ عاما والنساء ٦٢ عاما). ورابعا، دمج متقدمين في السن في سوق العمل. وخامسا، تهيئة جهاز الصحة والتمريض البيتي.

وبعد مرور عامين ونصف العام، فإنهم في المجلس الوطني للاقتصاد ينظرون إلى الخلف برضى جزئي. فعلم الحكومة بأعباء ارتفاع معدل الجيل في الجمهور حقق انجازات، ولهذا فقد حققت تقديرات الوضع المستقبلي قسما جديا من أهدافها. بالإضافة إلى هذا، فإن قسما ليس صغيرا من التحديات التي تمت الإشارة اليها، قد عولج، ورغم ذلك فإنه ما تزال هناك تحديات كبيرة وتتعاظم.

فالمعالجة الأكبر والأهم، التي تمت حتى الآن، تضمنتها ميزانية العام المقبل ٢٠١٩، وهي مشروع خطة التمريض البيتي الحكومية. فالخطة حظيت بمباركة المجلس الوطني للاقتصاد، وهي تتضمن زيادة كبيرة في عدد ساعات التمريض البيتي التي تقدمها مؤسسة الضمان الاجتماعي، وأيضا تعزيز الرابط بين صناديق المرضى (شبكات العيادات الرسمية)، وبين جهازي المستشفيات والتمريض البيتي. فحتى وإن كان المشروع الجديد لا يحل كل مشاكل العلاج التمريضي في إسرائيل، فإن ما هو معروض حتى الآن، يساعد كثيرا على معالجة هذه القضية. ولا ننسى أن إسرائيل منذ البداية، تتمتع بتأمين تمريضي بيتي واسع المجال نسبيا، من خلال شبكات العيادات الرسمية.

وثمة إجراء سريع اضافي، تم تنفيذه في العام الماضي، هو تقليص أخطاء مخصصات التقاعد الشهرية، للمسنين المؤمنين ضمن صناديق التقاعد، من خلال توجيه سندات دين حكومية، تضمن أرباحا عالية. وإذا حتى الآن دعمت سندات الدين المتخصصة كل أملاك صناديق التقاعد، فإنه في أعقاب التعديل، دعم سندات الدين لضمان أرباح مضمونة، سيتم تخصيصه فقط لأموال المسنين. وهذا الأمر يضمن استقرار الرواتب التقاعدية الشهرية.

إلا أن التغيير الأهم هو الاستعدادات المالية التي لم تتم بعد. فالعجز الافتراضي في مؤسسة الضمان الاجتماعي لم تتم معالجته بعد. وكل المحاولات للتخفيف من العجز، من خلال رفع جيل التقاعد، باءت بالفشل. ومن دون رفع جيل التقاعد للنساء من ٦٢ إلى ٦٤ عاما، فإن وضعية مؤسسة الضمان الاجتماعي لن تتحسن.

ونذكر أنه في العام ٢٠١٢، تم نشر تقرير الاستقرار المالي لمؤسسة الضمان الاجتماعية، وبضمن توصياتها الأساسية، كان منع الحكومة والكنيست من اتخاذ قرارات من شأنها أن تزيد من العجز في مؤسسة الضمان. وأن كل قرار من شأنه أن يزيد العجز، عليه أن يضمن اجراء مقابلا لمنع العجز، إلا أن هذا التقرير أيضا لم يتم تنفيذه. ومن هذه الناحية، فإن إسرائيل ما تزال فاشلة في استعداداتها المالية.

نقطة ضعف هامة أخرى قائمة في استعدادات جهاز الصحة، إذ إن عدد المسنين أبناء أكثر من ٧٥ عاما، يرتفع سنويا ما بين ٥ آلاف إلى ١٠ آلاف شخص سنويا، وهذه الوتيرة من شأنها أن ترتفع خلال ٥ سنوات إلى ٢٠ ألف نسمة. وهذا ارتفاع سنوي، يشكل أربعة أضعاف ما كان حتى قبل بضع سنوات. وكما هو معروف فإن المسنين هم الأكثر استخداما للخدمات الصحية.

فماذا نعمل؟ وزارة الصحة تستعد، ولكن بحجم أقل من المطلوب. عدد الأسرّة في المستشفيات يرتفع، وبضمن ذلك اقامة مستشفى جديد في أسدود (في الجنوب)، وهناك تخطيط لمستشفيين جديدين في بئر السبع (في الجنوب) وفي منطقة خليج حيفا (في الشمال)، واضافة ملاكات وظائف لأطباء وممرضات، وبالأساس أطباء مختصين بأمراض الشيخوخة، وهو تخصص يواجه نقصا خطيرا في عدد الأطباء. اضافة إلى هذا، هناك مخططات تمريض بيتي، واقسام خاصة في المستشفيات.

وفي مجال أوقات الفراغ والتشغيل، فقد طرأ تقدم في اعقاب نشر تقرير لجنة خاصة. ووزارة المساواة الاجتماعية تطلق حملات لتشغيل المسنين، وتخصص لهذا موارد، لكن في المقابل لا يجري الحديث عن برامج من شأنها أن تُحدث انطلاقة جدية.

(عن صحيفة «ذي ماركر»)

تغطية خاصة: آخر خطوات الضم الزاحف للأراضي الفلسطينية المحتلة

مشروع قانون جديد يُخضع «المؤسسات الأكاديمية» في مستوطنات الضفة الغربية لمسؤولية «مجلس التعليم العالي» في إسرائيل

خطوة أخرى في حملة «الضمّ الزاحف» وبسط السيادة الإسرائيلية الكاملة على المناطق الفلسطينية!

خبير في القانون الدولي: سنّ هذا القانون وتطبيقه يعني فرض القانون الإسرائيلي على المناطق المحتلة بصورة مباشرة، على غرار ما حصل في «قانون التسوية»

كتب سليم سلامة:

بهدوء، بهدوء، ودون أية مقاومة أو معارضة تُذكر، يمضي اليمين الإسرائيلي الإيديولوجي، والديني منه بشكل خاص ممثلاً بحزب «البيت اليهودي»، بثقة ومثابرة، في تطبيق رؤاه الفكرية وتنفيذ مخططاته وبرامجه العملية، سواء في تعزيز وإحكام قبضته، الإيديولوجية والشخصية، على مفاتيح القول والفعل في مؤسسات الحكم المختلفة في الدولة (في الجهازين التعليمي والقضائي، بشكل خاص) أو في سيل التشريعات الرامي إلى إحداث تغيير جوهري، عميق جدا وبعيد الأثر في منظومة القوانين الإسرائيلية، بما يحقق له «الانقلاب المضاد» المنشود لإعادة ترميم وإصلاح ما أفسدته، بل دمرته برأيه، «الثورة الدستورية» التي حصلت في إسرائيل ابتداء من العام ١٩٩٢.

ويبدو من العَصيّ حتى على المراقبين المهتمين والمتابعين مواكبة ورصد كل ما يقوم به هذا اليمين، ممثلاً بصورة أساسية بالوزيرين الأبرز في حزب «البيت اليهودي» - وزير التربية والتعليم، نفتالي بينيت (رئيس الحزب)، ووزيرة العدل، أييلت شاكيد - حتى أن بعض الضجة التي تثيرها قطاعات معنية هنا وهناك، سياسية - حزبية أو أكاديمية أو إعلامية بوجه خاص، حول إجراءات وقرارات هامة جدا وعميقة الأثر يتخذها هذان الوزيران في كل ما يتعلق بمجاليّ مسؤولياتهما (التعليم والقضاء) سرعان ما تتلاشى وتتبدد فلا تعدو كونها صرخات في واد لا تعيق في شيء تقدم القافلة اليمينية، بأقصى ما أوتيت من زخم وتأثير.

خطوة أخرى في مسيرة الضمّ

الحلقة الأخيرة، حاليا، في سلسلة القرارات والإجراءات التي لا يتوقف وزير التربية والتعليم، نفتالي بينيت، عن اتخاذها وتكريسها بوتائر مذهلة في كل ما يتعلق بجهاز التعليم، بكل مراحله ومستوياته ومؤسساته ومضامينه، تجاوزت «نطاق التعليم» هذه المرة لتصب، مباشرة، في ما يشكل «درة تاج» برنامج هذا الحزب ونشاطه السياسي على وجه الخصوص، أي - الضمّ الفعلي (وإن كان «زاحفا»!) للمناطق الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية. إنه مشروع قانون إخضاع «المؤسسات الأكاديمية» في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية لمسؤولية «مجلس التعليم العالي» في إسرائيل (الذي يرأسه الوزير بينيت نفسه)، الذي يجري العمل على إقراره وتكريسه وسط صمت وتأييد متواطئين من جانب هذا المجلس وأعضائه ومن جانب «لجنة رؤساء الجامعات الإسرائيلية» - هذا الصمت والتأييد اللذان اعتبرهما بعض الأساتذة الجامعيين الإسرائيليين «خيانة فاضحة ومشينة للقيم الأكاديمية ولمسؤوليات هؤلاء الرؤساء المباشرة» (اقرأ عن ذلك في مكان آخر من هذه الصفحة).

هذا القانون هو واحد فقط من سلسلة قوانين أخرى يعمل الائتلاف اليميني الحاكم على سنّها في الكنيست تباعاً، لتحقيق برنامجه بشأن «ضم المناطق الفلسطينية» من خلال فرض القانون الإسرائيلي عليها، بكل ما يتعلق بالمستوطنين ومستوطناتهم بوجه خاص. وهذا ما أكدته صاحبة المبادرة لمشروع القانون الجديد، عضو الكنيست شولي معلّم - رفائيلي (حزب «البيت اليهودي»)، التي تبجحت، بصريح العبارة، بـ«إنها خطوة أخرى في مسيرة بسط السيادة الإسرائيلية على المناطق»، تعقيبا على قول عضو الكنيست نحمان شاي (المعسكر الصهيوني) إن «الحكومة قد نزعت جميع الأقنعة - الضم أصبح واقعا»! وأكدت معلم - رفائيلي: «لا نتحدث هنا عن إجراء تقني إداري، وإنما ثمة هنا إجراء عملي واضح نحو بسط السيادة الإسرائيلية الكاملة على المناطق». أما الوزير زئيف إلكين (الليكود) فقال إن هذا القانون يشكل «مقدمة لفرض السيادة الإسرائيلية على البلدات (المستوطنات) في يهودا والسامرة».

بسنّ القانون الجديد، تصبح «جامعة أريئيل»، بحكم الواقع، جزءا من دولة إسرائيل وتمّحي الفوارق ما بين جامعة أنشئت أساسا بقصد تكريس الاحتلال وتأبيده، من جهة، وبين المؤسسات الأكاديمية في إسرائيل. ويؤكد البرفسور يوفال شاني، أستاذ القانون الدولي في «الجامعة العبرية» في القدس، أن سن هذا القانون وتطبيقه يعني فرض القانون الإسرائيلي على المناطق (المحتلة) بصورة مباشرة، على غرار ما حصل في «قانون التسوية».

في الأسبوع الماضي، أقرت «لجنة التربية والتعليم» التابعة للكنيست مشروع «قانون مجلس التعليم العالي» وقررت تحويله إلى الهيئة العامة للكنيست للتصويت عليه بالقراءة الأولى، بعد أن كانت الهيئة العامة قد أقرته بالقراءة التمهيدية، في إثر تحويله إليها من اللجنة الوزارية لشؤون التشريع (التي ترأسها الوزيرة أييلت شاكيد) التي كانت أقرته بدورها، قبل أكثر من شهر، بناء على اقتراح شولي معلّم، بتأييد ودعم معلَنين من الوزير نفتالي بينيت، الذي استغل تورط رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، في عدد من الشبهات الجنائية الخطيرة. ولم يتوقف بينيت عند التلويح بعصا رئاسة «اللجنة الوزارية لشؤون التشريع» مهدداً بعدم إقرار أي مشروع قانون جديد قبل إقرار مشروع قانون مجلس التعليم العالي هذا، بل استخدمها بصورة فعلية أيضا.

فقد أصدر بينيت تعليماته إلى الوزيرة أييلت شاكيد، رئيسة اللجنة الوزارية لشؤون التشريع، بعدم عقد جلسات هذه اللجنة، وذلك تنفيذا لتهديد كان أطلقه في وجه رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، مؤداه: لن يجري دفع أي مشروع قانون والتقدم به قبل إقرار مشروع «قانون مجلس التعليم العالي». وبالفعل، أجهض بينيت اجتماعات هذه اللجنة الوزارية وأدى إلى انفضاض أحدها، في منتصف كانون الثاني الماضي، دون التصويت على أية مشاريع قوانين جديدة! وكان التهديد المذكور سبباً في مشاحنة كلامية دارت بين نتنياهو وبينيت في مستهل جلسة للحكومة الإسرائيلية مؤخرا، قال نتنياهو خلالها، مخاطبا بينيت: «إذا كنتم تريدون فض الشراكة وحل الحكومة بسبب هذا الموضوع، فليكن، تفضلوا»! هذا، مع العلم بأن الخلاف بين نتنياهو وبينيت في هذا الموضوع يدور على محورين اثنين فقط هما: التوقيت وقصب السبق (على «الإنجاز» الذي يحققه هذا القانون).

جامعة مستوطنة "أريئيل".

مؤسسات «أكاديمية» لتكريس الاحتلال

ينص مشروع القانون الجديد على إلغاء «مجلس التعليم العالي في يهودا والسامرة» وفرض القانون الإسرائيلي على «المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية» في الضفة الغربية، بما يعني إتباع تلك «المؤسسات الأكاديمية» إلى عضوية ومسؤولية «مجلس التعليم العالي» في داخل إسرائيل.

كما ينص على إلزام «مجلس التعليم العالي» في إسرائيل بالاعتراف الفوري بثلاث مؤسسات «أكاديمية» استيطانية هي: «جامعة أريئيل» في مستوطنة أريئيل، «كلية أوروت للتربية» في مستوطنة ألكناه و«كلية هيرتسوغ للتربية» في مستوطنة ألون شفوت. ويثير هذا البند من القانون موجة من النقد والمعارضة لدى بعض الأوساط الأكاديمية الإسرائيلية، نظرا لعدم استيفاء هذه المؤسسات الثلاث الشروط والمعايير الأكاديمية المعمول بها في داخل إسرائيل، مما «سيعود بضرر جسيم على مكانة الأكاديميا الإسرائيلية وسمعتها»، ناهيك عن الضرر الذي سيلحق بمكانة «مجلس التعليم العالي» واستقلاليته، المهنية والسياسية.

يذكر أن «مجلس التعليم العالي في يهودا والسامرة» هو هيئة أنشئت في العام ١٩٩٢، بأمر عسكري أصدره قائد المنطقة الوسطى العسكرية في الجيش الإسرائيلي (أي بأمر الحاكم العسكري في المنطقة)، وذلك للتغلب على الإشكال القانوني الذي نشأ آنذاك بشأن المصادقة على الألقاب والشهادات الجامعية التي كانت تمنحها «كلية أريئيل». وقد أقيم هذا المجلس كهيئة مستقلة، منفصلة تماما عن «مجلس التعليم العالي» الإسرائيلي، ثم أصبح مسؤولا فيما بعد عن «المؤسسات الأكاديمية» الثلاث المذكورة جميعها.

أقيمت «كلية أريئيل» في العام ١٩٨٢ تحت اسم «الكلية الأكاديمية يهودا والسامرة»، تحت رعاية ووصاية ومراقبة «جامعة بار إيلان» في رامات غان (وهي جامعة التيار الديني الصهيوني الذي يمثله حزب «البيت اليهودي»). وابتداء من العام ٢٠٠٥، بدأت هذه الكلية تعمل بصورة مستقلة تماما تحت اسم «المركز الجامعي أريئيل في السامرة»، حتى قرر «مجلس التعليم العالي في يهودا والسامرة»، في تموز ٢٠١٢، تحويلها إلى «جامعة»، أطلق عليها رسميا اسم «جامعة أريئيل في السامرة». وفي كانون الأول من العام نفسه، صادق قائد المنطقة العسكرية الوسطى في الجيش الإسرائيلي على هذا القرار وثبت مكانة هذه «الجامعة».

ورغم كونها الأحدث سناً من بين الجامعات الإسرائيلية كلها (كانت «كلية» حتى ما قبل أقل من ٨ سنوات، كما ذكرنا) إلا إن «جامعة أريئيل» تحصل على المبالغ المالية الأكبر من الدولة، في إطار «إعفاءات من المناقصات»، أكثر من الجامعات الإسرائيلية الأخرى كلها، وذلك من خلال اعتمادها «مزود خدمات» لوزارة التربية والتعليم أساسا، برئاسة بينيت الآن وغدعون ساعر (الليكود) قبله. وقد بلغت قيمة المردود المالي الذي حصدته هذه الجامعة لقاء هذه الخدمات خلال السنوات الخمس الأخيرة فقط أكثر من ١٣٢ مليون شيكل. وهذا إضافة إلى ميزانيتها السنوية العادية، التي تحصل عليها من الدولة مباشرة، وتبلغ ٢٦٠ مليون شيكل في السنة. للمقارنة: بلغ مدخول معهد الهندسة التطبيقية في حيفا (التخنيون) من هذه الخدمات للدولة (لوزارات مختلفة) خلال السنوات الخمس الماضية نفسها ١٠١ مليون شيكل.

في موازاة ذلك، يدفع الوزير بينيت حاليا قدماً بمشروعين كبيرين سيتم تنفيذهما في «جامعة أريئيل» خلال الفترة القريبة: الأول - إقامة ١٢ بناية جديدة «تخصص للبحث والتعليم»، بتكلفة تبلغ ٤٠٠ مليون شيكل، بتمويل حكومي كامل. ويعني تنفيذ هذا المشروع مضاعفة مساحة الأرض الفلسطينية التي تقوم عليها هذه الجامعة الاستيطانية، تقريبا، من ٦٠ ألف متر مربع اليوم إلى ١٠٤ آلاف متر مربع؛ والثاني - إقامة كلية لتدريس الطب (ستكون كلية الطب السادسة في الجامعات الإسرائيلية)، وذلك بتكلفة تبلغ ٢٠ مليون شيكل، تبرع من شيلدون إدلسون، رجل الأعمال اليهودي ومالك صحيفة «يسرائيل هيوم»، الصديق المقرب من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو. ولقاء ذلك، ستحمل هذه الكلية الجديدة اسم إدلسون وزوجته، مريم.

معارضة أكاديمية: نتائج كارثية على صعيدي التمويل الأوروبي والمقاطعة

أبدى المئات من الأساتذة الجامعيين معارضة شديدة للقانون الجديد الذي ينصّ على إخضاع «المؤسسات الأكاديمية» في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية لمسؤولية «مجلس التعليم العالي» في إسرائيل، وذلك في بيان مفتوح نُشر في بعض الصحف الإسرائيلية ووقع عليه نحو ٢٢٠ أستاذا جامعيا، من بينهم حائزون على «جائزة إسرائيل» وجوائز دولية مختلفة.

ووجه الأساتذة الجامعيون نقدا شديدا للهيئتين الأكاديميتين الضالعتين في تشريع هذا القانون الجديد، سواء بالصمت أو بالتصويت الفعلي تأييدا له، وهما «مجلس التعليم العالي» و«لجنة رؤساء الجامعات» اللتين تمثلان الأكاديميا الإسرائيلية عامة وتنطقان باسمها رسميا. وقد اعتبر بعض الأساتذة الجامعيين الإسرائيليين هذا الصمت وهذا التأييد «خيانة فاضحة ومشينة للقيم الأكاديمية ولمسؤوليات هؤلاء الرؤساء المباشرة».

وكان «مجلس التعليم العالي» قد أعلن، على لسان ممثله في جلسة لجنة التربية والتعليم التابعة للكنيست، أنه يؤيد مشروع القانون و«يؤيد فرض القانون الإسرائيلي على المؤسسات الأكاديمية في المناطق». ونقلت بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية عن «مصادر في مجلس التعليم العالي» قولها إن «موقف المجلس بشأن اقتراح القانون غرض على أعضاء المجلس كإملاء تشريعيّ ولم تجر مناقشته أو المصادقة عليه من جانبهم»! وأضافت تلك المصادر القول إن «أعضاء مجلس التعليم العالي تلقوا تقريرا ضبابيا حول الموضوع استمر بضع دقائق فقط، دون أي بلاغ مسبق ودون تمكينهم من إبداء آرائهم، بل قيل لهم بصورة واضحة إنهم لا يستطيعون مناقشة الموضوع»!

أما الرد الرسمي الذي صدر عن «مجلس التعليم العالي» فقال إن «قرار تطبيق صلاحيات المجلس على منطقة يهودا والسامرة (الضفة الغربية) هو قرار القيادة السياسية»، ما يعني تجريد «المجلس» من أية صلاحية أو رأي في هذا الشأن، تجريدا تاما!

من جانبها، اختارت «لجنة رؤساء الجامعات» عدم حضور جلسة لجنة التربية والتعليم، بتاتا، بذريعة أنها «ليست طرفا في الموضوع»!! وهو الموقف ذاته الذي أعلنته «الأكاديمية القومية للعلوم» أيضا. لكن «لجنة رؤساء الجامعات» أوضحت أن موقفها المتخاذل هذا «ناجم عن واقع تحول السجال العام إلى سجال سياسي خالص، لا يمكن للجامعات أن تكون جزءا منه وشريكا فيه»! ونقلت إحدى الصحف الإسرائيلية عن «بعض رؤساء الجامعات» قولهم «في أحاديث داخلية» إنهم لا يؤمنون بقدرتهم على التصدي لمشروع القانون الجديد وصدّه وإنهم «يخشون ردة فعل الوزير بينيت»!!

ووصف عدد من الأساتذة الجامعيين موقف رؤساء الجامعات وتبريراتهم هذه بأنها «دليل دامغ على نجاح الحرب الشرسة التي يشنها اليمين عامة ضد التعليم العالي، من حملات حركة «إم ترتسو» وحتى «مدونة الأخلاق» التي وضعها البروفسور آسا كاشير بطلب وتوكيل مباشرين من الوزير بينيت»، بمعنى نجاح هذه الحرب في ترهيب رؤساء الجامعات وأعضاء «مجلس التعليم العالي» ومنعهم من التعبير عن موقف واضح وحازم في معارضة ورفض كل ما يشكل انتهاكا للقيم والحريات والمعايير الأكاديمية.

وقال الأساتذة إن «رؤساء الجامعات فضلوا ممارسة حق الصمت على حق الصراخ فساهموا، بذلك، في شرعنة ضم المؤسسات في المناطق ودفع جهاز التعليم العالي كله إلى حضيض أخلاقي. فللأكاديميا دور اجتماعي أكثر أهمية من مواصلة إرضاء السلطة الحاكمة ومسؤوليها».

وبعد إقرار الكنيست مشروع القانون الجديد بالقراءة التمهيدية، أصدرت «جمعية علم الاجتماع الإسرائيلية» بيانا نددت فيه بالقانون الذي «يجرّ نساء ورجال الأكاديميا في المؤسسات الجامعية في إسرائيل إلى تأييد ودعم الاحتلال ومبادرات الضم» و«يستدعي المقاطعة الأكاديمية الدولية، على خلفية مشاركتنا في أنشطة علمية في المناطق المحتلة»، كما قال البيان.

لكنّ جل اهتمام الأساتذة الجامعيين الإسرائيليين ومبعث قلقهم الأساس في سياق الحديث عن مشروع القانون الجديد يتمحور في هاجسين اثنين مركزيين: الأول - مكانة الأكاديميا الإسرائيلية ومستقبل الأبحاث العلمية فيها؛ والثاني - حركة المقاطعة الدولية ضد إسرائيل، وفي مركزها المقاطعة الأكاديمية ضد الجامعات الإسرائيلية.

في مسألة التمويل الأوروبي، يدور الحديث أساسا عما يتضمنه مشروع القانون الجديد من خرق فاضح للتعهدات التي وقعت عليها إسرائيل في إطار العديد من اتفاقيات التعاون المعقودة بينها وبين الاتحاد الأوروبي، والتي توفر مصادر التمويل الأساسية للأنشطة العلمية والبحثية الإسرائيلية. جميع هذه الاتفاقيات، والتي أهمها وأكبرها هي اتفاقية التعاون العلمي المعروفة باسم «هورايزون ٢٠٢٠»، تشترط على إسرائيل الفصل التام بين المؤسسات الأكاديمية في داخل إسرائيل وبين «المؤسسات الأكاديمية» القائمة في المناطق الفلسطينية المحتلة (أي في المستوطنات الإسرائيلية). وفي إطار تلك الاتفاقيات، وقعت إسرائيل على تعهدات بالمحافظة على هذا الفصل الواضح والتام وبعدم تحويل أية مبالغ من أموال الدعم تلك إلى المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

والشروط نفسها يضعها، أيضا، «الصندوق الثنائي القومية الإسرائيلي - الأميركي»، الذي يشكل أحد أكبر الصناديق الداعمة والممولة للأبحاث العلمية الإسرائيلية، علاوة على أن هذا الصندوق لا يقبل أية مقترحات بحثية من المستوطنات.

يجزم البروفسور إيال شاني، أستاذ القانون الدولي في «الجامعة العبرية» في القدس، بأن «إلغاء الفصل بين الأكاديميا الإسرائيلية وتلك القائمة في المناطق (المحتلة) سيعرّض علاقات جهاز التعليم العالي الإسرائيلي مع مؤسسات وهيئات في الخارج، وفي أوروبا بالذات، لخطر جسيم»!

ويقول البروفسور ألون هرئيل، أستاذ القانون في الجامعة ذاتها، إن اقتراح القانون الجديد قد يؤدي إلى «انزلاق المقاطعة المعلنة والسارية ضد مؤسسات أكاديمية في المناطق إلى مؤسسات في داخل الخط الأخضر أيضا». ويضيف: «من الغريب أن هذه الحكومة تشن حربا ضروسا ضد حركة المقاطعة (BDS) ومؤيديها، من جهة، بينما تقدم لها ولهم على طبق من ذهب هدية نفيسة هي الأدوات الدعائية اللازمة لشل نشاط الأكاديميا الإسرائيلية».

نتائج كارثية على العلوم والأبحاث

في رأي البروفسور مانويل تراختنبرغ، عضو الكنيست السابق (المعسكر الصهيوني) والرئيس السابق للجنة التخطيط والتمويل في «مجلس التعليم العالي»، فإن من شأن هذا الخرق أن «يَقصي إسرائيل من اتفاقية التعاون المسماة هورايزون ٢٠٢٠ بصورة فورية ومباشرة، علما بأن مردود هذه الاتفاقية على الجامعات الإسرائيلية بعادل مئات ملايين اليورو سنويا». وأضاف تراختنبرغ: «ستكون للتضحية بالعلوم والأبحاث الإسرائيلية على مذبح فرض القانون الإسرائيلي على مناطق يهودا والسامرة نتائج كارثية».

يرى البروفسور زئيف شطرنهل، أستاذ العلوم السياسية، أن الحكومة الإسرائيلية نسيت، بدفعها مشروع القانون الجديد، أنه «إذا ما أصبحت المناطق جزءا من إسرائيل، فلن تسري عليها الأحكام التي تسري على إسرائيل، وإنما ستسري على إسرائيل الأحكام المخصصة للمناطق، وهو ما يعني إبقاءها (إسرائيل) خارج جدران العالم الأكاديمي الأوروبي». بكلمات أخرى: «سيتم قطع أنابيب الأكسجين المتمثل في أموال الاتحاد الأوروبي عن مؤسسات البحث العلمي الإسرائيلية»!

ويشدد شطرنهل على أن «ليس ثمة قرار يمكن أن يضرّ بالبحث، وخاصة التجريبي، ولذلك بمستقبل العلوم الإسرائيلية، أكثر من القرار الذي يمحو ويزيل الخط الفاصل بين إسرائيل والمناطق». ويشير إلى أن عامة الجمهور في إسرائيل لا تعرف ولا تعي أهمية الدعم الأوروبي في تمويل الأبحاث العلمية الإسرائيلية. ثم يتساءل: «ما الذي سيحصل عندما يعلن الاتحاد الأوروبي أنه لا يعترف بشرعية النشاط الأكاديمي في ما وراء الخط الأخضر، ثم يقوم بإجراء تقليص حاد جدا في ميزانيات الدعم التي يقدمها لتمويل الأبحاث؟»، ويقول: «يجدر برؤساء الجامعات أن يخرجوا من ملجئهم ويبلغوا الحكومة بأن على الجامعات مسؤولية قومية وأنها لن ترضى بأن تكون أداة طيعة لخدمة مصالح السلطة الحاكمة».

ويؤكد البروفسور عميرام غولدبلوم أنه «إذا ما استكمل الكنيست عملية تشريع القانون الجديد، حقا»، فسيشكل هذا «ضربة قاصمة للأكاديميا الإسرائيلية، لصناعات التكنولوجيا الدقيقة (الهايتك) وللاختراعات والاكتشافات العلمية في الجامعات ومعاهد الأبحاث». ويضيف أنه «من الصعب التفكير بهدية أكثر أهمية وإسعاداً لحركة المقاطعة BDS».

ويفصّل غولدبلوم ما يمكن أن يترتب على سن هذا القانون من نتائج فورية ومباشرة، من بينها: تجفيف وإلغاء مصادر أساسية من خارج البلاد معتمدة لتمويل الأبحاث العلمية الإسرائيلية في مختلف المجالات العلمية؛ إحجام آلاف الطلاب الإسرائيليين الذين يستكملون دراساتهم الأكاديمية في خارج البلاد عن العودة إليها، على ضوء ما سيلحق بمجال البحث العلمي في إسرائيل من ضرر جسيم جراء المقاطعة، المعلنة والخفية؛ امتناع مجلات علمية عالمية رائدة عن نشر مقالات وأبحاث علمية لباحثين إسرائيليين «بحجج وذرائع مختلفة»!؛ انسداد الآفاق والفرص أمام خريجي الجامعات الإسرائيلية الذين يرغبون في استكمال دراساتهم العليا في خارج البلاد، ثم يقول: «من المؤكد أن هذا القانون سيكون وصفة موثوقة لتسونامي ضد العلوم الإسرائيلية».

ثم يتحدث غولدبلوم عن «الأبارتهايد الذي تعيش فيه جامعة أريئيل وأريئيل ذاتها - المستوطنة ذات الـ ٢٠٠ ألف مستوطن، المحاطة بقرى وبلدات فلسطينية يعيش فيها نحو ٥٠ ألف فلسطيني تحت نظام الفصل العنصري»، ويخلص إلى القول: «علاوة على الاشمئزاز العميق الذي يثيره الربط المقتَرَح في مشروع القانون الجديد بين أريئيل والمؤسسات الأكاديمية في إسرائيل، ثمة في الأمر خطر جسيم جدا على هذه المؤسسات. لكن حكومة إسرائيل مستعدة لتدمير الأكاديميا مقابل الفوز بدعم المستوطنين، الذين هم الجيش الأساسي الذي تبقى لليمين في الشارع».

نتنياهو يسرّع إقرار ميزانية ٢٠١٩ لمنع أي اهتزازات في حكومته!

نتنياهو سعى طيلة تسع سنوات لتجاوز عقبات الميزانية في حكوماته الثلاث وشوش مواعيد إقرارها المنتظمة لهذا الغرض *الكنيست أقر بالقراءة الأولى ميزانية ٢٠١٩ وسط إجماع في الائتلاف *الميزانية قد تقر نهائيا حتى نهاية الشهر الحالي *ميزانية الأمن تبدو وكأنها أقل من ميزانية التعليم إلا أن سلسلة الإضافات المخططة لها تعيدها إلى بند الصرف الأكبر في إجمالي الموازنة

تؤكد مصادر الحكومة الإسرائيلية أن الكنيست سيقر ميزانية العام ٢٠١٩ بالقراءة النهائية حتى نهاية آذار الحالي، قبل ٩ أشهر من بدء العام المقبل، وهو أمر غير مسبوق، إذ واجه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو على مدى السنين انتقادات لشكل تعامله مع مواعيد اقرار ميزانيات الدولة، كي يبعد الأزمات عن حكومته. ويبلغ حجم الميزانية قرابة ٤٨٠ مليار شيكل (١٣٧ مليار دولار). وميزانية الأمن قد تصل إلى ٧٠ مليار شيكل (٢٠ مليار دولار)، بعد سلسلة اضافات مخططة سلفا.

وكان الكنيست قد اقر مؤخرا بالقراءة الأولى ميزانية الدولة للعام المقبل ٢٠١٩، دون أن يكون أي خلاف في داخل الائتلاف الحاكم، ما يوحي بأن الميزانية قد تقر بالقراءة النهائية دون عقبات، ما يؤكد على تماسك الائتلاف الحاكم، حتى بعد صدور توصيات الشرطة بتقديم نتنياهو للمحاكمة في قضيتي تلقي رشوة. إلا أن نتنياهو يواجه على مدى السنوات التسع الماضية انتقادات على شكل تعامله مع موعد اقرار الميزانية العامة. فقد وضع في العام ٢٠٠٩ نهج الميزانية المزدوجة لعامين، وكان الأمر وكأنه لمرة واحدة، لكنه تحول إلى نهج ونظام دائم، باستثناء العام الذي من المفترض أن تجري فيه الانتخابات البرلمانية وفق الموعد القانوني، كما هو الحال في العام المقبل. وهذا ما جعل الحكومة الحالية تعد وتقر ميزانية للعام ٢٠١٩ وحده.

وقد بدأ هذا النهج في العام ٢٠٠٩، الذي جرت فيه الانتخابات في شهر آذار، دون أن تكون حكومة إيهود أولمرت قد نجحت في تمرير ميزانية لذلك العام حتى نهاية العام ٢٠٠٨. وعمليا حتى تمت اقامة الحكومة، في شهر أيار من ذلك العام، لم يتبق وقت كاف لإقرار ميزانية لعام واحد بعد أن اجتاز نصفه، ومن ثم التحضير لميزانية لعام آخر، وكل هذا في غضون سبعة أشهر. ولذا بادرت حكومة نتنياهو إلى تغيير القانون كي يجيز لها اقرار الميزانية لعامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠.

ولاحقا بادر نتنياهو لإقرار ميزانية العامين التاليين، وهذا ما جرى لاحقا، وسط انتقادات كثيرة من خبراء الاقتصاد لهذا النهج، لأن الميزانية في هذه الحالة تكون مبنية على فرضية وتوقعات اقتصادية لا تستند إلى أرضية قوية، ولا تأخذ بعين الاعتبار تقلبات اقتصادية خارجية ومحلية. وهذا ما جعل الكثير من تقديرات وزارة المالية للنشاط الاقتصادي تتقلب باستمرار، من حيث انعكاسها على الموازنة العامة، مثل تقديرات العجز المالي، وتقديرات مدخولات خزينة الضرائب وغيرها.

غير أن حسابات نتنياهو لم تكن في أي وقت الاعتبارات الاقتصادية، حسب ما يزعم طيلة الوقت، إذ يقول إن اقرار الميزانية المزدوجة يبث حالة استقرار اقتصادي أمام العالم. لكن نتنياهو يسعى طيلة الوقت إلى ابعاد حكوماته عن الأزمات الداخلية، لأنه معروف على مر عشرات السنين، أنه في موسم إعداد واقرار الميزانية العامة، فإن كل أحزاب الائتلاف تبدأ بممارسة الضغوط لتحصيل انجازات خاصة بها، وعدد من الحكومات الإسرائيلية قد خلت في موسم اقرار الميزانيات، وهذا ما لا يريده نتنياهو، والائتلاف الحالي مساند له في هذا النهج اكثر من الحكومتين السابقتين.

وفي الحالة القائمة، فإن اقرار ميزانية العام المقبل قبل ٩ اشهر من بدء العام، يضعها في ضعف أمام الفرضيات القائمة عليها الميزانية. لذا يتوقع عدد من المحللين الاقتصاديين، مثل تسفي زراحيا في صحيفة «ذي ماركر»، أنه بعد أن يقر الكنيست الميزانية بالقراءة النهائية حتى نهاية آذار، فإن الميزانية ستشهد عدة تعديلات حتى بدء العام المقبل.

خطوط عامة للميزانية الجديدة

يبلغ حجم الميزانية العامة ما يلامس ٤٨٠ مليار شيكل، وهو ما يعادل حوالي ١٣٧ مليار دولار (وفق سعر صرف ٣٫٥ شيكل للدولار)، وهي ميزانية أعلى بنسبة ٦٪ (بالشيكل) من موازنة العام الجاري- ٢٠١٨. كما أقرت الحكومة رفع العجز في الميزانية العامة من ٢٫٥٪ من اجمالي الناتج القومي، كما كان مخططا من قبل، إلى نسبة ٢٫٩٪، خلافا لتوصيات بنك إسرائيل المركزي بتخفيض العجز في الموازنة العامة، ورفع الضرائب. ومن المفترض أن يضمن رفع ٠٫٤٪ بالعجز، ما يزيد عن ٤ مليارات شيكل.

وحسب مشروع الموازنة، فإن ٨٢ مليار شيكل من الميزانية العامة ستصرف على تسديد الديون والفوائد، ما يعني أن ميزانية الصرف ستكون ٣٩٨ مليار شيكل تقريبا. ومن أبرز بنود الصرف، أنه لأول مرة تتجاوز ميزانية وزارة التعليم ميزانية وزارة الدفاع التي تصرف على الجيش. إذ بلغ حجم ميزانية التعليم ٥٩ مليار شيكل، مقابل حوالي ٥٦ مليار شيكل لميزانية الأمن، إلا أن الجيش سيتلقى زيادة بقيمة ٩٫٤ مليار شيكل، لمرة واحدة واضافات أخرى نأتي عليها.

وتحل في المرتبة الثالثة من حيث حجم الميزانية، مؤسسة الضمان الاجتماعي الحكومية (مؤسسة التأمين الوطني)، إذ بلغ حجم ميزانيتها ٤٤ مليار شيكل، إلا أن حصة الأسد من هذه الميزانية تتم جبايتها من الرسوم التي يدفعها العاملون من أصل رواتبهم غير الصافية، وكذا من الشركات. وهذه المؤسسة مكلفة بدفع كافة المخصصات الاجتماعية.

وفي المرتبة الرابعة تحل ميزانية وزارة الصحة، التي بلغت ما يقارب ٣٨ مليار شيكل. ثم ميزانية وزارة المواصلات- ما يقارب ٢٢ مليار شيكل. وبلغ حجم ميزانية التعليم العالي ١١٫٤ مليار شيكل، وحصة كبيرة من هذه الميزانية هي رسوم التعليم التي يدفعها الطلاب للجامعات والكليات الرسمية.

وكما هو الحال منذ العام ١٩٨٥، فإنه يرافق قانون الميزانية العامة ما يسمى «قانون التسويات الاقتصادية»، وهو يقر سوية مع الميزانية، ويتضمن سلسلة كبيرة من الاجراءات الاقتصادية، التي تطلبها وزارة المالية، لضمان تطبيق ميزانية الدولة، وعادة يشمل هذا القانون تجميد تطبيق قوانين كان قد أقرها الكنيست في سنوات مضت، كي لا يتم الصرف عليها، من بينها مثلا، قانون مجانية التعليم ما قبل الالزامي، الذي أقره الكنيست في العام ١٩٩٧، ومنذ ذلك الحين يتم تأجيل دخوله إلى حيز التنفيذ.

ومن المفترض أن يصل اجمالي الميزانية الاحتياطية في الموازنة العامة إلى حوالي ٤ مليارات دولار (١٤ مليار شيكل)، إذ أن الحكومة قررت اضافة ١٫٥ مليار شيكل، إلى نسبة ٣٪ الثابتة كميزانية احتياطية في الموازنة العامة، من أجل سد احتياجات مفاجئة، ولكن هذه الميزانية الاحتياطية لا تسد احتياجات عادية قد تنشأ، ولذا فإن الحكومات تبادر عادة إلى اجراء تقليص في ميزانيات الوزارات، وتتجنب المس بالاحتياط في بحر العام.

ويلفت المحلل الاقتصادي عومري ميلمان في صحيفة «كالكاليست»، إلى أن قرابة ٢٨٪ من الموازنة العامة، بمعنى أكثر من ١١٠ مليارات شيكل، هي لدفع الرواتب في مختلف الوزارات والمؤسسات التي يصرف عليها من الموازنة العامة. ما يعني أن ٤٥٪ من اجمالي الموازنة ميزانية صلبة لا يمكن التعامل معها، تسديد الديون ١٧٪، والرواتب ٢٨٪.

كما يشير ميلمان إلى أن تسديد الفوائد في العام المقبل سيكون بقيمة ٣٩ مليار شيكل، وهذا أقل بـ ٧٠٠ مليون شيكل عما يتم دفعه في العام الجاري- ٢٠١٨. وهذا يعود إلى تراجع حجم الدين العام، كما أوردت من قبل وزارة المالية، إذ أعلن المحاسب العام في وزارة المالية الإسرائيلية أن حجم اجمالي الدين العام للحكومة سيهبط لأول مرة عن حاجز ٦٠٪، من اجمالي الناتج العام، وحسب التوقعات الأولية فمن شأنه أن يكون مع نهاية العام الماضي ٢٠١٧، بنسبة ٥٩٫٤٪، مقابل أعلى بقليل من ٦١٪ في العام ٢٠١٦. كما أن الدين العام، الذي يجمع ما بين الدين الحكومي ودين الحكم المحلي، من شأنه هو أيضا أن ينخفض، ويصل إلى حدود ٦١٪، بعد أن كان في ٢٠١٦، أكثر بقليل من ٦٢٪.

ميزانية الأمن

كما ذكر، فإنه لأول مرّة تحل ميزانية الأمن في المرتبة الثانية بعد ميزانية التعليم، ولكن الحديث هنا عن الميزانية الأساسية وليس الميزانية الفعلية. وكما هو معروف فإن ميزانية الأمن التي تصرف على الجيش، تحصل سنويا على اضافات تتراوح ما بين ١٫٥ مليار وحتى ٢ مليار دولار، من فائض ميزانيات الوزارات، ومن الاحتياطي العام. وفي ميزانية العام المقبل ٢٠١٩، مخطط أن يحصل الجيش على زيادة بقيمة ٩٫٤ مليار شيكل (٢٫٦٨ مليار دولار)، عدا الاضافات التي ستأتي تباعا.

فبعد يومين من سقوط طائرة إف ١٦ بصاروخ أطلقه الجيش السوري، يوم السبت ١٠ شباط، قالت مصادر في وزارة المالية لوسائل إعلام إسرائيلية إنها «تتخوف» من أن تكون تلك الحادثة لطلب زيادات جديدة من الجيش، باعتبار أن ما حدث شكّل مفاجأة تتطلب اجراءات جديدة.

وحسب ما ذكرت الصحافة الاقتصادية، فإن ما يعزز «مخاوف» وزارة المالية هو أن رئيس الحكومة نتنياهو، يقف بشكل دائم إلى جانب جميع طلبات الجيش لزيادة الميزانية، حتى في حالة اعتراض وزارة المالية، خاصة وأنه في السنوات الأخيرة طالبت أوساط حكومية واقتصادية الجيش بإعادة هيكلية ميزانيته، من أجل تقليصها، ولكن فقط في جانب القوى البشرية، والامتيازات وشكل احتساب الراتب التقاعدي للضباط في كافة المستويات.

إلا أن الصرف على الأمن وما يتبعه من صرف على الاحتلال والاستيطان لا يتوقف على صرف وزارة الدفاع، بل يأتي أيضا من وزارات أخرى، ما يرفع الصرف الاجمالي على الأمن بميزانيات أكبر بكثير، وخاصة من ميزانية وزارة الأمن الداخلي، التي تصرف على الشرطة، ولكنها تصرف أيضا على قوات «حرس الحدود». وهي قوات تُحسب وكأنها جزء من عمل الشرطة، إلا أن أساس عملها في الضفة والقدس المحتلة، وفي فترات الحروب تسند لها أيضا مهمات عسكرية، وتشارك الجيش في الحرب. وبلغت ميزانية وزارة الأمن الداخلي، ١٧٫٧ مليار شيكل. كذلك فإنه في غالبية الوزارات هناك ميزانية مخصصة لهذا الجانب أو ذاك للأمن، وهي أيضا تصب في ذات الهدف. وكانت أبحاث عديدة قد دلّت على أن اجمالي الصرف على الجيش والاحتلال والاستيطان، يصل إلى نحو ثلث إجمالي الموازنة العامة.

قطاع الملبوسات في إسرائيل: سلسلة ضربات.

الأمطار المتأخرة تنقذ المزروعات ولا تعوّض خسائر قطاع الملبوسات

قطاع الملبوسات يشهد خسائر فادحة ويهدّد شبكات إسرائيلية كبرى!

موسم «الشتاء الدافئ» كان ضربة إضافية لشبكات الملبوسات التي تلقت أيضا سلسلة ضربات *ارتفاع نسبة الشراء عبر شبكة الانترنت من الخارج *تزايد متواصل لأعداد التجمعات التجارية، ما يفرض استئجار مساحات إضافية زائدة في كل مجمع من باب التنافسية *شبكتان طلبتا تجميد الإجراءات ضدهما وتوقعات بسقوط شبكات أخرى ما يهدد آلاف العاملين

يبدو أن الأمطار المتأخرة في موسم الشتاء الحالي أنقذت المزروعات وقلصت نوعا ما حجم التراجع في المخزون المائي، إلا إن هذا التأخير لم ينقذ قطاع الملبوسات الإسرائيلي، الذي كان يعاني أصلا من أزمات مالية، فـ «الشتاء الدافئ» فرض على شبكات الملبوسات الكبرى الشروع مبكرا بحملات التخفيض للتخلص من المخزون. وجاء هذا ليضاف إلى أسباب أكبر، منها ارتفاع نسبة المشتريات عبر شبكة الانترنت من شركات في الخارج، والتنافس الحاد في المجمعات التجارية المتزايدة، مما زاد كلفة العرض والتسويق.

ففي النصف الثاني من شهر شباط الماضي، تقدمت شبكتا ملبوسات معروفتان بطلب للمحكمة لتجميد الاجراءات ضدهما، تجاه الجهات المطالبة بتسديد التزامات الشركتين لها. وهذا أحد المسارات التي تسبق الانهيار الكلي للشركات، لمنحها فرصة أخرى قبل الإفلاس.

ويجري الحديث عن شبكة بيع الملبوسات الضخمة «هونيغمان» التي لها ثلاث شبكات تسوق. والثانية شبكة بيع ملبوسات رخيصة «يافا- تل أبيب»، وهي شبكة صغيرة نسبيا، تتركز أكثر في منطقة تل أبيب الكبرى. أما شبكة «هونيغمان»، فإن لها ١٥٠ فرعا، في شبكات التسويق الفرعية الثلاث، ويعمل فيها ما يزيد عن ألف عامل. وقد تكدّست عليها التزامات مالية بما يعادل ٦٦ مليون دولار، بينما قيمة المخزون لديها يعادل النصف تقريبا- ٣٥ مليون دولار. وحسب التقارير في الصحافة الاقتصادية، فإن انهيار «هونيغمان» يهدد بفصل ألف عامل وأكثر، كما أن هذا الانهيار سيؤدي إلى ضربات «ارتدادية»، بمعنى أنه سيخلق أزمات مالية كبيرة، لدى أصحاب ديون «هونيغمان»، التي هي بمقاييس قطاع الملبوسات تكون مصيرية للعديد من شركات النسيج.

وتعدد التقارير التي وردت في الأيام الأخيرة، سلسلة من الأسباب التي تعصف بقطاع الملبوسات، وتهدد عددا من كبرى شبكات التسويق. وأولها، هو ما وقع مؤخرا، لكنه ليس الأساس، هو انحباس الأمطار حتى نهاية العام الماضي، والجو الدافئ نسبيا لموسمي الخريف، والشتاء في بداياته، ما أدى إلى تكديس مخزون ضخم من ملبوسات الشتاء في شبكات التسوق، التي وجدت نفسها مضطرة للشروع بحملات تخفيضات مالية في وقت مبكر، وقبل البيع بأسعار تضمن الأرباح وتسديد الصرف الأول.

والسبب الثاني البارز هو ارتفاع نسبة الشراء عبر شبكة الانترنت من شبكات تسويق عالمية، وأبرزها شبكات «علي بابا»، و«إي بي» و«أسوس». وحسب استطلاع شاركت في اعداده صحيفة «ذي ماركر»، تبين أن ١٢٪ من الإسرائيليين يجرون مشترياتهم عبر شبكة الانترنت، وأن النسبة بين الأجيال الشابة ترتفع إلى ١٥٪. وحسب التوقعات فإنه في غضون خمس سنوات سيكون ما بين ٢٠٪ إلى ٣٠٪ من مشتريات العائلات عبر شبكة الانترنت، وفي معظمها من شركات خارج البلاد.

ويقول استطلاع إسرائيلي إن ٢٢٪ من الإسرائيليين الذين يشترون عبر شبكة الانترنت، يشترون ملبوسات وأحذية، وهذه تعد من أعلى النسب في العالم، وأن الظاهرة متنامية، إذ أن المبيعات الأكثر انتشارا هي الأدوات الكهربائية، وما يتعلق بالإلكترونيات، وغيرها.

وأعلنت شركة «إي بي» أنها تتلقى في كل دقيقة ٣٠ شروة من إسرائيل. وما يعزز هذه الوتيرة هو الاعفاء الضريبي الذي يحصل عليه الفرد على شروة تبلغ قيمتها حتى ٧٥ دولارا، بمعنى أنه يكون معفيا من ضريبة مشتريات (القيمة المضافة) بنسبة ١٧٪. وجاء هذا في الوقت الذي عرضت فيه وزارة المالية اجراء تخفيضات ضريبية أخرى على التسوق عبر شبكة الانترنت، إلا أن الأمر يشهد جمودا، وهو ظاهر كأحد بنود ما يسمى «قانون التسويات»، الملازم لمشروع ميزانية الدولة للعام المقبل ٢٠١٩، الذي أقره الكنيست بالقراءة الاولى في الشهر الماضي. وسيكون هذا البند من أكثر البنود جدلا في الأبحاث البرلمانية المقبلة حول الميزانية، قبل اقرارها بالقراءة النهائية في غضون أسابيع قليلة.

وحسب تقارير تصدر تباعا، فإن التخفيضات الضريبية على المشتريات عبر الانترنت، تلقى معارضة شديدة من الأوساط التجارية الإسرائيلية، وخاصة من المستوردين والمسوقين الكبار. وقد دعا اتحاد الغرف التجارية الإسرائيلي الحكومة إلى وقف «التشوه الحاصل في الضرائب تجاه قطاع المزودين الكبار (تجارة الجملة)»، إذ أن هذا القطاع، حسب الاتحاد، لا يحظى بأي نوع من التخفيضات الضريبية. ففي حين أن البضائع حتى ٧٥ دولارا التي يتم شراؤها من الخارج عبر الانترنت معفية من الضرائب، فإن البضائع التي تباع في إسرائيل خاضعة لضريبة القيمة المضافة منذ الشيكل الأول. وهؤلاء المعارضون يجدون لأنفسهم أذرع برلمانية، لإحباط مشروع التخفيض الضريبي، الذي يقوده شخص وزير المالية موشيه كحلون.

وجاء أيضا أن قطاع الملبوسات يطالب الحكومة بتسهيلات ضريبية، وتعويض عن جزء من الخسائر، كما هو الحال في قطاعات أخرى، مثل قطاع الزراعة، في حال لو وقع موسم شتاء جاف وغيره.

وحسب تقارير، فإن البيع عن طريق الانترنت من الشبكات العالمية، والتسوق في الخارج، إما السفر قصدا، أو خلال رحلات الترفيه، تسبب بخسائر لقطاع الملبوسات، بلغت في العام الماضي ٢٠١٧، ما يعادل أكثر من ١٫٤ مليار دولار (٥ مليارات شيكل). وهذا يشكل ٢٥٪ من اجمالي المبيعات المفترضة، إذ أن حجم المبيعات في قطاع الملبوسات الإسرائيلي في العام الماضي بلغ ١٥ مليار شيكل (٤٫٣ مليار دولار).

وفي محاولة للجم هذه الظاهرة، فإن شركات إسرائيلية حاولت أن تسوق بضائعها هي أيضا عبر شبكة الانترنت، ومن بينها شبكة «هونيغمان» ذاتها، إلا أن النتائج جاءت ضئيلة جدا، وكما يبدو بسبب المنافسة. ويقول مسؤولون كبار في قطاع الملبوسات إنهم باتوا يلمسون تراجع المشتريات لديهم، أيضا بسبب الشراء عبر شبكات الانترنت. ومنهم من راح بعيدا، ليشكو من أن تزايد أعداد المسافرين إلى الخارج للنقاهة، وحتى للتسوق، في ارتفاع مستمر، وهذا ينعكس أيضا على حجم المبيعات في الشبكات الإسرائيلية.

والسبب الثالث الذي تعدده تقارير الصحافة الاقتصادية، هو الارتفاع الحاد والمتواصل في أعداد المجمعات التجارية، فهذا يلزم شبكات التسويق أن تتواجد في كل واحد من هذه المجمعات، في اطار المنافسة بين شبكات التسويق ذاتها، وهذا يؤدي إلى استئجار مساحات زائدة جدا، ما يؤدي بطبيعة الحال إلى ارتفاع في كلفة الايجارات وضريبة مسقفات، وكلفة عاملين، وكل هذا يزيد من كلفة العرض والتسويق؛ في حين أن شبكات التسويق مقيدة بشأن الأسعار، لأنها في منافسة دائمة مع شبكات تسويق ملبوسات رخيصة، وأيضا مع التسوق عبر الانترنت.

وتقول صحيفة «ذي ماركر» إنه في غضون سنوات قليلة جدا، ستكون مساحة المجمعات التجارية بالنسبة للفرد من الأعلى في العالم، إذ إن مجموع المخططات القائمة حاليا لبناء مجمعات جديدة في أنحاء مختلفة من البلاد، بلغ ١١٥ مجمعا تجاريا جديدا، ستمتد على مساحة ١٫٣ مليون متر مربع. وبهذا فمن المتوقع أن ترتفع مساحة المجمعات التجارية بالنسبة للفرد، من ١٫١٣ متر مربع حاليا، إلى ١٫٦ متر مربع في غضون سنوات قليلة. وقد شهدت السنوات الأربع الماضية، ارتفاعا بنسبة ١٠٪ في مساحة المجمعات التجارية في البلاد. وللمقارنة، فإن المعدل القائم في الدول الأوروبية هو ١٫١٣ متر مربع للفرد، وفي كندا ١٫٧٦ متر مربع للفرد، والأعلى في الولايات المتحدة الأميركية، إذ يرتفع المعدل إلى ٢٫٤ متر مربع للفرد.

وتقول صحيفتا «ذي ماركر» و«كالكاليست» في تقريرين واسعين لهذه القضية، إن العديد من شبكات تسويق الملبوسات بدأت تقلص مصروفاتها، من بينها شبكتا «كاسترو» و«إتش أند إم» وغيرهما، ومن بين الاجراءات التي اتخذتها هذه الشبكات، اغلاق فروع بيع عديدة، والسعي إلى الدمج بين شبكات صغيرة، وبالتالي دمج حوانيت.

ويقول مدير عام شبكة «كاسترو» غابي روتير، في أحد الاجتماعات، إننا اليوم في حالة صراع البقاء، وليس أمام وضع استراتيجيات تطوير مستقبلية، إذ أن الطلب قليل، وخاصة في الربع الأخير من العام الماضي ٢٠١٧. وهذا كلام صادر عن مسؤول في واحدة من أكبر شبكات تسويق الملبوسات في إسرائيل.

وحسب توقعات نشرتها صحيفة «كالكاليست»، فإن العام الجاري، ٢٠١٨، سيكون عاما قاسيا جدا لقطاع الملبوسات. وحتى أنه من المتوقع أن تنهار كليا عدة شبكات تسوق.

ويقول يوسي غابيزون، أحد مالكي شبكة «كاسترو هوديس»، إن كل الأمور وقعت علينا دفعة واحدة، وزاد الأمور حدة الشتاء الدافئ، الذي ضرب الموسم في الاشهر الثلاثة الأخيرة من العام الماضي.

ويقول مسؤول آخر في قطاع الملبوسات إن الأمور كانت معروفة من قبل، والناس باتت تشتري أكثر عبر الانترنت، وبذلك فإنهم يشترون من كبرى شبكات التسوق العالمية، في حين أن السوق الإسرائيلية لم تلائم نفسها للواقع الجديد والمتزايد.

وكما هو معروف فإنه في الوقت الذي يجري فيه عرض الأزمات المالية في كبرى شبكات التسوق إن كانت الملبوسات أو الأغذية وغيرها، فمن خلف هذه الأزمة، هناك أزمة أكبر لا تصل إلى الصحافة الاقتصادية، وهي انهيار التجارة في الحوانيت الصغيرة التقليدية في أحياء المدن، فهؤلاء عادة من التجار الصغار، الذين يضمنون مدخول عائلاتهم، وهذا اقتصاد عائلي آخذ بالانهيار بشكل تدريجي، ما يلقي بآلاف العائلات من الشرائح الوسطى إلى دائرة الفقر، بعد انهيار مالي كلي. وهذه الظاهرة ملموسة، أكثر من غيرها، في المدن والبلدات العربية، التي باتت محاطة أيضا بحصار تجاري، من خلال مجمعات تجارية ضخمة أقيمت بالجوار، وهي في ذات الوقت باتت أماكن للترفيه، وهذا يزيد من ضائقة الحوانيت الحاراتية، وبشكل خاص في قطاع الأغذية، لكن ليس وحده.

وزيرة العدل الإسرائيلية تعلن «تغيير وجه المحكمة العليا»!

شاكيد تشدّد على أن وظيفة السلطة القضائية المهمة للغاية هي تفسير المعايير التي أقرها المُشرّع لا تغييرها

صادقت «لجنة تعيين القضاة»، التي تترأسها وزيرة العدل الإسرائيلية أييلت شاكيد، من حزب «البيت اليهودي» اليميني المتطرف، يوم ٢٠١٨/٢/٢٢، على تعيين أليكس شتاين وعوفر غروسكوفيف قاضيين في المحكمة الإسرائيلية العليا.

ورُشّح شتاين لهذا المنصب من طرف شاكيد، وتعرّض ترشيحه إلى انتقادات واسعة نظراً لكونه مقيماً خارج إسرائيل منذ نحو ١٥ عاماً. وأعلن أن شتاين سيعود للعيش في إسرائيل، وسيتولى منصبه الجديد، خلال الصيف المقبل، وسيحلّ محلّ القاضي أوري شوهم، الذي سيترك منصبه في آب ٢٠١٨.

وتم تعيين شتاين من خلال صفقة عقدتها شاكيد مع رئيسة المحكمة العليا القاضية إستير حيوت. وجاءت هذه الصفقة بعد تهديد شاكيد بأن عدم تعيين شتاين سيؤدي إلى عدم تعيين أي قاض.

وأصر مندوبو القضاة في اللجنة على تعيين غروسكوفيف، في حين فضل مندوبو السياسيين، ومن بينهم وزير المالية موشيه كحلون (رئيس «كلنا»)، تعيين قاض آخر.

ويبلغ غروسكوفيف من العمر ٤٩ عاماً، ومن المرجح أن يتولى رئاسة المحكمة العليا عام ٢٠٣٥. وسيحلّ محلّ القاضي يورام دنتسيغر الذي استقال من منصبه في آذار ٢٠١٧ لأسباب قال إنها شخصية، وستدخل استقالته حيز التنفيذ في آذار ٢٠١٨.

وتعقيباً على هذا التعيين قالت شاكيد إن هذا «يوم عيد لجهاز القضاء الإسرائيلي»، وأشارت إلى أنها عندما تسلمت منصب وزيرة العدل كان أحد الأهداف المركزية التي وضعتها نُصب عينيها هو إحداث تنوّع في تركيبة قضاة المحكمة العليا. ولا تخفي شاكيد، منذ تسلمها مهمات منصبها هذا، أنها تعمل على جرّ المحكمة العليا إلى ناحية رؤيتها المحافظة حيال دور الجهاز القضائي. كما أنها لا تخفي نيتها إحداث مزيد من التقليص في صلاحيات المحكمة العليا بحجة الحدّ من تدخلها في عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وبعد المصادقة على تعيين القاضيين الجديدين، كتبت شاكيد في مدونتها الخاصة على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» (٢٠١٨/٢/٢٣) ما يلي: «بالضبط في مثل اليوم قبل عام بدأت بتنفيذ إجراء يهدف إلى تغيير وجه المحكمة العليا بواسطة تعيين أربعة قضاة جدد فيها. وهذا الإجراء ينتهي الآن مع تعيين قاضيين جديدين. إن هذه التعيينات تُعدّ الطابق الإضافي للمحكمة العليا الجديدة». وأضافت أن هذه «المحكمة العليا الجديدة هي بُشرى سارة للديمقراطية الإسرائيلية. وهي تُعيد إلى السلطة القضائية وظيفتها المهمة للغاية: تفسير المعايير التي أقرها المُشرّع لا تغييرها».

سحب صلاحية البت بقضايا الأرض في الضفة الغربية من المحكمة العليا

من ناحية أخرى صادقت «لجنة تعيين القضاة» على تعيين حايا زاندبرغ قاضية في المحكمة المركزية في القدس.

وأشغلت زاندبرغ في السابق منصب رئيسة لجنة شرعنة البؤر الاستيطانية غير القانونية في الضفة الغربية، وتعتبر من المقربات لوزيرة العدل. وتسعى شاكيد لمنع المحكمة العليا من بحث طلبات التماس يتقدم بها فلسطينيون من الضفة الغربية، ونقل صلاحية بحثها إلى المحكمة المركزية في القدس التي تم تعيين زاندبرغ قاضية فيها.

ولاحقا لهذا التعيين، صادقت اللجنة الوزارية لشؤون سن القوانين، يوم ٢٠١٨/٢/٢٥، على مشروع قانون تقدمت به شاكيد يلزم المشتكين الفلسطينيين من مناطق الضفة الغربية بخصوص البناء والخلافات حول الأراضي بتقديم طلبات التماس إلى المحكمة المركزية بدلا من محكمة العدل العليا.

وتهدف شاكيد بواسطة مشروع القانون هذا إلى نقل جميع القضايا المتعلقة بالأراضي في الضفة الغربية إلى المحكمة المركزية في القدس وأن يتم فحصها أولا في هذه المحكمة.

وبحسب ما نُشر في وسائل إعلام إسرائيلية، هناك ثلاثة أهداف لمشروع القانون هذا: أولاً، تعزيز «السيادة الإسرائيلية» في الضفة الغربية؛ ثانياً، تمكين المستوطنين الإسرائيليين من المرافعة أمام محاكم مدنية؛ ثالثاً، تقليص عدد القضايا في المحكمة العليا.

وقالت شاكيد، بحسب عدة وسائل إعلام، إن إجرائها يهدف أيضاً إلى محاولة «تجنب التسييس الذي تدخله المحكمة الدستورية الإسرائيلية على القضايا حول الأراضي»، بالرغم من قول جهات قضائية إن سببها السياسي هو تطبيع مكانة الضفة الغربية كجزء من إسرائيل. وسوف ينهي القانون، بحسب شاكيد، تمييز المحكمة العليا ضد المستوطنين الإسرائيليين، ويمكنهم من العمل بحسب الإجراءات المدنية والجنائية العادية.

وقالت شاكيد أيضا إن مشروعها سوف يقلص عدد القضايا المتعلقة بالأراضي في المحكمة العليا، الذي يصل إلى آلاف القضايا. وتتعامل المحكمة مع أكثر من ٢٠٠٠ قضية كهذه سنويا، العديد منها طلبات التماس يقدمها فلسطينيون من الضفة الغربية ضد قرارات هدم يصدرها الجيش الإسرائيلي.

ومعروف أن محكمة العدل العليا هي مؤسسة منفصلة عن المحكمة العليا، بالرغم من أن كلتيهما تتألفان من تركيبة القضاة الـ١٥ نفسها. وبينما تعتبر المحكمة العليا محكمة استئناف لقضايا تصلها من محاكم الصلح والمحاكم المركزية، يمكن تقديم طلبات التماس مباشرة إلى محكمة العدل العليا ضد أي نشاط حكومي.

وتسعى شاكيد أيضا لنقل صلاحيات بخصوص أمور أخرى إلى محاكم منخفضة. وبموافقة لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست، سوف تطلب وزيرة العدل في الأشهر القريبة أن يتم التعامل مع قضايا متعلقة بموضوع الهجرة في مستوى المحاكم المركزية بدلاً من محكمة العدل العليا.

وعادة يقدم الفلسطينيون طلبات التماس ضد تشريعات إسرائيلية أو هيئات تنظيمية تعمل في الضفة الغربية.

وتعتبر آلية المحكمة العليا هذه منذ فترة طويلة هدفاً للشكاوى اليمينية التي تدعي أن المحكمة تتجاوز الحدود، كما أنها تتسبب بمحاولات تشريعية ترمي إلى إضعاف السلطة القضائية.

ووصلت القضية إلى ذروتها مع إخلاء بؤرة «عمونه» الاستيطانية العشوائية في الضفة الغربية في شباط ٢٠١٧، وهو ما تم فرضه على الدولة بواسطة عدة أحكام صادرة عن المحكمة العليا رأت أن الفلسطينيين لديهم ملكية خاصة على الأراضي التي بنيت عليها البؤرة واستولى عليها المستوطنون بصورة غير قانونية.

وتلت ذلك أحكام أخرى صادرة عن المحكمة العليا إزاء تشريعات للكنيست، بما في ذلك مشروع قانون تجنيد اليهود الحريديم الأرثوذكس، وسياسة احتجاز المهاجرين الأفارقة، وميزانية السنتين.

وفي كانون الأول ٢٠١٧ اقترح حزب «البيت اليهودي» مشروع قانون من شأنه أن يحد من قدرة المحكمة العليا على إلغاء تشريعات الكنيست، وهي خطوة يعارضها المستشار القانوني الحالي للحكومة أفيحاي مندلبليت بقوّة. ومن شأن مثل هذا التشريع أن يحد بشكل كبير من سلطة المحكمة العليا في إسرائيل، من خلال منع القضاة من إلغاء أي قوانين أساس شبه دستورية.

وأفادت تقارير متطابقة أن مندلبليت عقد عدة اجتماعات مع شاكيد حول مشروع القانون في الآونة الأخيرة، وأعرب عن مخاوفه من أن يخلّ هذا التشريع بالتوازن الدقيق بين السلطتين القضائية والتشريعية في إسرائيل، لكن الاثنين فشلا حتى الآن في التوصل إلى أي حل وسط بهذا الصدد.

كبح «الثورة الدستورية»

يندرج الموقف اليميني أعلاه حيال المحكمة العليا وهوية القضاة الجدد، الذي تعبّر عنه وزيرة العدل، ضمن توجه عام يتفاقم في الأشهر الأخيرة ويجسد مسعى منهجياً ومتصاعداً تقوم به الحكومة الإسرائيلية الحالية وأحزابها لإخراس الإسرائيليين الذين يعارضون الاحتلال، والعنصرية، والتمييز بحق الأقليات، والفساد المستشري في إسرائيل، بغية تخويفهم ومحاصرتهم ونزع الشرعية عنهم، إلى حدّ إخراجهم خارج القانون.

وتدير أحزاب اليمين الحاكمة حربها هذه ضد كل ما ومَن يستأنف على سياساتها، في شتى المجالات، على جبهات متعدّدة تشمل الجبهة الإعلامية، الجبهة التشريعية والجبهة الإدارية، بشكل أساس.

وعلى الجبهة التشريعية، تواصل أحزب اليمين الحاكمة مساعيها المحمومة التي بدأتها منذ فترة لتحقيق غايتها المركزية من الحرب المشار إليها ـ تقييد الجهاز القضائي وتقليص صلاحياته، في كل ما يتعلق بالنظر في طلبات التماس تستأنف على سياسات الحكومة وممارساتها وإسقاطاتها، من جهة، ومن جهة أخرى تقليص إمكانيات المواطنين والمنظمات الحقوقية المختلفة في اللجوء إلى الجهاز القضائي، وخاصة «محكمة العدل العليا»، لإصلاح أي أضرار قد تلحق بهم من جراء سياسات الحكومة وممارساتها.

وبينما نرى أن التشريع المباشر ضد المحكمة العليا لم يتوقف ولا يبدو أنه سيتوقف، بل يتواصل وإنْ «على نار هادئة»، يكتسب التشريع الموجه ضد المواطنين عامة والمنظمات الحقوقية المختلفة زخماً واضحاً في الفترة الأخيرة، إذ يجد المبادرون السياسيون ـ الحزبيون إليه تأييداً ملحوظا لمساعيهم هذا بين أوساط حقوقية ـ أكاديمية متعددة، تجتمع كلها حول الادعاء بأن «الحياة العامة في إسرائيل تعاني من فائض التدخل القضائي»! وهو ما كان قد «اشتكى منه» رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، على خلفية قرار المحكمة العليا إلغاء مخطط الغاز الحكومي في آذار ٢٠١٧، إذ قال إن «إسرائيل تعاني من فائض الإدارة المركزية، من البيروقراطية ومن فائض التدخل القضائي»، مؤكدا على «ضرورة إصلاح هذا الوضع»!

وكان عضو الكنيست موطي يوغيف (من «البيت اليهودي» بزعامة نفتالي بينيت) أكثرهم «جرأة» حينما قال، في أعقاب قرار «محكمة العدل العليا» الذي أمرت فيه بتنفيذ هدم مبان في مستوطنة بيت إيل: «آن الأوان لرفع ذراع جرافة على المحكمة العليا... نحن، كسلطة تشريعية، سنهتم بلجم السلطة القضائية في الدولة»!

وتشير تصريحات شاكيد التي أوردناه أعلاه إلى أن معسكر اليمين يعتقد أنه آن الأوان لتنفيذ مشروع أكبر يتطلع إليه منذ أعوام كثيرة، ومؤداه تكبيل يدي المحكمة العليا ووقف ما سمي قبل أكثر من عقدين بـ«الثورة الدستورية»، وأساساً من خلال تعيين قضاة جدد محسوبين على التيار المحافظ. ويتهم اليمين هذه المحكمة بالتدخل في قضايا ليست لها، وبالتمادي في إلغاء قوانين سنّها الكنيست وتراها المحكمة غير دستورية. غير أن التهمة الأنكى، هي أن المحكمة العليا تناصر الفلسطيني الذي يتوجه إليها مشتكياً من ممارسات الاحتلال أو المستوطنين، بالرغم من كونها تهمة لا تستند إلى أي قرائن جادة. ويعمل اليمين على حصر دور المحكمة في تفسير القانون، لا في النظر في قضايا تخص السلطتين التنفيذية والتشريعية. ويجادل عدد من قادة اليمين بأن المحكمة العليا أخذت لنفسها دوراً ليس منصوصاً عليه في أي قانون، واستغلت عدم وجود دستور في إسرائيل وباتت تحكم على هواها، معتمدةً على «قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته» من العام ١٩٩٢ والذي ترى فيه المحكمة بمثابة دستور بديل، فيما يراه اليمين «أساس الشر» الذي اعتمدت المحكمة عليه لتلغي ١١ قانوناً عادياً للكنيست.

قبل جلسة تعيين القاضيين الجديدين في المحكمة العليا، أفصحت شاكيد عما تضمره، من خلال الهجوم الحادّ الذي شنته على رئيس المحكمة العليا الأسبق، أهارون باراك، على خلفية ما أدلى به عبر مقابلة مطولة مع ملحق «يديعوت أحرونوت» (٢٠١٨/١/٣١)، وكتبت أنها منذ توليها منصب وزيرة العدل قبل نحو ثلاثة أعوام، تعمل كل ما في وسعها «لإصلاح السكة التي انحرفت وتشوهت من جراء الثورة الدستورية التي أحدثها باراك قبل ربع قرن»! (راجع العدد الماضي من «المشهد الإسرائيلي»).

أييلت شاكيد.

قانون الإعفاء الضريبي للأثرياء اليهود المهاجرين لم يحقق أهدافه!

*القانون الذي أقر في العام ٢٠٠٨ جعل إسرائيل دفيئة لمتهربي الضرائب من يهود العالم *القانون أطلق عليه «قانون ميلتشين»، المستفيد الأكبر من القانون، وهو صديق نتنياهو الذي أغدق عليه هدايا لغرض تمديد فترة القانون *القانون كان فاتحة لتورط العديد من البنوك الإسرائيلية أمام السلطات الأميركية *عشرات حيتان المال هاجروا مؤقتا إلى إسرائيل للتهرب من دفع الضرائب *

يؤكد محللون وخبراء اقتصاد إسرائيليون أن القانون الذي أقر في العام ٢٠٠٨، لغرض تقديم إعفاء ضريبي على النشاط الاقتصادي لكل يهودي مهاجر إلى إسرائيل، أو عائد اليها بعد طول غياب، لم يحقق الأهداف التي أرادها المبادرون، بل أفاد قلة ضئيلة، ومن بينها المستفيد الأكبر، الثري أرنون ميلتشين، الذي أغدق على نتنياهو هدايا رشوة لتحقيق أهداف، بضمنها ضمان تمديد سريان القانون لعشر سنوات أخرى. وتبين أن عشرات حيتان المال هاجروا مؤقتا إلى إسرائيل، ولم ينقلوا ثرواتهم للاستفادة والتهرب من دفع الضرائب في الخارج.

ويجري الحديث عن تعديل لقانون الضرائب تم اقراره في العام ٢٠٠٣، بمبادرة وزير المالية في حينه، بنيامين نتنياهو، وكان ساريا لمدة خمس سنوات، ثم جرى تمديده في العام ٢٠٠٨ إلى عشر سنوات أخرى بعد اضافات. ويمنح المهاجرين اليهود إلى إسرائيل، وحتى الإسرائيليين الذين هاجروا قبل سنوات وعادوا إلى إسرائيل، اعفاء من دفع الضرائب على كل نشاطهم الاقتصادي في الخارج لمدة عشر سنوات، حتى وإن كان الأمر متعلقا ببيع عقارات وأعمال في الخارج وما شابه. وهذا أحد الأنظمة التي سنتها إسرائيل في السنوات الأخيرة، بحثا عما يسمى «الهجرة النوعية»، بمعنى استقدام مهاجرين يهود من ذوي الامكانيات المالية والعلمية.

وقد ظهر ذلك القانون في حينه كما لو أنه يهدف إلى تحفيز الهجرة إلى إسرائيل، التي بدأت في تلك المرحلة بالتراجع بنسبة حادة، مقارنة مع معدلاتها التي كانت قائمة في سنوات التسعين من القرن الماضي. وكان هدف المُشرّع المُعلن هو ضمان تأقلم المهاجرين اقتصاديا في إسرائيل، في سنوات هجرتهم الأولى، إلا أن هذا التعديل جعل كثيرين من كبار المستثمرين من يهود العالم، يرون بإسرائيل «دفيئة» للتهرب من دفع الضرائب. ومع مرور السنين تبين أن من وقف وراء المبادرة حيتان مال كبار، وبضمنهم أرنون ميلتشين، أكبر المستفيدين من هذا القانون.

وأكدت سلسلة من التقارير الصحافية، وحتى تقارير شبه رسمية إسرائيلية صدرت بشكل دائم على مدى السنوات الماضية، أن إسرائيل باتت «دفيئة لمتهربي دفع الضرائب» من يهود العالم، الذين يستفيدون من قانون الإعفاء الضريبي المذكور. وتأجج الجدل الإسرائيلي حول هذا القانون، الذي لا يستفيد منه سوى بعض الأفراد مع عائلاتهم، على ضوء تقارير ومطالبات دولية من إسرائيل بوقف العمل بهذا القانون، الذي يقف حاجزا أمام تبادل المعلومات المالية لمحاصرة متهربي الضرائب في العالم.

كما أن هذا القانون كان سببا في تورط بنوك إسرائيلية أمام السلطات الأميركية، إذ كان بنك ليئومي أول المتورطين، وقد تكبد غرامة بـ ٤٠٠ مليون دولار. بينما جرت مفاوضات مع بنك «هبوعليم»، أكبر البنوك الإسرائيلية، وبنك «مزراحي طفاحوت» الذي يحل رابعا من بين البنوك الخمسة الكبار. أما البنك الأخير، فهو «هبينلئيومي هريشون»، إلا أن قضيته لم تثر في الفترة الأخيرة، وليس واضحا إلى أي نقطة وصلت.

وكانت قضية بنك ليئومي قد تفجرت في نهاية العام ٢٠١٤، حينما تبين للسلطات الأميركية أن هذا البنك وبنوكا إسرائيلية أخرى، قد تسترت على متهربي ضرائب أميركان، بين العامين ٢٠٠٢ وحتى ٢٠١٠، ويبدو أن جميعهم من الأميركان اليهود، بفعل القانون الذي تم سنّه في إسرائيل في العام ٢٠٠٣ لمدة خمس سنوات، إلا أنه تم تمديده في العام ٢٠٠٨ لعشر سنوات أخرى، وكان الهدف منه تشجيع هجرة أصحاب رأس المال اليهود إلى إسرائيل، كما ذُكر.

لم يحقق أهدافه

ويقول المحلل الاقتصادي البارز في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، سيفر بلوتسكر، إن التعديل القانوني إياه أطلق عليه منذ اللحظة الأولى اسم «قانون ميلتشين»، كونه المستفيد الأكبر من هذا القانون، وهو من كبار منتجي الأفلام في هوليوود الأميركية، إذ أن القانون يمنح اعفاء ضريبيا، وإعفاء من تقديم تقارير ضريبية في إسرائيل، لفترة عشر سنوات، عن الأملاك، وعن كافة أنواع المداخيل، التي مصدرها في الخارج، وبضمنها رواتب ومصالح اقتصادية على أنواعها، والحصول على فوائد، وعلى أرباح من الأسهم، وأرباح شركات في الخارج وغيرها، على أن يكون المستفيدون قد هاجروا أو عادوا إلى إسرائيل بعد غياب لا يقل عن ١٠ سنوات متواصلة وأكثر.

ويضيف بلوتسكر أن حاجة القانون نشأت بسبب انتقال إسرائيل من نظام الضريبة على أساس جغرافي، إلى نظام ضريبي على أساس شخصي، قبل التعديل القانوني ببضع سنوات. ففي النظام السابق، كانت تفرض ضرائب على مداخيل المواطن الإسرائيلي على مداخيله التي مصدرها إسرائيل فقط، بينما بعد التعديل على أساس شخصي، بدأت جباية الضرائب على مداخيل الشخص في كافة أرجاء المعمورة. وهذا كما يبدو جعل كثيرين لا يهاجرون، ولا يطلبون الجنسية الإسرائيلية.

وتكشفت المشكلة أكثر، حينما بدأت مطالبة المهاجرين والعائدين بمدفوعات ضريبية، على نشاطهم الاقتصادي ومداخيلهم الشخصية في الخارج، ما يعني أن الهجرة إلى إسرائيل أو العودة اليها باتت مكلفة لذوي الامكانيات المالية، وأكثر لدى كبار أصحاب رؤوس المال، وحيتان المال خاصة.

وفي العام ٢٠٠٨، سعت حكومة إيهود أولمرت، ووزير المالية في حينه روني بار أون، إلى استغلال الأزمة الاقتصادية المتنامية في العالم، والتي طالت إسرائيل لعدة أشهر، من نهاية ٢٠٠٨ وحتى منتصف ٢٠٠٩، بتقديم امتيازات ضريبية لتحفيز «الهجرة النوعية» السابق ذكرها. وحسب كل التقارير التي وردت في الأشهر الأخيرة، فقد طلب ميلتشين تمديد فترة سريان القانون بعشر سنوات أخرى، بمعنى حتى العام ٢٠٢٨. وقد فحص نتنياهو الأمر في العام ٢٠١٤، مع وزير المالية في حينه يائير لبيد، إلا أن رد المستوى المهني في وزارة المالية جاء حادا ورافضا للطلب. ولهذا فإن لبيد حاليا هو أحد شهود النيابة ضد نتنياهو في هذه القضية العينية.

ويسأل بلوتسكر في مقاله في «يديعوت أحرونوت»: «هل حقق قانون ميلتشين هدفه؟ حسب تقديري كلا. إذ ليس معروفا تدفق حشود القادمين (المهاجرين)، أصحاب رؤوس مال، إلى إسرائيل، ولا جعلوا من إسرائيل مركز حياتهم الأساسي، كما ليس معروفا لنا عن عودة مئات المواطنين الإسرائيليين من الخارج، للاستفادة من هذا القانون. ففترة السنوات العشر بدت لهم وكأنها قصيرة ومرفوضة، ولهذا تم البحث في هذه القضية مجددا، خلال ولايتي يوفال شتاينيتس (٢٠٠٩- ٢٠١٣) ويائير لبيد (٢٠١٣- ٢٠١٤) في وزارة المالية».

ويستذكر بلوتسكر كيف أن ميلتشين طلب من نتنياهو مضاعفة فترة الامتياز الضريبي. ويقول إنه لو تم تمديد فترة الاعفاء، لخلق تمييزا من دون فائدة في الامتيازات الضريبية. ويضيف أن على إسرائيل أن تعود إلى النظام الضريبي السابق، أي على أساس جغرافي، كما هو الحال القائم في الدول المتطورة، الأعضاء في منظمة التعاون OECD، «ففي هذه الحالة لن تكون حاجة لإرسال زجاجات شمبانيا وسيجار إلى بيت رئيس الحكومة»، في إشارة إلى رشوة ميلتشين لنتنياهو.

لصالح حيتان المال

ويدعي وزير المالية الأسبق روني بار أون، في مقابلة إذاعية في الأسبوعين الماضيين، أن القانون إياه «مُبرر»، وأنه قد «دفع بيهود أثرياء كثيرين من كل العالم، لنقل أموالهم إلى إسرائيل، ما ساهم بشكل كبير في الاقتصاد الإسرائيلي».

وتقول المحللة الاقتصادية في صحيفة «ذي ماركر»، ميراف أرلوزوروف، في مقال لها، «إنه من الصعب أن نصدق ادعاءات بار أون، لأنها تثبت عدم معرفته بتفاصيل القانون، إذ أن ما حصل هو نقيض تام لما قاله بار أون. فقانون ميلتشين يمنح اعفاء ضريبيا، فقط على الأرباح التي تتم في النشاط الاقتصادي في الخارج، وليس على الأرباح الحاصلة في النشاط الاقتصادي في إسرائيل، ولهذا فإن القانون لا يساعد على دفق رؤوس أموال إلى إسرائيل، لأنه في اللحظة التي يدخل فيها رأس المال إلى الاقتصاد الإسرائيلي، سيكون خاضعا للضرائب، بينما سيبقى معفيا من الضرائب طالما بقي في الخارج».

وتتابع أرلوزوروف كاتبة أن ادعاء بار أون بأن اليهود يواصلون دفع ضرائب في دول العالم، هو ادعاء خاطئ من أساسه، لأن القانون يسمح للأثرياء اليهود بالهجرة إلى إسرائيل والتوقف عن دفع الضرائب في الخارج. وبما أنهم تلقوا اعفاء ضريبيا في إسرائيل، فهم عمليا باتوا معفيين من إسرائيل والخارج، ولا يقدمون تقارير ضريبية للسلطات الإسرائيلية، ولا لسلطات الدول التي ينشطون فيها، ما يعني أنه لم تعد أمامهم قناة دفع ضريبة.

وتشير أرلوزوروف إلى أن القانون كما أقر في العام ٢٠٠٣، كان «قانونا متواضعا»، يجيز للمهاجرين الجدد التأقلم في إسرائيل، قبل أن يكونوا ملزمين امام سلطة الضريبة الإسرائيلية، ثم جرى توسيع نطاقه وصلاحياته في العام ٢٠٠٨، إبان حكومة إيهود أولمرت، ووزير ماليته روني بار أون. وقالت إن تمديد القانون في العام ٢٠٠٨، لعشر سنوات اضافية، لم يكن له علاقة بالهجرة إلى إسرائيل، ولا لراحة المهاجرين الجدد، وإنما لخدمة كبار أصحاب رأس المال.

وتقول أرلوزوروف إنه لا يوجد في قانون ميلتشين أي محفز للأثرياء لنقل أموالهم إلى إسرائيل، «ولهذا فإن كل ما حصلنا عليه هو عدة عشرات أو مئات من حيتان المال، الذين هاجروا بشكل مؤقت إلى إسرائيل، من أجل أن يوفروا على أنفسهم دفع ضرائب، وبالأساس ليوفروا على أنفسهم تقديم تقارير ضريبية. وهكذا تحولت إسرائيل إلى دفيئة ضريبية، من النوع الأكثر وضاعة في العالم».

وتابعت أرلوزوروف «من المجدي متابعة مسألة مواطنة أصحاب المليارات اليهود، الذين بعضهم شرع في مغادرة إسرائيل، مع انتهاء فترة سريان قانون الاعفاء الضريبي، التي امتدت على ١٠ سنوات. فمن الممكن الافتراض أن الأثرياء اليهود الذي وجدوا فجأة مدينة هرتسليا مناسبة أكثر من مدن مينسك، وكييف، أو لوس أنجلوس، سيغيرون ذوقهم بعد مرور السنوات العشر. فهؤلاء الأثرياء لم يستثمروا في إسرائيل، أو يطوروا مشاريعهم فيها، بل فقط استغلوا إسرائيل كمحطة انتقالية، من أجل أن يوفروا على أنفسهم دفع ضرائب وتقديم تقارير ضريبية».

وتشير أرلوزوروف إلى أنه من الصعب معرفة العدد الحقيقي للأثرياء اليهود الذين هاجروا إلى إسرائيل، لغرض الاستفادة من القانون، لأنهم لم يكونوا ملزمين بتقديم تقارير مالية وضريبية. كما أن في القانون بندا لم يتم تطبيقه، وكان يقضي بتمديد الاعفاء الضريبي لعسر سنوات اضافية، لمن ينقل استثماراته للاقتصاد الإسرائيلي، إذ أن أحدا من أولئك المهاجرين مؤقتا، لم يفعل هذا. وتقول «جيد أنه لم يتم تفعيل هذا البند، لأن رائحته النتنة وصلت إلى الأعالي».

وتختم أرلوزوروف كاتبة «إذا لم يكف كل هذا، فإن هذا القانون ورّط رئيس حكومة يزاول مهامه (نتنياهو) بشبهات مخالفات جنائية. فهل يجب تفسير لماذا آن الأوان لشطب وصمة العار الماثلة في قانون ميلتشين من كتاب القوانين؟».

مدار الإسرائيلي المشهد

وفقاً لوثيقة إسرائيلية صادرة عن معهد الأبحاث التابع للكنيست:

الوزارة المسؤولة عن الشرطة تعترف عملياً بوجود خلفية قومية لترك العنف الجنائي يتفشى!

الشرطة الإسرائيلية: معايير مزدوجة.

كتب هشام نفاع:

تعرض وثيقة صادرة في أواسط شباط الماضي عن معهد الأبحاث التابع للكنيست، جرت صياغتها بطلب من النائبة عايدة توما- سليمان (القائمة المشتركة)، معطيات حول «الإجرام العنيف» الذي تم التبليغ بشأنه، من قبل المواطنين لمراكز الشرطة، تشمل تقسيم المعطيات إلى «السكان اليهود» و«السكان غير اليهود»، وفقاً لتعبيرها، (فيما يلي: العرب، كي تسمى الأمور بأسمائها). وتغطي الوثيقة فترة زمنية ممتدة من سنة ٢٠١٤ وحتى النصف الأول من سنة ٢٠١٧.

الشرطة تقسم هذه الجرائم إلى خمس فئات: قتل، محاولة قتل، التسبب بأذى جسدي خطير، اعتداء، واعتداء على موظف جمهور. وتوزع الشرطة هذه المعطيات «وفقا للدين»، أي دين المشتبه به في المخالفات المتعلقة بالاستخدام غير القانوني للسلاح، خلال تلك السنوات (أنظروا توضيحاً لهذه النقطة في الإطار المرافق). كذلك تعرض المعطيات نسب ضحايا بعض أنواع الاعتداءات، من بين السكان اليهود والعرب من كل مئة ألف نسمة، وكذلك مقارنة بنسبة المجموعات السكانية التي ينتمي إليها الضحايا من العدد الشامل للمواطنين. وفي حالات جرائم القتل تعرض الوثيقة ايضا المرحلة التي وصلت اليها معالجة الملفات. لكن الوثيقة تنوه بشكل نقدي واضح بعدم قيام وزارة «الأمن الداخلي» بتقديم معطيات طلبها مركز الأبحاث واضع الوثيقة، بشأن المراحل التي وصلت اليها معالجة ملفات التحقيق في كل فئات المخالفات الأخرى المشار اليها اعلاه. أي أن الشرطة ووزارة الأمن الداخلي لا تقدمان معطيات حول ما تم فعله حتى إعداد الوثيقة في التحقيقات الخاصة بأكثر أنواع الجرائم انتشارا وهي: الاستخدام غير القانوني للسلاح.

هذه المعطيات تتعلق فقط بمن يحمل الهوية الإسرائيلية. ولم تُشمل في ملفات القتل حالات لم تكن فيها الضحية تحمل الهوية الإسرائيلية أو التي كان فيها المتهم لا يحمل الهوية الإسرائيلية. كذلك، فالدين المشار إليه في معطيات جرائم القتل هو دين المتهم كما يظهر في لائحة الاتهام. وينوه المعهد أيضا بأنه في العديد من الحالات ليس هناك تلاؤم بين عدد المتهمين وعدد الضحايا نظرا لوجود عدة متهمين في حالات معينة أو أكثر من ضحية في حالات اخرى وقد تعاطى مع هذه الأرقام، أي أرقام المتهمين والضحايا، وليس مع عدد الملفات. وتستثني المعطيات جميع الحالات التي اعتبر فيها دافع المخالفة دافعا «امنيا» أو «عملا عدائيا» وفقا لتعبير التقرير.

وبالنسبة لوضعية معالجة الملفات يشرح التقرير هذه المراحل باعتبار ان تقديم لائحة اتهام من قبل النيابة العامة هو مرحلة متقدمة في سلسلة معالجة السلطات لكل حادث جنائي. بعد فتح ملف التحقيق، الذي يأتي في إثر وجود شبهة بارتكاب مخالفة جنائية، يبدأ تحقيق الشرطة في الحادث. ووفقا لمستخلصات التحقيق توصي الشرطة بمواصلة معالجة الملف. عموما يمكن للشرطة ان تقدم توصيات بتقديم لوائح اتهام أو إغلاق الملف لأسباب مختلفة. وفي المرحلة ما بين تقديم توصيات الشرطة ومرحلة تقديم لائحة الاتهام، يكون الملف بين أيدي النيابة العامة. الشرطة تقوم بتوثيق كل واحدة من هذه المراحل في مخزونها المعلوماتي حتى مرحلة اتخاذ قرار قضائي وانتهاء العمل على الملف.

لقد طلب مركز أبحاث الكنيست تلقي المعطيات حول المراحل التي وصلتها معالجة الملفات، بما في ذلك تقديم لوائح اتهام في كل واحدة من فئات المخالفات التي أشار إليها أعلاه. ولكنه يؤكد ثانية ان وزارة الامن الداخلي لم توافق على تقديم معلومات كالمذكور، إلا في حالة جرائم القتل. وبهذا لم تشمل معطيات الوثيقة حالات استخدام السلاح في غير الحالات التي تعرفها السلطات بأنها «أمنية».

نسبة الضحايا العرب تفوق نسبتهم من مجمل السكان

يقول التقرير بوضوح إنه في جميع فئات مخالفات الإجرام العنيف التي أشار إليها تفوق نسبة الضحايا «غير اليهود» نسبتهم من مجمل السكان في البلاد. نسبة ضحايا جرائم القتل قياسا بكل مئة ألف نسمة في الوسط «غير اليهودي»، أي العرب، اعلى بخمس مرات وأكثر في كل واحدة من السنوات التي تم فحصها، مقارنة بالنسبة في الوسط اليهودي. ٥٧٪ من المشتبه بهم، أي من قُدمت ضدهم لائحة اتهام في جرائم قتل، ليسوا يهودا. من بين ٣٩٧ ضحية في محاولات القتل كان ٢١٢ أي ٥٣٪ «غير يهود». في ٢٠١٤- ٢٠١٥ كانت نسبة ضحايا محاولات القتل لكل ١٠٠ ألف نسمة في الوسط غير اليهودي اعلى بثلاث مرات من تلك النسبة لدى الضحايا اليهود. أما في ٢٠١٦ فقد ارتفعت هذه الفجوة إلى أربعة أضعاف.

نحو نصف الضحايا والمتهمين في مخالفات التسبب بأذى جسدي خطير هم من العرب؛ نحو ثلث ضحايا مخالفات الاعتداء الخطير واعتداء موظف دولة هم من العرب؛ ثلث مخالفات السلاح التي تشمل اقتناء أو حيازة سلاح بشكل غير قانوني، حمل أو نقل سلاح بشكل غير قانوني، انتاج واستيراد وتصدير سلاح بدون ترخيص – في جميع هذه الحالات كانت نسبة العرب في الملفات العلنيّة تتراوح بين ٦٤- ٨٤٪.

بين السنوات ٢٠١٤- ٢٠١٦ كان هناك نحو ١٠٠ ضحية جرائم قتل إسرائيلية كل سنة. نحو ٦٤٪ منها عرب. وبين السنوات ٢٠١٤-٢٠١٦ طرأ انخفاض في عدد ضحايا القتل بنسبة ٥٪. تراجع عدد الضحايا الشامل نابع من تراجع عدد الضحايا العرب فيما لم يطرأ اختلاف على عدد الضحايا اليهود وفي النصف الأول من ٢٠١٧ كان هناك ٧٧ ضحية قتل منها ٤١ «غير يهود» أي ٥٣٪. بالنسبة للوائح الاتهام وفي هذه الفترة تم تقديم ٢٥ لائحة اتهام منها ١١ ضد غير يهود، أي ٤٤٪.

نسبة ضحايا القتل من بين كل مئة ألف نسمة بالتالي في المجتمع العربي اعلى بخمس مرات وأكثر كل سنة مقارنة بالوسط اليهودي.

بالإضافة إلى الملفات الـ ١٧٤ التي قدمت فيها لوائح اتهام في السنوات ٢٠١٤- ٢٠١٦ تلقى مركز ابحاث الكنيست وفقا لطلبه ايضا معطيات حول الملفات التي لا تزال قيد التحقيق ومعالجة النيابة العامة. وهذه الملفات لم ينتهِ فيها الإجراء الشُّرطي، أما الملفات التي تحت معالجة النيابة العامة فهي ملفات تم فيها تقديم توصيات الشرطة المتعلقة بجرائم القتل في حين تفحص النيابة مادة التحقيق من اجل التوصل إلى قرار بشأنها.

تحقيق الشرطة حين كانت الضحية من اليهود حظي بمعالجات أسرع

تشير المعطيات التي تعترف بها الشرطة إلى انه في ملفات التحقيق في جرائم القتل في السنوات ٢٠١٤- ٢٠١٧ والتي كانت ما تزال قيد التحقيق فان ٧٠٪ منها كانت الضحية من العرب. هذه النسبة أعلى قليلا من نسبة الضحايا العرب في مجمل جرائم القتل (٦٤٪). من مجمل الملفات في تلك الفترة التي كانت فيها الضحية من العرب، ٤٥٪ هي ملفات قيد التحقيق في الشرطة. بينما نسبة الملفات التي كانت قيد تحقيق الشرطة من مجمل الملفات بين اليهود كانت ٣١٪. أي ان عدد الملفات التي تم تقديم توصيات فيها حين كانت الضحية من اليهود، كانت اقل، يعني أن الملفات حظيت بمعالجات أسرع.

وفيما يتعلق بجرائم محاولات القتل تقول الشرطة انه في النصف الأول من ٢٠١٧ كان هناك ٧٤ ضحية نصفهم من «غير اليهود»/عرب. بالنسبة للمتهمين في مخالفات محاولة القتل قالت الشرطة انه في تلك الفترة كان هناك ٦٤ مشتبها بهم منهم ٣٦ عرب.

ويلخص التقرير المعطيات كالتالي:

من بين ٣٩٧ ضحية في جرائم محاولة القتل بين السنوات ٢٠١٤- ٢٠١٦ كان ٥٣٪ منهم عرباً.

في السنتين ٢٠١٤- ٢٠١٥ كان عدد الضحايا «اليهود وغير اليهود» متشابها (أي ان نسبة الضحايا العرب أكثر بكثير من نسبتهم قياسا بعدد السكان الشامل).

في سنة ٢٠١٦ طرأ انخفاض على عدد الضحايا اليهود في محاولات القتل بينما ظل العدد بالنسبة للعرب على حاله وهو ما ادى إلى ارتفاع نسبة العرب من بين مجمل الضحايا في محاولة القتل تلك السنة.

يتضح من معطيات ٢٠١٧ أن نسبة الضحايا غير اليهود بلغت نصف عدد الضحايا الشامل، أي انه لم يطرأ عليه تغيير قياسا بالسنتين ٢٠١٤- ٢٠١٥.

الوثيقة تقول بوضوح، بناء على المعطيات، إن نسبة ضحايا مخالفات محاولة القتل من بين العرب اعلى بشكل بارز وجدّي من تلك النسبة قياسا بالسكان اليهود. ففي السنتين ٢٠١٤- ٢٠١٥ بلغت نسبة الضحايا من كل مئة ألف نسمة في «الوسط غير اليهودي» أكثر بثلاث مرات من النسبة المقابلة بين اليهود. وفي ٢٠١٦ ارتفعت أكثر وأكثر لتبلغ اربعة اضعاف. وفي ٦٨٪ من الحالات كان المشتبه بهم في محاولات القتل بين السنوات ٢٠١٤- ٢٠١٦ من العرب. نسبة المشتبه بهم من العرب اعلى بشكل واضح ايضا قياسا بنسبة العرب من السكان وكذلك نسبة الضحايا العرب في هذه المخالفة وهي ٥٣٪ كما أسلفنا.

تشمل الوثيقة التي أعدها مركز أبحاث الكنيست أيضا معطيات حول عدد الضحايا والمتهمين في مخالفة التسبب بأذى جسدي خطير. ففي النصف الأول من ٢٠١٦ كان هناك ٢٠٧٣ ضحية في مخالفة التسبب بأذى جسدي خطير منهم ١١٢٣ من العرب أي ٥٤٪ من مجمل الضحايا، وكان عدد المشتبه بهم بالتسبب بأذى جسدي خطير ١٧٦٨ منهم ٩٦٥ غير يهود. وعلى مدى كل واحدة من السنوات ٢٠١٤- ٢٠١٥- ٢٠١٧ ظل على الدوام نحو نصف الضحايا والمشتبه بهم من العرب.

لزيادة التوضيح، لو أخذنا سنة ٢٠١٥: كان عدد الضحايا العرب اكبر من عدد الضحايا اليهود في جرائم التسبب بأذى جسدي خطير على الرغم من اننا نتحدث عن مجموعتين مختلفتين عددياً بوضوح، إذ يشكل اليهود ٨٠٪ من السكان. الامر نفسه في حالة المشتبه بهم حيث يفوق عدد منفذي هذه الجرائم العدد المقابل من اليهود ١٤٨٨ مقابل ١٢٨٤، وفي السنوات ٢٠١٤- ٢٠١٦ كان عدد الضحايا اليهود ٤٦٣١ مقابل ٥٢٨٥ من العرب.

أين كانت النسب أقرب للتركيبة السكانية من ناحية هوية الضحية أو المشتبه به؟

بخصوص حالات الاعتداء على موظفي جمهور كان عدد الضحايا والمشتبه بهم متشابها في السنوات ٢٠١٤- ٢٠١٦ وهو نحو ٤٠ ألف ضحية ونحو ٣١ ألف مشتبه به وكانت نسبة اليهود من بين الضحايا طيلة الفترة نحو الثلثين، ويلاحظ في هذه الحالات ان عدد الضحايا وعدد المشتبه بهم اقرب إلى التلاؤم من ناحية الانتماء إلى نسبة كل فئة من مجمل السكان، فمثلا في حالات الاعتداءات على موظف جمهور سنة ٢٠١٥ كان هناك ٦٢٧ ضحية من اليهود مقابل ١٥٥ من العرب و٤٨٩ من اليهود مقابل ٢٠٥ من العرب. وهي نسبة ظلت ثابتة في السنوات التي تتطرق اليها الوثيقة وكان عدد الضحايا الاجمالي هو ٢٣٩٤ منهم ١٩٢٥ من اليهود و٤٦٩ من العرب.

الفرق بين هذه الفئة- اعتداء على موظف جمهور - والفئات الأخرى التي يرتفع فيها بشكل بارز عدد الضحايا وعدد المشتبه بهم من العرب، انه لا يجري الحديث على الأغلب عن (عنف داخلي)، أي عنف داخل المجتمع الواحد والبلدة الواحدة، مما يقدم صورة اقرب إلى التلاؤم النسبي من ناحية هوية الضحية أو المشتبه به والنسبة العامة لمجموعته التي ينتمي اليها من بين السكان.

ويقول التقرير بوضوح ان نسبة ضحايا اعتداءات على موظفي جمهور من العرب ظلت ثابتة طيلة كل الفترة ووصلت إلى ٢٠٪ وهي نسبة هؤلاء من النسبة العامة من السكان، ويضيف التقرير مؤكدا ان «نسبة المتهمين اليهود في مخالفات الاعتداء على موظف دولة اعلى من نسبة الضحايا غير اليهود».

في المخالفات المتعلقة بالسلاح التي نفذها إسرائيليون في السنوات ٢٠١٤- ٢٠١٦ تم عرض معطيات مجدولة في اربع فئات من الإجرام العنيف: محاولة قتل، التسبب بأذى جسدي خطير، اعتداء، واعتداء على موظف جمهور. وتشير المعطيات إلى انه في السنوات ٢٠١٤- ٢٠١٦ كانت نسبة العرب في الملفات المعلنة تتراوح ما بين ٦٤- ٨٤٪ أي انها تفوق نسبتهم بما يصل حتى ٤ مرات. وأكثر المخالفات التي تم فتح ملفات تحقيق فيها كانت اقتناء أو حيازة سلاح بشكل غير قانوني، وحمل أو نقل سلاح بشكل غير قانوني. ويجدر التذكير أنه لا يجري الحديث هنا عن اسلحة تعرّفها السلطات بأنها اقتنيت «لغايات أمنية أو عدائية» بل ضمن عالم الاجرام والاعتداءات والجنايات. ففي مخالفات اقتناء أو حيازة سلاح غير قانوني تم في السنوات ٢٠١٤- ٢٠١٦ فتح نحو ٢٨٠٠ ملف ٨٢٪ منها كان المتهمون عرباً وفي ٣٩٪ من الملفات التي كان فيها المشتبه به يهودي تم تقديم لائحة اتهام مقابل ٣٠٪ من الملفات التي كان فيها المشتبه به غير يهودي.

بين السنتين ٢٠١٤- ٢٠١٥ طرأ ارتفاع على عدد الملفات الخاصة بمخالفات اقتناء أو حيازة السلاح وطرأ ارتفاع آخر اضافي بين السنتين ٢٠١٥- ٢٠١٦ وذلك بنسبة ٢٠٪ ويؤكد التقرير ان الارتفاع الاساسي «يعود إلى ارتفاع عدد الملفات التي كان فيها المشتبه به غير يهودي». فبين السنوات ٢٠١٤- ٢٠١٦ جرى فتح ١٣٤٤ ملفا في مخالفة حيازة أو نقل السلاح و ٨٤٪ منها المشتبه به غير يهودي. في الفترة نفسها تم تقديم ٥٨٢ لائحة اتهام في هذه المخالفة ٨٠٪ منها من غير اليهود. وبين ٢٠١٤- ٢٠١٥ طرأ ارتفاع جدي بلغ نحو ٣٩٪ في عدد المشتبه بهم من غير اليهود في مخالفات حمل أو نقل سلاح غير القانوني في مخالفات جنائية. وبين ٢٠١٥- ٢٠١٦ طرأ ارتفاع اضافي بلغ نحو ١٣٪ في عدد المشتبه بهم غير اليهود. وإلى جانب هذا تميزت سنة ٢٠١٦ بارتفاع ملحوظ وجدي بلغ ٥٠٪ في عدد المشتبه بهم اليهود في هذه المخالفة قياسا بالسنوات التي سبقتها. ويظهر من الجدول ان هذا الارتفاع ناجم عن زيادة كشف عدد المشتبه بهم وتنطبق على الناحيتين اليهودية والعربية. ففي ٢٠١٤ كان عدد المشتبه بهم اليهود ٦١ والعرب ٢٨٥ وسنة ٢٠١٥ اليهود ٦٣ والعرب ٣٩٣ وسنة ٢٠١٦ اليهود ٩٣ والعرب ٤٧٤.

تلاعب بتعريف الانتماءات للتستر على التقاعس وعنصرية السياسات!

يسمي التقرير الذي أصدره معهد أبحاث الكنيست تقسيم الانتماء إلى «يهودي» و«غير يهودي»، بأنه انتماء وفقا للدين، حتى لا يسمي هذا انتماءً قومياً أو آخر. وفي هذه الحالة يتم استخدام اللغة المعهودة التي لا تسمّي العرب باسمهم، انطلاقا من رفض الاعتراف بانتماء قومي جماعي لهؤلاء المواطنين، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، يخلق استخدام هذا الشكل من المصطلحات انطباعا وكأن المسألة المتعلقة بعدد حالات الإجرام وعدد الضحايا ومدى انتشار الظاهرة، هي مسألة غير متعلقة بالقومية من ناحية جذورها وتعامل السلطات معها.

فبدلا من القول إن نسبة انتشار العنف والعنف المسلح بين العرب اعلى بأرقام غير معقولة، قياسا بما يحدث في المجتمع اليهودي، يجري الحديث عن «يهود وغير يهود»، وكأن الانضباط واحترام القانون بين اليهود، أكثر من غيرهم. وكل من هو «غير يهودي» يعرف بطريقة السلب وليس بالإشارة الواضحة والمباشرة إلى اسم انتمائه.

والأدهى من ذلك أن هذه الوثيقة التي تعلن مسبقا أنها ستتحدث عن «دين المشتبه بهم والضحايا»، لا تستخدم الوصف الديني المباشر إلا لليهود، أما كل الآخرين فهم بكل بساطة «غير يهود»!! ومن المهم الإشارة هنا إلى ان التقرير أعلن منذ البداية انه استخدم التقسيمات التي تضعها الشرطة ووزارة الأمن الداخلي، أي ان هذا التوجه المشوب بعنصرية واضحة مصدره هناك، في قاموس وزارة الأمن الداخلي والشرطة.

فاللغة المعتمدة داخل الشرطة وداخل وزارة الامن الداخلي هي أصلا لغة لا ترى في العرب مجموعة قومية واحدة بل طوائف وقبائل وشراذم.. ترى يهودا في المركز وآخرين حولهم كيفما اتفق. وبالطبع لا مكان للدهشة من التفشي العنصري للشرطة لان هناك العديد من الحالات التي اعترفت فيها جهات رسمية رفيعة جدا بهذه العنصرية.

إن عدم تسمية الأمور بأسمائها يقود عمليا إلى تبرئة ساحة المؤسسة الحاكمة وسياساتها وأذرعها في معالجة العنف الناجم عن سياقات وظروف اجتماعية واقتصادية. فبالضرورة المسألة ليست انحدارا فردياً إلى العنف بدون أي سياق وبدون أي خلفية، بل يأتي ضمن واقع اجتماعي بالإمكان تحديده ووصفه وتصنيفه بالأدوات المعتمدة والمعمول بها في مختلف فروع علوم الاجتماع والنفس والإجرام. اما مواصلة استخدام هذه اللغة التي تشوه وتشوش صورة المعطيات وصورة الوضع فهي نفسها جزء من السياسة وجزء من الأسباب التي تكرّس هذه الوضعية القاتمة لانتشار العنف وانتشار السلاح والاعتداءات ومصادرة حق المواطنين بالأمن والآمان.

تعقيبات نواب «المشتركة»: التمييز العنصري جذر القضية

المبادرة لطلب الوثيقة، النائبة عايدة توما- سليمان: يجب ان تعرف سلطات تطبيق القانون وعلى رأسها الشرطة أن مسؤوليتها لا تقتصر على بناء محطات شرطة ونقاط شرطة جماهيرية في البلدات العربية، ولا يكفي ان تقوم بحملات تشجيع تسليم السلاح. من يريد معالجة انتشار السلاح غير المرخص يعرف جيداً الجهات التي تزوّد السلاح وعليه أن يحاسبها. على الشرطة ان تكف عن التبجح بأن هناك إشكالية ثقة بين المواطنين العرب وبين الشرطة كحجة لتقاعسهم، من يريد أن يبني الثقة عليه اولاً ان يضمن امن وأمان المواطنين وان يقوم بالقضاء على الإجرام المنظم. على الشرطة بناء خطة عمل متكاملة مع جميع الوزارات من أجل مكافحة انتشار الجريمة.

النائب د. جمال زحالقة، رئيس الكتلة البرلمانية للقائمة المشتركة: السياسة الرسمية في موضوع مكافحة العنف في المجتمع العربي هي سياسة تمييز عنصري، مثل بقية مجالات الحياة من تعليم وتشغيل وتصنيع وغيرها، فالشرطة تميّز في تعاملها مع جريمة قتل في تل أبيب مقارنة بجريمة قتل في جسر الزرقاء، حيث تقوم باستثمار موارد كبيرة وطواقم مهنية بقدرات عالية فقط حين تكون ضحية القتل من المواطنين اليهود، أما اذا كان القتيل عربياً، تقوم الشرطة بما هو اقل من الحد الأدنى للقبض على الجناة ومعاقبتهم، والنتيجة انهيار الردع وتشجيع الجريمة. قوّة منظمات الإجرام في المجتمع العربي ازدادت بعد سحق الاجرام المنظم في البلدات اليهودية. ويجب عدم استعمال تعبير «عائلات الإجرام»، لأن هذا تعميم يمس بناس لا علاقة لهم بالإجرام والتعبير الصحيح هو «منظمات إجرام»، فهو يشمل فقط من تورط بالجريمة المنظمة.

النائب دوف حنين: هذه الأرقام هي فقط الجزء الظاهر من المشكلة وخلف هذه المعطيات تختبئ المعطيات حول دائرة كاملة من العنف والقتل، حالات إطلاق نار ليليّة، تهديد واستخدام للسلاح، كل هذا حوّل المجتمع العربي إلى ساحة خلفيّة مهملة وتفتقر بشكل واضح للأمن والأمان. المشكلة الرئيسية هي انتشار السلاح غير المرخص، ونحن لا نتحدث عن مسدسات وبنادق، نحن نتحدث عن صواريخ! كيف يعقل ان يتقبل مجتمع متحضر ملتزم بالقانون ان يتم تخزين صواريخ في البيوت الخاصة! ادعاء الشرطة بانها لا تستطيع جمع السلاح هو ادعاء غير مقبول بتاتاً. قيادة المجتمع العربي جاهزة للتجند لهذا النضال الهام، وهذا ما يجب ان يتم فعله، مع قيادة الجماهير العربية وليس ضدها!

النائب مسعود غنايم: نسبة الجريمة وانتشار السلاح في القرى والمدن العربية غير طبيعي ومنذ زمن انتقلنا من العنف التقليدي إلى الجريمة المنظمة والعنف المسلح، عصابات الإجرام منتشرة ونفوذها يزداد وأصبحت قضية السلاح صناعة وتجارة تقوم عليها منظمات وجماعات لها مصالح اقتصادية في استمرار هذه التجارة... على الشرطة العمل بشكل جدي وعميق وتغيير توجهها بالنسبة لقضايا المجتمع العربي ولا يمكن عن طريق فتح بعض مراكز الشرطة حل مشكلة الإجرام.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop